جامعة غرداية

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

بعنوان:

تحليل العلاقة بين الانفاق العام و مؤشرات السياسة النقدية
دراسة حالة في الجزائر 1990-2021

من إعداد الطلبة :

- كلثوم بن سمعون

تحت إشراف الدكتور :

- بن ساحة علي

السنة الجامعية 2022/2021

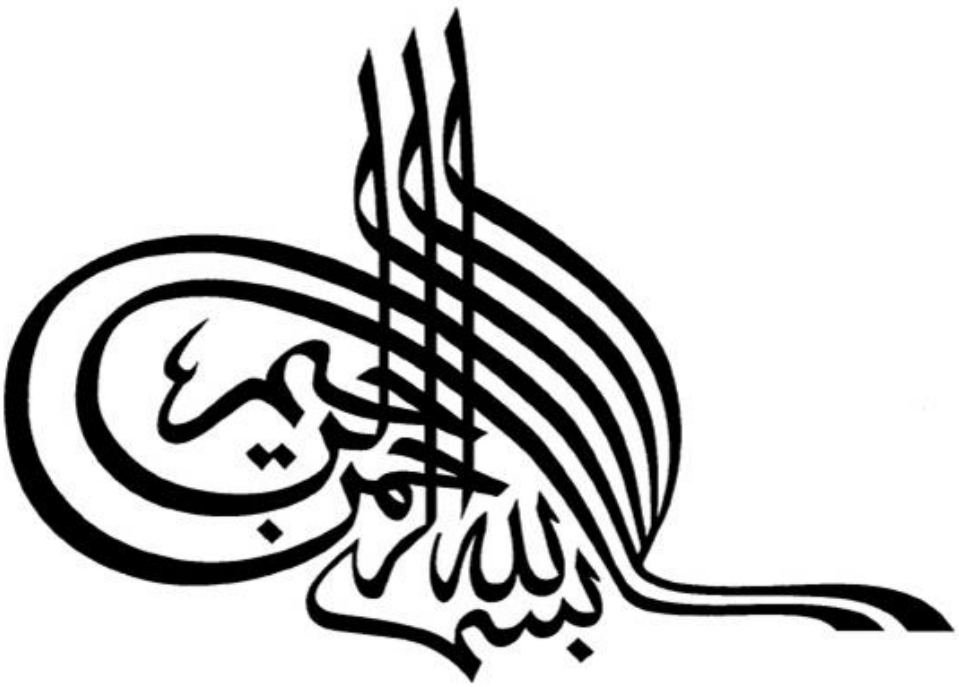
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر و تقدير

اتقدم بالشكر الجزيل و التقدير الى الله تعالى جل جلاله و عظم سلطانه

وعملا بقول الرسول صلى الله عليه و سلم

(من لم يشكر الناس لم يشكر الله)

اتقدم بخالص الشكر و الامتنان الى الاستاد الفاضل و مشرفي بن ساحة علي. لصبره معنا طيلة انجاز هذا البحث و كل ما قدمه لنا من نصائح و توجيهات.

ولا يفوتنا ان نشكر كل عمال كلية العلوم الاقتصادية

الى كل من قدما لنا يد المساعدة من قريب او بعيد.

إهداء

الى معنى الحب و الحنان و التفاني....الى بصمة الحياة و سر وجودي...الى والديا الكريمين.

الى شريك العمر...و مصدر الهامي...ورفيق دربي...الى زوجي العزيز

الى اولادي و شمعة مستقبلي...معتصم، نضال، اروى، انصاف، و الكتكوته اسيل...ربي يوفقهم و يجعلهم من الصالحين.

الى عطر من رائحة والديا ...اخوتي و اخواتي كل باسمه.

ملخص

بتطور الدولة في النشاط الاقتصادي تطورت معها كافة ادوات السياسة النقدية وادوات السياسة المالية و انعكس هذا التطور علي مفهوم الانفاق العام و الدي هو محل دراستنا باعتباره الوسيلة التي تستخدمها الدولة لتحقيق اهدافها الاقتصادية لذلك كان الهدف الرئيسي من دراستنا هو التعرف علي مدي تأثير السياسة النقدية علي الانفاق العام و كدراسة حالة للاقتصاد الجزائري في الفترة ما بين 1990-2021، حيث تطرقنا في الجانب النظري الي مفهوم السياسة النقدية اهميتها، ادواتها، و الي الانفاق العام مفهومه، اسباب تزايده، طرق ترشيده.

اما فيما يخص الجانب التطبيقي قمنا بتحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية و النمو الاقتصادي خلال نفس الفترة مع الاشارة الي اهداف السياسة النقدية ، تطور كل من الكتلة النقدية و البطالة ، التضخم ، وكذلك تحليل العلاقة بين السياسة النقدية و الانفاق العام من خلال المقارنة بين الكتلة النقدية و الانفاق العام، و نسبة السيولة الاقتصادية و سرعة دوران النقود.

وخلصت الدراسة الي مجموعة من النتائج اهمها اخد الانفاق العام الدور الكبير في النشاط الاقتصادي و استمرار تزايده من اسبابه زيادة الكتلة النقدية التي بسببها انخفضت قيمة العملة الوطنية.

الكلمات المفتاحية : سياسة نقدية – الإنفاق العام – النمو الاقتصادي

Abstract:

With the development of the state in economic activity, all monetary policy tools and financial policy tools have evolved, and this development was reflected in the concept of public spending, which is the subject of our study as the means used by the state to achieve its economic goals. General and as a case study of the Algerian economy in the period between 1990-2021, where we touched on the theoretical aspect of the concept of monetary policy, its importance, its tools, and the concept of public spending, the reasons for its increase, and ways to rationalize it.

As for the practical side, we analyzed the relationship between monetary policy indicators and economic growth during the same period with reference to the monetary policy objectives, the development of the monetary mass and unemployment, inflation, as well as the analysis of the relationship between monetary policy and public spending by comparing the monetary mass and public spending, the economic liquidity ratio and the velocity of money circulation.

The study concluded with a set of results, the most important of which is that public spending has played a major role in economic activity and its continued

increase is one of the reasons for the increase in the monetary mass, due to which the value of the national currency has declined.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	VI
الإهداء	VI
فهرس المحتويات	-VI - VI
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VI
مقدمة	ا – ب
الفصل الاول: الاطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام والسياسة النقدية	4 – 50
مقدمة الفصل	4
المبحث الأول : الاطار المفاهيمي للإنفاق العام و السياسة النقدية	5
المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام	5
الفرع الاول: تعريف وخصائص الانفاق العام	5
الفرع الثاني : التقسيم الوضعي للنفقات العامة	13
الفرع الثالث: اسباب و اثار الإنفاق العام	16
المطلب الثاني: السياسة النقدية	26
الفرع الاول: مفهوم السياسة النقدية	26
الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية	34
المطلب الثالث: السياسة المالية و علاقتها بأدوات السياسة النقدية	38
الفرع الاول: تعريف السياسة المالية	39
الفرع الثاني: المقارنة بين السياسة المالية و السياسة النقدية	41
المبحث الثاني: الدراسات السابقة و موقع الدراسات الحالية للإنفاق العام و مؤشرات السياسة النقدية	44
المطلب الاول : الدراسات الوطنية	44

الفرع الاول: الدراسة الوطنية للإنفاق العام	44
الفرع الثاني: الدراسة الوطنية للسياسة النقدية واثرها علي الاقتصاد	45
المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية السابقة	46
الفرع الاول: الدراسات الاجنبية للإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي	46
الفرع الثاني: الدراسات السابقة للسياسة النقدية واثرها علي النمو الاقتصادي	48
المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	49
خلاصة الفصل	50
الفصل الثاني : الدراسة التحليلية للإنفاق العام و اثره علي السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2021	60 - 80
مقدمة الفصل	60
المبحث الاول: تطور اهم مؤشرات السياسة النقدية و الاقتصادية في الجزائر	61
المطلب الاول: تطوراهم مؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية والاقتصادية في الجزائري خلال الفترة 1990-2000	61
الفرع الاول :تطور مؤشر الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي	61
الفرع الثاني: تطور خلال الفترة 2001-2010	63
الفرع الثالث: تطور خلال الفترة 2012-2021	65
المطلب الثاني: استقرار الاسعار(التضخم):	66
المطلب الثالث: التشغيل(البطالة)	68
المبحث الثاني: تحليل العلاقة بين الانفاق العام و السياسة النقدية للفترة 1990-2021 في الجزائر	70
المطلب الاول: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	70
المطلب الثاني :تحليل العلاقة بين السياسة النقدية و الانفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2021	76
المطلب الثالث: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات	79
خاتمة الفصل	80

خاتمة	84
قائمة المصادر و المراجع	88

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1-2	معطيات حول معدل النمو الاقتصادي و معدل الكتلة النقدي 1990-2000	61
2-2	معطيات للكتلة النقدية و النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 2001-2011	63
3-2	معطيات لتطور معدل الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2012-2021	66
4-2	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 1990-200	70
5-2	تطور النفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2001-2010	73
6-2	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز و نفقات العامة خلال الفترة 2011-2021	74
7-2	طور الكتلة النقدية و علاقتها بالانفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2021	76

قائمة الاشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1-1	تقسيمات الانفاق العام	15
2-1	المربع السحري لكالدور	30
3-1	آلية عمل السياسة النقدية التوسعية	32
4-1	تأثير سعر اعادة الخصم علي انخفاض النقود	37
5-2	تطور مؤشر الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي 1990-2000	62
6-2	تطور الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي للفترة 2001-2011	65
7-2	تطور الاستقرار النقدي خلال الفترة 1990-2021 في الجزائر	67
8-2	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	68
9-2	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 1990-2000	71
10-2	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2001-2010	73
11-2	تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2011-2021	75
12-2	منحنى تطور الكتلة النقدية و الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021	77
13-2	منحني تطور نسبة السيولة و سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-2021	78

مقدمة

مقدمة

تعتبر السياستان المالية و النقدية من اهم السياسات الاقتصادية ، غير ان السياسة المالية لم تكن لها موقع قوة في الفكر الاقتصادي، الا بعد ظهور الكساد الكبير عام و ما صاحبها من اختلالات هيكلية كبيرة ادت الي تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، اذ تحول من مبادئ الفكر النقدي الي اسس الفكر المالي الذي كان محصلة لافكار كينز، هذا الاخير نادى بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عن طريق الانفاق العام و اعتبره اهم ادوات السياسة المالية الفعالة في تحفيز الطلب الكلي، ما يؤدي لاستجابة مقابلة من جانب العرض فيزيد الناتج القومي و بالتالي النمو الاقتصادي الذي كان علي مر السنين محط اهتمام المدارس الاقتصادية

كما تعد السياسة النقدية عنصر اساسيا من عناصر برامج الاصلاح التي تتبعها البلدان في اطار توجهها نحو التحرر الاقتصادي و الانفتاح علي العالم الخارجي، و خاصة في الاقتصاديات الحديثة لكونها اقتصاديات نقدية بالدرجة الاولى، نظرا للدور البارز الذي يؤديه النقد فيها، حيث كتب اورد جاك في احد بحوثه" ان قدر الانسان يحكمه النقد" ،كان يهدف الي ابراز اهمية و مكانة التي تحتلها الظواهر النقدية في حياة البشر اقتصاديا و اجتماعيا و سياسيا

وباعتبار الاقتصاد الجزائر مرتبط باقتصاديات العالم فهو يتأثر بمختلف الهزات و الازمات فكان لابد من تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتغيير توجهها من اقتصاد موجه مركزيا نحو تبني نظام اقتصاد السوق، و هو ما حتم علي السلطات اعادة النظر في سياستها المتبعة، وذلك بالاعتماد علي العديد من الاجراءات النقدية و المالية بهدف ضمان الاستقرار النقدي و المالي و تحقيق التوازنان الاقتصادية الكلية و منه الوصول الي تسجيل معدلات نمو اقتصاد

مشكلة الدراسة

بسبب التغيرات و البرامج المعتمدة من طرف الاقتصاد الجزائري كان لزاما عليها ان تتعامل مع السياسة النقدية و الانفاق العام بما يتوافق مع اهداف الدولة و من هنا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما العلاقة بين المؤشرات السياسة النقدية بالإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة بين 1990-2021؟

ومن خلال الاشكالية العام يمكن طرح اشكاليات فرعية

- فيما تتمثل السياسة النقدية و مؤشراتها؟
- ما هو الانفاق العام ؟ واثر ترشيده علي الاقتصاد؟
- ما اثر مؤشرات السياسة النقدية علي الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1990-2021؟

اهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة الي تحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة النقدية و الانفاق العام في الجزائر، و ذلك من خلال دراسة العلاقة بين كمية النقود بالمعني الواسع و الانفاق العام ، مع تقديم مجموعة من النتائج و التوصيات التي قد تفيد لتوفير الظروف الملائمة للسياسة الاقتصادية

اهمية الدراسة

تكمن اهمية هذه الدراسة في الاعتبارات التالية

- اهمية السياسة النقدية و الدور الدي تلعبه في اقتصاديات الدول، اذ غالبا ما يتم اللجوء الي ادواتها من اجل المحافظة علي التوازن و الاستقرار الاقتصادي.
- يلعب الانفاق العام دورا رئيسيا في الدول و من بينها الجزائر اذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي و تحقيق النمو.
- تقلبات اسعار النفط و التي تعتمد عليا الجزائر بصفة رئيسية لتمويل اقتصادها هذا ما يؤثر علي تقلبات النقدية و الانفاق العام لهذا استدعت ضرورة دراستهما

فرضيات الدراسة

- للسياسة النقدية دور اساسي في تحقيق النمو و الاستقرار الاقتصادي و مواجهة الازمات.
- تدهور القيمة النقدية للعملة الجزائرية يزيد من حجم الانفاق العام و العكس يعني وجود علاقة عكسية بينهما.

منهج الدراسة

بالنظر الي طبيعة الموضوع محل الدراسة استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لاستعراض ووصف السياسة النقدية و الانفاق العام كما قمنا بتحليل مؤشرات السياسة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي وتحليلها مع الانفاق العام..

خطة الدراسة

قمنا بدراسة الموضوع من خلال فصلين، يسبق كل فصل مقدمة و تليه خاتمة الفصل

- الفصل الاول تطرقنا فيه الي المفاهيم العامة لكل من السياسة النقدية و الانفاق العام بحيث والدراسات السابقة و الحالية لكلا منها بحيث قسما هذا الفصل الي مبحثين في كل مبحث ثلاث مطالب

الفصل الثاني يمثل انعكاس مؤشرات السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي و علي الانفاق العام و كذلك قسمناه الي مبحثين وفي البحث الثاني حللنا فيه العلاقة بين الانفاق العام و السياسة النقدية بحيث دكرنا فيه متغيرات الدراسة و عرض نتائج الدراسة و حللنا النتائج و اختبار الفرضيات.

الفصل الاول

الاطار المفاهيمي والنظري للإنفاق العام والسياسة النقدية

مقدمة الفصل:

تعتبر السياسات الاقتصادية و من بينها السياسة المالية و النقدية من الاهداف المسطرة للدول للنهوض باقتصاداتها او محاولة منها تجنب الوقوع في المشاكل الاقتصادية و الازمات، حيث يعتبر النمو الاقتصادي من اهم مؤشرات التي تثبت مدى قدرة الدولة علي تلبية حاجيات شعبها، و تحقيق مستوي عالي من الرفاهية الاقتصادية.

كما تعد سياسة الانفاق العام جزء اساسي في السياسة الاقتصادية و الدي يندرج تحت ادوات السياسة المالية، حيث ان هذا الاخير له تأثير كبير علي الطلب الكلي ، و الذي بفضله يمكن الوصول الي حالات التوازن الاقتصادي الذي له توجهات مهمة في تحقيق الاهداف المرجوة والتي صاغها كالدور سنة 1971 ضمن ما يعرف المربع السحري.

اما فيما يخص السياسة النقدية فأنها تواجه تحديات كبيرة في تحقيق الاستقرار النقدي و الذي يعتبر كذلك هو من اهم اساسيات السياسة الاقتصادية نظرا للدور الذي يؤديه مع السياسات الاخرى فان الاختلال في اداءها يؤثر سلبا علي الثروة و الدخل الحقيقي.

المبحث الأول : الاطار المفاهيمي و النظري للإنفاق العام و السياسة النقدية

بعد الازمات الاقتصادية التي شهدها العالم بعد 1929 زاد الاهتمام بالسياسة المالية و النقدية والدي اثبت مدي فعاليتهما في النهوض بالاقتصاد و من خلال هدا سنتطرق في هدا المبحث علي التعرف علي ماهية الانفاق العام و الدي يعد من اهم ادوات السياسة المالية و التعرف علي السياسة النقدية واهميتها و ادواتها.

المطلب الأول: ماهية الإنفاق العام

لتحديد مفهوم دقيق للنفقات العامة لابد من التطرق إلى مختلف التعاريف التي تطرق لها مجموعة من الباحثين والمتخصصين في المالية العامة ، وكذا حصر مختلف أشكال وتصنيفات النفقات العامة التي تقوم بها الدولة

الفرع الأول:ماهية النفقات العامة

الفرع الاول: تعريف وخصائص الانفاق العام

1-تعريف الانفاق العام:

لقد أعطيت عدة تعاريف للنفقات العمومية و اختلفت باختلاف المفكرين والباحثين المتخصصين الذين حاولوا تحديد مفهومها وفيما يلي سنحاول إدراج بعض التعاريف التي نرى أنها وفقت إلى حد ما في تحديد المفهوم الدقيق للإنفاق العام.

– تمثل النفقات العامة المبالغ النقدية التي تدفعها الحكومة ممثلة في مختلف وحداتها الإدارية للحصول على السلع والخدمات من أجل القيام بواجباتها في إشباع الحاجة العامة للمواطنين[1].

– هي مبلغ من النقود ينفقه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام، أو مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام بقصد إشباع حاجة عامة[2].

– النفقة العامة هي صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا لغرض سداد إحدى الحاجات العامة[3]

– مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية للدولة أو أحد تنظيماتها بقصد إشباع حاجة عامة"[4].

– النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام وذلك لإشباع حاجة عامة.[5]

وعليه فإن هذه التعاريف أجمعت على أن النفقة العامة هي عبارة عن مبلغ نقدي تقوم الدولة ممثلة بالحكومة أو هيئة إدارية تابعة لها تخضع للقانون العام بصرفها لسلطات العمومية، وذلك قصد تحقيق منفعة عامة والمتمثلة في

[1]– محمد احمد حجازي، المحاسبة الحكومية و ادارة المالية العامة، المكتبة الوطنية الاردن، 1999، ص267.

[2]–غازي عنابة، المالية العامة و التشريع الغربي، دار البيارق، عمان، 1998، ص187.

[3]–محمد الصغير بحلي، المالية العامة، دار العلوم و النشر و التوزيع، الجزائر،2003، ص23.

[4]–عبد الكريم بركات، حامد عبد الحميد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971، ص215.

[5]–حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999، ص381.

تلبية الحاجات العامة للأفراد بالإضافة إلى ضبط الاختلالات التي يمكن أن يتعرض لها السوق أو تحقيق أهداف اقتصادية أو اجتماعية معين.

2- خصائص النفقة العامة

إن للنفقة العامة مميزات وخصائص تميزها عن النفقة الخاصة التي يقوم بها الخواص وهذه المعايير تعد ضرورية لوضع تعريف دقيق للنفقة العامة تميزها عن النفقة الخاصة ، ففي بعض الحالات يتم استغلال النفقات من المال العام لتلبية منافع خاصة و شخصية و بالمقابل في حالات أخرى قد تصرف نفقة خاصة لتحقيق طلب عام فلا يمكن أن نقول عنها كذلك أنها نفقة عامة، ومن التعاريف السالفة الذكر يمكن أن نستخلص ثلاث خصائص ومميزات النفقات العمومية.[1]

فالخاصية الأولى هي أن النفقة هي عبارة عن مبلغ نقدي أما الخاصية الثانية أن النفقة العامة تقوم بها الدولة أو هيئة إدارية تابعة لها والخاصية الثالثة هو النفقة العامة تهدف إلى تحقيق منفعة عامة .

2-1 النفقة مبلغ نقدي:

لقد أدى التطور الذي عرفه النشاط الاقتصادي عبر مختلف المراحل التاريخية إلى الانتقال من اقتصاد الكفاف إلى اقتصاد المبادلة باعتماد المقايضة كوسيلة للتبادل، ثم تطور إلى استخدام وسيلة للتبادل المتمثلة في النقود التي تحظى بالقبول العام الناجم عن ثقة الأفراد في هذه النقود نظرا لقيمتها الذاتية مثل النقود السلعية خاصة المعادن النفيسة" أو نظرا لثقة الأفراد في الجهة التي أصدرت هذا النقد الدولة ، التجار، البنوك ...) ثم تلي ذلك مرحلة إلزامية التعامل بالنقود بقوة القانون (النقود القانونية) فأصبح الأفراد ملزمين باستعمال النقود القانونية في معاملتهم الاقتصادية المختلفة كأداة لتسوية المعاملات الآجلة والعاجلة كما انها وسيلة للمحاسبة وكذلك مخزون للقيمة الدولة كسائر المتعاملين الاقتصاديين تستخدم النقود في معاملاتها المختلفة فقيامها بوظائفها المختلفة يترتب عنه مجموعة من النفقات التي تسد عن طريق مبالغ نقدية مخصصة ومحددة في الميزانية العامة ، وبالتالي فإن النفقات العامة يجب أن تكون مبلغ نقدي معبر عنها بعملة الدولة أو عملة الاتحاد النقدي إذا كنت الدولة داخلة في هذا الاتحاد (مثل دول الوحدة النقدية الأوروبية)، و اشتراط علماء المالية العامة الصفة النقدية في النفقة العمومية جاء استجابة للعديد من الاعتبارات القانونية والتقنية من جهة، ومن جهة أخرى فالاعتماد على النقود يسهل عمليات تقدير و إعداد وتنفيذ ومتابعة النفقة العامة و تتمثل مزايا استخدام النقود في الإنفاق العام :[2]

- تحقيق العدالة والمساواة بين الأفراد في الحقوق والالتزامات تجاه الدولة : فاستخدام النقود يسهل تقدير الالتزام الذي يتحمله الأفراد كل حسب قدرته في تمويل خزينة الدولة من خلال دفع الضرائب والرسوم المباشرة والغير

[1] -عاصف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، تطور الدور الاقتصادي الحكومي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010، ص100.

[2] -عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2006، ص63.

مباشرة ، كما يسهل تقدير النفقات العامة المخصصة لتلبية الحاجات العامة و تمكن من معرفة نصيب الفرد من النفقات العمومية .

– إن استخدام النقود في تحديد الإنفاق العام يسهل على الجهات الرقابية ممارسة مهامها في متابعة تنفيذ الميزانية العامة ومدى التزام الجهات التنفيذية بالاعتمادات المبرمجة خلال السنة ، فالنقود باعتبارها وسيلة للقياس تضفي نوع من الشفافية في المعاملات التي تقوم بها الدولة .

– إن النقود تحظى بالقبول العام لدى مختلف الأعوان الاقتصاديين وهذا ما يسهل على الحكومة الحصول على السلع والخدمات المختلفة من مصادر متعددة بأسعار تنافسية كما يوفر لها العديد من البدائل والخيارات في اتخاذ القرار المتعلق بنوع المقتنيات التي ترغب الحكومة في الحصول عليها، على خلاف النفقات العينية الذي يحتم قبول الطرف الآخر هذه النفقة العينية مما يصعب المعاملة كما هو الشأن في مشاكل وصعوبات المقايضة .

– إن استخدام النقود في تسديد التزامات الحكومة يسمح بتوفير البدائل التمويلية في حالة عجز الموازنة العامة كاللجوء للاستدانة " القرض العام " عن طريق طرح سندات حكومية للاكتتاب العام ، أو عن طريق اللجوء للتمويل التضخمي فيستخدم البنك المركزي هذه الديون الحكومية لإصدار نقدي جديد ، أما في حالات الفائض تعتر كوسيلة ادخارية نظرا لقدرها على حفظ القيمة .

بالتالي يجب أن تكون النفقة العامة ذات طابع نقدي وهو شرط ضروري يجب توفره، إلا أنه في بعض الأحيان قد تلجأ الحكومات في بعض الحالات إلى النفقات العينية مثل المساعدات العينية التي تقدمها الحكومة لبعض الفئات في المجتمع (مواد غذائية، لوازم دخول مدرسي، أدوية...)، أو المساعدات التي توجهها الحكومة لبعض الدول التي تعاني من الأزمات بفعل الكوارث أو الحروب ...، إلا أن هذه النفقات العينية تسبقها نفقات نقدية تقوم الدولة بصرفها الاقتناء هذه المواد والسلع المعينة .

2–2 النفقة العامة تصدر عن شخص عام :

حتى نقول عن نفقة معينة أنها نفقة عامة يجب أن تصدر عن شخص عام مثل الدولة أو هيئة عامة تابعة للدولة و تخضع للقانون العام ، هنالك ضرورة كبيرة لوضع معايير التفرقة بين الشخص العام و الشخص الخاص لأنه في بعض الأحيان يصعب التفرقة بينهما وعادة تستخدم معياريين وهما:[1]

– المعيار القانوني

يعتبر أنصار هذا المعيار أنه بمعرفة القانون الذي تخضع له الجهة التي تقوم بالإنفاق يمكن من معرفة ما إن كانت النفقة صادرة عن شخص عام أو خاص، فالشخص المعنوي العام هو الذي يخضع للقانون العام، أما الشخص الخاص هو الذي يخضع للقانون الخاص، وتتمثل أشخاص القانون العام في الدولة أو الهيئات الإدارية التابعة لها مثل الولاية، البلدية، سائر المؤسسات والمديريات التابعة للدولة...)، بحيث يهدف أشخاص القانون العام إلى تلبية

[1]–خبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009، ص61.

حاجات عامة جماعية بينما يهدف أشخاص القانون الخاص إلى تحقيق أهداف الخاصة . إلا أن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي حتم عليها القيام ببعض الأعمال التي كانت تقتصر على الخواص في الفكر الاقتصادي الكلاسيكي مثل قيام الدولة بعمليات الإنتاج والتوزيع ... الخ (مثل المؤسسات العمومية الاقتصادية و مؤسسات الضمان الاجتماعي ...) فهي تخضع للقانون الخاص ولكنها تهدف إلى تحقيق منفعة العامة وعليه فإن المعيار القانوني غير كافي لتحديد ما إذا كانت النفقة عامة أم خاصة.

– المعيار الوظيفي:

يستند هذا المعيار في التفرقة بين الشخص العام والشخص الخاص على الوظيفة التي يؤديها أشخاص القانون العام (الدولة، الهيئات الإدارية التابعة لها على حسب دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفق النظام الاقتصادي المعمول به ، فحسب المعيار الوظيفي تعتبر النفقة عمومية عندما تدف لتلبية وظيفة من وظائف الدولة بحيث نجد الوظائف التقليدية للدولة المتمثلة في الأمن والدفاع والعدالة بالإضافة إلى وظائف أخرى تقوم بها الدولة الحديثة المتمثلة في ضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي وضمان التوزيع العادل للدخل الكلي عن طريق مجموعة من الأدوات (مثل سياسة الإنفاق العام)، إلا أنه في بعض الحالات يمكن أن يقوم أفراد القانون الخاص بالإنفاق لهدف تحقيق منافع ذات طابع عام و التي تكون عادة من الوظائف الأساسية للدولة مثل الأعمال التطوعية لصالح العام (تنظيف الأحياء ، التشجير ، تقليع إعانات للفئات المحرومة... وهذه النفقات لا يمكن أن تعتبر نفقات عامة بالرغم أنها تلبي وظائف الشخص العام ففي هذه الحالة لا يمكن الاعتماد على المعيار الوظيفي للتفرقة بين النفقة العامة و الخاصة فمن الضروري الجمع بين المعيارين أي القانوني والوظيفي لرفع الالتباس و تسهيل التفرقة بين النفقة العامة والنفقة الخاصة.

الفرع الثاني: ضوابط واسس الانفاق العام

1– ضوابط الإنفاق العام

هنالك مجموعة من القواعد والضوابط التي يجب أن تراعيها الجهة المكلفة بإعداد وتقدير النفقات العامة في الدولة، هذه القواعد الهدف الأساسي منها هو أن تحقق النفقة العامة الغاية التي وضعت من أجلها والوصول إلى الأهداف المسطرة بكفاءة وفعالية ويمكن أن نحصر ثلاث قواعد أساسية تتمثل في [1]: ضابط المنفعة القصوى ، ضابط الاقتصاد

1–1 ضابط المنفعة العامة

لقد أشرنا سابقا في تعريف النفقة العامة أما تلك النفقة التي تهدف لإشباع حاجة عامة وتحقق منفعة عامة فعند برمجة أي نفقة عمومية يجب الأخذ في الحسبان تحقيق أقصى قدر من المنافع العمومية (تعظيم المنفعة عن طريق

[1]–سعيد محمد العيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان، 2011، ص58

تلبية الحاجات العامة للمواطنين، ويتجلى مدى اكتفاء و رضا المستهلك في مستوى جودة وحجم الخدمة العامة المقدمة التي تؤدي إلى زيادة رفاهية المواطنين و تحسين ظروف العيش من صحة وتعليم، وأمن...الخ.

بالإضافة إلى إعادة توزيع الدخل بين مختلف شرائح المجتمع قصد تحقيق نوع من التوازن الجهوي أو القطاعي أو التوازن بين مختلف طبقات وفئات المجتمع لتحقيق العدالة الاجتماعية و ضمان تكافئ الفرص ، كما أن ضابط المنفعة يتم من خلال تحديد ودراسة مختلف الأولويات والبدائل التي يمكن أن تسدها هذه النفقات، واتخاذ القرارات المناسبة لصرف النفقات في الأوجه التي تحقق أكبر قدر من المنفعة العامة ، وعدم صرف النفقات العامة لتحقيق أهداف و منافع شخصية أو خاصة لا تصب في الصالح العام، كما تدخل ضمن المنافع العمومية تلك النفقات المتعلقة بتصحيح الاختلالات التي يمكن أن تمس الاقتصاد الوطني.

2-1 ضابط الاقتصاد في الإنفاق العام

تعتبر هذه القاعدة شرط مكمل للقاعدة السابقة بحيث يجب تحقيق أقصى منفعة عامة بأقل نفقة ممكنة، فالحاجات الاجتماعية هي حاجات متعددة ومتجددة باستمرار فهي حاجات لا متناهية بطبيعتها أما الموارد المخصصة للتكفل بهذه الحاجات تعتبر محدودة والتي ترتكز أساسا على الإيرادات الضريبية بشكل رئيسي، و الاقتصاد في النفقة يقتضي تخصيص الموارد بشكل يضمن الوصول إلى المنفعة القصوى بأقل النفقات فعلى السلطات المكلفة بإعداد الموازنة التوفيق بين الإيرادات والنفقات بشكل مثالي لترشيد الإنفاق العام ، حتى لا تقع في مشكلة الإسراف وتبديد المال العام الأمر الذي يوسع من مقدار الانحراف عن الأهداف المرجوة و لا يمكن للدولة التمادي في فرض ورفع معدلات الضريبية أو التمويل عن طريق التوسع في الاستدانة أو الإصدار النقدي (التمويل التضخمي) الأمر الذي يؤدي إلى أثار جانبية غير مرغوبة على الاقتصاد الوطني.

2- أقسام النفقات العمومية

من المهم جدا معرفة أصناف النفقات العمومية فهو من جهة يسهل حصرها وإدراجها في الميزانية العامة للدولة ، ومن جهة أخرى فإن تصنيف النفقات العمومية يسهل على الباحثين دراستها ومعرفة أثرها على متغيرات الاقتصاد الكلي، ولقد تعددت أشكال النفقات العامة خصوصا مع تطور وظائف الدولة الحديثة وتطور الاتجاهات الفكرية التي تناولت علم المالية العامة، فيمكن تقسيم النفقات العامة إلى قسمين رئيسين فنجد[1]: التقسيم العلمي للنفقات العامة والتقسيم الوضعي للنفقات العامة وكل قسم يتفرع بدوره إلى عدة فروع .

2-1 التقسيم العلمي للنفقات العامة

يستند هذا التقسيم إلى مبادئ علمية وهو يعتبر من أهم التقسيمات بحيث يسهل الدراسة العلمية للنفقات العمومية لمعرفة أهميتها وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، ويمكن من التوجيه السليم للسياسة المالية التي

[1]-سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011، ص61.

تنتهجها الدولة من خلال التحكم في مختلف النفقات قصد ضمان الوصول للأهداف التي تسطرها الحكومة، وتصنف النفقات العامة وفق هذا المعيار حسب[1]: العرض والوظيفة التي تؤديها النفقات العمومية، وحسب درجة تكرارها في الميزانية العامة، وتصنف كذلك على أساس أثرها على الدخل الوطني وعلى حسب النطاق الجغرافي الذي تسري عليه النفقة العامة.

1-2-1 تصنيف النفقات العامة حسب الغرض والوظيفة:

يرتبط هذا التصنيف بالوظائف الأساسية للدولة والتي أشرنا إليها سابقا "وظيفة التخصيص، وظيفة إعادة توزيع الدخل، وضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي"، فتختلف النفقات العامة حسب الغرض والوظيفة التي تؤديه الدولة عن طريق هذه النفقة فنجد:

- **النفقات الإدارية:**

هذا النوع من النفقات يتعلق بالوظائف التقليدية للدولة أي الأمن والعدالة والدفاع، بحيث تتضمن النفقات المخصصة لتسيير المرافق العمومية، مثل نفقات تجهيز الإدارات وتشغيلها بالإضافة إلى النفقات المتعلقة بأجور ورواتب العمال والموظفين، وهذه النفقات توزع حسب القطاعات المختلفة "قطاع الصحة، التعليم، القطاع العسكري..."، و هذا النوع من النفقات يتكرر سنويا في الميزانية العامة للدولة .

الدولة باستهداف فئة معينة من المجتمع قصد تحسين وضعها الاجتماعي، مثل سياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية الأساسية مثل (الخبز ، الحليب ، بنزين ، غاز ، كهرباء...) للحفاظ على القدرة الشرائية للأفراد ، أو عن طريق تخصيص منح وإعانات مالية مثل منح البطالة، أو المنح المخصصة لذوي الاحتياجات الخاصة...الخ، كما قد تتجلى النفقات الاجتماعية في الخدمات المجانية التي توفرها بعض الدول لمواطنيها مثل الصحة و التعليم أو التنقل ... الخ لضمان تكافؤ الفرص .

- **النفقات الاقتصادية :**

النفقات الاقتصادية هي تلك النفقات التي تظهر نتيجة للنشاطات الاقتصادية التي تقوم بها الدولة بحيث ظهر هذا النوع من النفقات و تطور في الدول ذات النظام الاقتصادي الرأسمالي في ظل فلسفة الدولة المتدخلة، فمن وظيفة الدولة الحديثة ضمان استقرار مؤشرات الاقتصاد الكلي فتستخدم سياسة الإنفاق العام من أجل التأثير في الطلب الكلي إما بالزيادة (سياسة مالية توسعية في حالات الركود الاقتصادي) أو النقصان (سياسة مالية انكماشية في حالات التضخم) أي حسب الحالة و الوضعية الاقتصادية التي تمر بها الدولة .

كما يمكن أن تنشأ النفقات الاقتصادية عن قيام الدولة بالتكفل بالمشاريع الاقتصادية التي يرفض الخواص الاستثمار فيها نظرا لضخامة رؤوس الأموال التي تطلبه هذه المشاريع أو نضرا لانخفاض العائد الاقتصادي الذي

[1]-محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص70.

تدره ، أو بفعل احتكار الدولة لإدارة وتسيير مشاريع معينة مثل النفقات الموجهة لاستثمار في البنى التحتية (طرقات ، سدود ، شبكات توزيع المياه ...) وان كانت بعض الاتجاهات الحديثة تشجع الدولة على تبني سياسات تفويض المرافق العمومية للخواص عن طريق آليات وإجراءات خاصة .

وتكون النفقات الاقتصادية في شكل تحويلات اقتصادية تقوم بها الدولة وهي عبارة عن إعانات تخصصها الدولة من أجل النهوض ببعض القطاعات الاقتصادية المتعثرة مثل سياسة الدعم الفلاحي أو الصناعي، أو التحويلات الاقتصادية التي تهدف إلى إحداث توازن جهوي مثل دعم المتعاملين الاقتصاديين الذين ينشطون في المناطق المعزولة ... الخ.

1-2-2 تصنيف النفقات حسب دوريتها :

في هذا التصنيف نعتمد على درجة تكرار النفقة العامة في الميزانية العامة للدولة كل سنة أو فقط تظهر خلال مجموعة من السنوات فتجد النفقات الدورية والنفقات الغير دورية.

- **النفقات الدورية:**

هي تلك النفقات التي تكرر بشكل دوري في الميزانية العامة وتسمى أيضا بالنفقات العادية[1] أو النفقات الجارية، وهذه التفقات ترتبط بالوظائف التقليدية للدولة وهي ضرورية لضمان السير الحسن واستمرارية النظام العام في الدولة مثل نفقات تسيير المرافق العمومية المختلفة (الإدارات العمومية ، الحاكم أن المؤسسات الاستشفائية ...) ، وهذه النفقات تمول عادة عن طريق الإيرادات العادية وتنادي بعض الاتجاهات الفكرية بعدم التوسع في تمويل النفقات الجارية عن طريق اللجوء إلى الاستدانة كما بسبب أن هذا النوع من النفقات غير منتجة سنوضح لاحقا، كما تمتاز النفقات الدورية بسهولة حصرها وتقديرها من طرف الجهات المعنية نظرا لتكرارها كل سنة.

- **النفقات الغير دورية:**

النفقات الغير دورية تسمى أيضا النفقات الغير عادية أو النفقات الاستثنائية و هذا النوع من النفقات لا يتكرر بشكل دوري في الميزانية العامة للدولة فتظهر فقط خلال سنة أو مجموعة من السنوات وتختفي باختفاء سبب استحداث هذه النفقة وهي تنجم عن :

النفقات الخاصة بالاستثمارات العمومية التي تقوم بها الدولة مثل إنشاء مشاريع البنى التحتية (طرقات، مطارات ، سدود ...) و التي تهدف إلى دفع عجلة التنمية الاقتصادية و تصحيح الإختلالات التي تصيب النشاط الاقتصادي للدولة ، و تظهر هذه النفقات في شكل برمج سنوية تضعها الدولة فتوزع في الميزانية العامة خلال سنوات تنفيذها ثم تختفي بمجرد الانتهاء منها.

النفقات الناتجة عن الظروف و الأحداث الاستثنائية الطارئة التي قد تتعرض لها الدولة مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات أو الحروب ..الخ، عادة يتم تمويل النفقات الغير عادية بإرادات غير عادية فتلجأ الحكومات إلى سياسة

[1]-محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، 2014، ص65.

الدين العام "الاستدانة" أو عن طريق إصدار التمويل التضخمي) نقدي جديد قصد سد العجز الذي يصيب الميزانية العامة وهذه النفقات الاستثنائية يصعب تقديرها في بعض الحالات نظرا لطبيعتها الاستثنائية

1-2-3 تصنيف النفقات العمومية حسب أثرها على الدخل:

يستند هذا التصنيف على الأثر الذي تخلفه النفقات العمومية على الدخل الكلي أو الناتج الوطني، فنجد أن هنالك بعض النفقات تولد ناتج جديد يمكن أن نطلق عليها تسمية النفقات الحقيقية أو المنتجة، وهنالك نفقات لا تخلف أثر حقيقي على حجم الدخل الكلي وتسمى بالنفقات الغير حقيقية أو النفقات الغير منتجة "العقيمة".

- **النفقات الحقيقية :**

هي تلك النفقات التي تحصل الحكومة في مقابلها على أصول مادية أو غير مادية، كالإنفاق على اقتناء السلع الاستثمارية أو أداء خدمات لصالح الحكومة، وهذه النفقات تعتبر نفقات منتجة مولدة للدخل[1] أي لها أثر توسعي على حجم الناتج الوطني بفعل الآثار المباشرة أو الغير المباشرة كأثر مضاعف الإنفاق الحكومي بالإضافة إلى أثرها على تحفيز الطلب الكلي في الدولة و الذي يعرف بأثر الرافعة الاقتصادية فالزيادة في النفقات الحقيقية بقدر معين يؤدي ارتفاع مستوى الدخل الكلي بشكل مضاعف.

- **النفقات الغير حقيقية:**

إن هذا النوع من النفقات ليس لها أثر فعلي على حجم الدخل الكلي وإنما تؤثر على طريقة توزيع الدخل بين مختلف القطاعات الاقتصادية أو بين أفراد وفئات المجتمع الواحد أو تؤثر على التوزيع الجغرافي للدحل داخل البلد الواحد، ويطلق عليها النفقات التحويلية وهي بدورها تنقسم إلى :[2]

- التحويلات الاجتماعية: تتمثل في الإعانات التي توجه لدعم فئة معينة لأفراد المتمع مثل قيام الحكومة بتخصيص منح لفئات خاصة مثل البطالين، العجزة، المعوقين ... الخ أو قيام الدولة بدعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية وغيرها، و الغرض من التحويلات الاجتماعية إعادة توزيع الدخل لتحقيق نوع من العدالة الاجتماعية.

- التحويلات الاقتصادية: هي الإعانات والامتيازات التي يستفيد منها المستثمرين عموميين كانوا أم خواص لمعالجة الاختلالات و التأخيرات التي تعرفها بعض القطاعات وترقيتها، كقيام الدولة بدعم الفلاحين أو الحرفيين التقليديين، أو دعم المستثمرين لتوجيههم للاستثمار في مناطق محدد (الاستثمار في المناطق الحرة ، أو الاستثمار في المناطق النائية والمعزولة ...) قصد إحداث نوع من التوازن بين القطاعات والمناطق، فتقوم الدولة بخلق صناديق خاصة لهذا الغرض تخصص لها اعتمادات مالية كل سنة ، مثل الصندوق الوطني لترقية الصادرات، أو الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ... الخ

[1]-محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص72

[2]-حسن محمد القاضي، الادارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2014، ص 68.

– التحويلات المالية: هي تلك التحويلات التي تخصصها الدولة لمواجهة خدمة ديون الخزانة (أقساط الدين الضرائب) هذه الديون التي تنشأ في الأساس عن العجز الذي يمكن أن يصيب الخزينة العمومية نظرا للتوسع في الإنفاق، وعدم كفاية الحصيلة الضريبية عن سد هذا العجز .

1-2-4 تصنيف النفقات العامة حسب النطاق الجغرافي :

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة حسب الحيز الجغرافي الذي تسري عليه النفقة العمومية وحسب الجهة التي تتولى الإشراف على تنفيذ متابعة هذه النفقة فتجد النفقات العامة المركزية والنفقات العامة الخلية

- **النفقات العامة المركزية:**

النفقات المركزية هي تلك النفقات التي تقوم السلطات والإدارات المركزية مثل الوزارات المديريات المركزية التابعة لها أو المؤسسات التابعة للدولة، والتي تسعى من خلالها الدولة إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية لصالح كافة أفراد الشعب مثل الأمن والدفاع والإسكان...الخ، أو المشاريع الاقتصادية التي تهدف إلى إقامة وتحسين البنى التحتية الضخمة كإنشاء الجسور والطرقات والموانئ ...الخ وتكون تحت المتابعة المستمرة من طرف الجهات المركزية

- **النفقات العامة المحلية:**

هي النفقات التي تقوم بها الجماعات المحلية ممثلة بالمجالس الجهوية مثل الولاية والبلدية وتتمتع بالاستقلالية المالية وتخضع لإشراف وزير الداخلية[1]"، فتخصص ميزانيات خاصة لكل جماعة محلية تمثل تخص إقليم جغرافي محدد داخل الدولة و تختلف حسب التقسيم الإداري المعمول به.

الفرع الثاني : التقسيم الوضعي للنفقات العامة

يسمى أيضا بالتقسيم العملي للنفقات العمومية بحيث يرتبط بالنظام المعمول به في إعداد الميزانية العامة للدولة لتحديد الإيرادات والنفقات العامة، وهو يختلف من دولة إلى دولة أخرى بحيث يتأثر التقسيم الوضعي باعتبارات تاريخية واقتصادية وسياسية، و يمكن تصنيف النفقات حسب هذا المعيار إلى:

1- التقسيم الإداري للنفقات العامة:

في هذه الحالة تقوم الدولة عند إعداد الموازنة العامة السنوية بتوزيع النفقات العامة إداريا وذلك بتخصيص اعتمادات مالية لمختلف الوزارات والإدارات التابعة للحكومة وذلك بغض النظر عن الوظيفة التي تغطيها هذه النفقة، فتخصص مثلا ميزانيات للدفاع، التعليم العالية التربية والتعليم... الخ ، ومن خلال هذا التصنيف يمكن أن نجد الخدمة الواحدة تتكفل بتلبيتها عدة جهات ، فمثلا الرعاية الصحية تسهر على تلبيتها بشكل أساسي وزارة الصحة إلا أنه تخصص لها ميزانيات في الوزارات[2] المختلفة الأخرى مثل القطاع العسكري، التربية والتعليم، التعليم

[1]–حسن محمد القاضي، مرجع سابق، ص65.

[2]–محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، 2014، ص72.

العالي... الخ، هذا التقسيم يمتاز بالسهولة في التقدير والتنفيذ والمتابعة لكن يعاب عليه أنه لا يمكن من خلاله متابعة الوظائف التي
تحظى باهتمام الحكومة ومعالجة العجز الذي يشمل بعض الخدمات .

2- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

يستند هذا التقسيم على المعيار الوظيفي فتقوم الدولة بتخصيص اعتمادات مالية بناء على الوظيفة التي تؤديها الدولة وذلك بغض النظر عن الجهة أو الإدارة المكلفة بتلبية هذه الوظيفة فيمكن للوظيفة الواحدة أن تختم ما عدة قطاعات فتوزع النفقات العامة في الموازنة إلى:

- نفقات الأمن والعدالة .
- نفقات التعليم والثقافة.
- العلاقات الخارجية.
- نفقات الإدارة والسلطة العامة .
- الدفاع الوطني.
- النفقات الاجتماعية .
- النفقات الاقتصادية .
- نفقات الإسكان .

يمتاز التصنيف الوظيفي للنفقات العامة بأنه يسهل متابعة مدى تكفل الدولة بالوظائف الخاصة بها و معالجة الاختلالات والنقائص التي تشهدها وظائف معينة مثل الصحة أو التعليم... الخ ، وذلك عن طريق تخصيص اعتمادات مالية معتبرة أو كافية عند إعداد الموازنة السنوية ، و يعاب على هذا التقسيم عدم الكفاءة والفعالية في تلبية الحاجات العامة نظرا لعدم التخصص .

- التقسيم الاقتصادي:

في هذا التقسيم تصنف النفقات العامة في موازنة الدولة حسب طبيعتها الاقتصادية بحيث تصنف إلى النفقات العادية أو الجارية وإلى النفقات الرأسمالية أو الاستثمارية[1] التي تؤثر على زيادة الدخل الكلي بحيث من خلال هذا لتصنيف يتضح لنا مدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتأثيرها فيه.

تصنف النفقات العمومية في الجزائر إلى نفقات التسيير ونفقات التجهيز تحتم نفقات التسيير بالنفقات الناجمة عن تسيير الإدارات والمرافق العامة والنفقات المتعلقة بأجور ومرتبات المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري، أما نفقات التجهيز تتمثل في النفقات الاستثمارية التي تقوم بها الدولة والتي تشمل مختلف القطاعات مثل

[1]-دردوري لحسن، مرجع سابق، ص72-71

الاستثمارات المتعلقة بإنجاز البنى التحتية (الطرقات، الموانئ، الجسور ...الخ) والنفقات المتعلقة بإنجاز وتجهيز الهياكل والإدارات المختلفة التابعة للدولة، وهذه النفقات الغرض الأساسي منها هو دفع عجلة النمو الاقتصادي وإنعاش الاقتصاد نظرا لأثرها المباشر على الدخل الوطني. و فيما يلي شكل مبسط يوضح أقسام النفقات العمومية باختلاف تصنيفاها.

الشكل 1-1: تقسيمات الانفاق العام

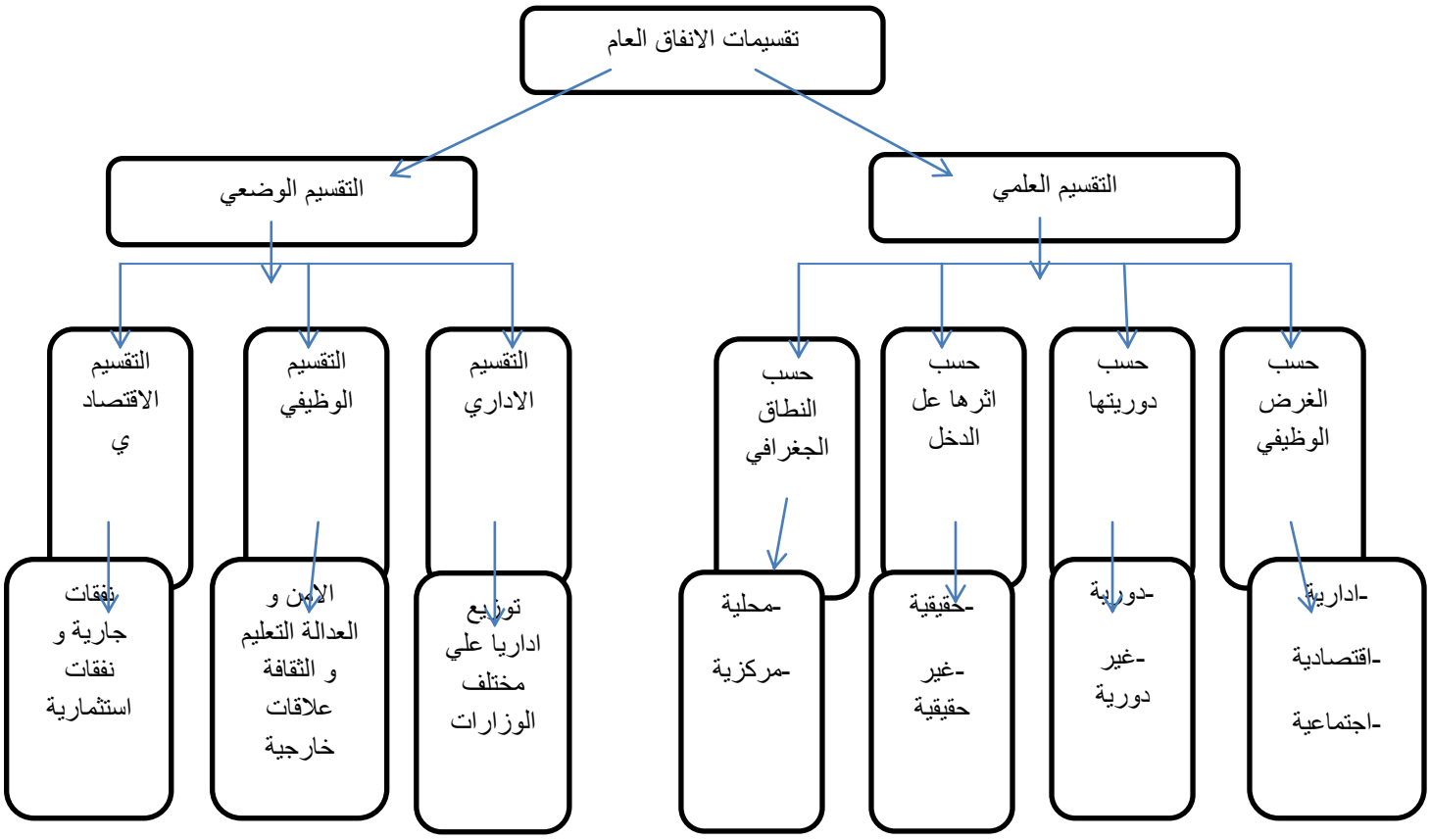

المصدر: فرجي محمد، المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص تجارة دولية، جامعة سيدي بلعباس،2019-2020، ص113.

الفرع الثالث: اسباب و اثار الإنفاق العام

اولا: اسباب تزايد الإنفاق العام

يؤدي التزايد الحقيقي للإنفاق العام إلى ارتفاع فعلي في نصيب الفرد من النفقات العمومية (حجم الإنفاق العام / عدد السكان)، كما يرافقه ارتفاع فعلي في حجم المنتجات العمومية مع تحسن نوعيتها وجودتها و يرجع التزايد الحقيقي للإنفاق العام لعدة أسباب يمكن اختصارها فيما يلي[1]:

1- **الأسباب الاقتصادية** : وهي نتائج تخلي الدولة عن حيادها و توسعه في المشروعات العامة وزيادة تدخلها لمعالجة التقلبات الاقتصادية، خاصة في فترات الكساد فضلا عن المنافسة بين مختلف الاقتصاديات كما ان هنالك مجموعة من العوامل الاقتصادية التي تتحكم في حجم الإنفاق العام للدولة "الإنفاق الفعلي" منها ما هو متعلق بمتغيرات الاقتصاد الكلي أو المؤشرات الاقتصادية ومنها ما هو متعلق بالفلسفة والتوجه الاقتصادي العام أو النظام الاقتصادي المنتهج من طرف الحكومة لتوجيه السياسة الاقتصادية وتتمثل الأسباب الاقتصادية للظاهرة الاقتصادية المدروسة في :

_النظام الاقتصادي المتبع.

_الظروف الاقتصادية للدولة الدورات الاقتصادية .

_ارتفاع الدخل الوطني الحقيقي.

2- أسباب اجتماعية: مع زيادة عدد السكان، و تركيزهم في المدن و المراكز الصناعية، و زيادة الوعي لدى أفراد المجتمع وتعدد طلباتهم المتزايدة مثل الحاجات المتعلقة بالتعليم الصحة و السكن المرافق العامة و الترفيه... الخ. هي في نفس الوقت تعتبر التزامات متزايدة بالنسية للدولة تترجم في شكل نفقات عامة، أضف إلى ذلك ظاهرة التمدن (معدل التمدن = عدد السكان في المدن العدد الإجمالي للسكان و النزوح الريفي و المجتمعات المتمدنة تميل أكثر من غيرها من المجتمعات إلى الإتفاق مع زيادة متطلبات المدن من كهرباء وغاز المدينة و الماء وشبكات الصرف الصحي و خطوط المواصلات و خطوط الهاتف ..الخ ، فاتساع المدن و خلق مدن جديدة في الدولة ينجر عنه التزامات مالية إضافية في الميزانية العامة للدولة ، هذا بالإضافة إلى ظاهرة العولمة وتطور وسائل الاتصال وسهولة احتكاك المجتمعات ببعضها البعض و تقليدها في النمط المعيشي (تقليد المجتمعات الراقية التي تميل إلى التوسع في الإنفاق).[2]

ولاشك ان هذه النفقات الاجتماعية و برامجها و فائدتها الاقتصادية ايضا، وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك، فتزيد من الطلب الفعلي، و تساهم في زيادة االتشغيل و رفع مستوي الدخل، و هذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة.[3]

[1]-خالد شحادة الخطيب، زهير شامية، راس المال العام، دار وائل للنشر، عمان، 2007، ص78.

[2]-عبيد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،

[3]-سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة

3- أسباب سياسية:

للنظام السياسي المتبع في إدارة الحكم في البلاد أثر بليغ في تحديد حجم الإنفاق العام، هذا بالإضافة إلى درجة الوعي السياسي للمواطنين ودرجة تنظيمهم في شكل جمعيات ونقابات أو أحزاب (جماعات الضغط)..الخ من شأنه كذلك التأثير في التزايد الفعلي في حجم الإنفاق العام ، وهنالك العديد من الجوانب والمتغيرات السياسية الكامنة وراء الظاهرة .

_ انتشار مبادئ الديمقراطية.

- درجة الاستقرار السياسي.

_ النفقات الدبلوماسية.

اما في ما يخص التزايد الظاهري للإنفاق العام فهو يعني أن نصيب الفرد (إجمالي النفقات العمومية عدد السكان) من توسع الدولة في الإنفاق العام لا يرتفع، أو بمعنى أكثر دقة أن توسع الدولة في الإنفاق العام لا يؤثر لا على نوع و لا على حجم السلع والخدمات العمومية المعروضة من طرف الدولة [1]، وإنما هنالك تزايد اسمي فقط وليس حقيقي في حجم الإنفاق العام للدولة وهذا بدوره يرجع للعديد من الأسباب أهمها:

3-1 ارتفاع الأسعار:

إن ارتفاع أسعار السلع والخدمات الناجم عن تدهور القدرة الشرائية للنقود أو ما يعرف بالتضخم يحتم على الدولة التوسع في الإنفاق العام من أجل المحافظة على نفس المستوى من السلع والخدمات العمومية المقدمة من طرف الدولة، فهذا التزايد في مستوى الإنفاق العام لا ينعكس لا على نوع الخدمة العمومية المقدمة ولا على حجمها وبالتالي فالزيادة هي زيادة اسمية أو ظاهرية فقط، ولذالك ينبغي الأخذ في الحسبان المستوى العام للأسعار عند متابعة تطور الإنفاق العام في الدولة خلال فترة زمنية معينة .

3-2 النمو السكاني :

حتى نقول أنه حدث تزايد فعلي لحجم الإنفاق العام يجب أن يكون معدل تزايد الإنفاق العام أكبر من معدل النمو السكان فإذا كان هذا المعدل أقل منه أو يساويه فالتزايد في الإنفاق العام ليس حقيقي وإنما هو ظاهري ، بحيث لا ينعكس على نصيب الفرد من الإنفاق العام أي لا يتأثر بهذه الزيادة ففي بعض الحالات تضطر الحكومات للرفع من حجم الإنفاق العام استجابة للتزايد المستمر للسكان وبالتالي ارتفاع الطلب على الخدمات العامة (من تعليم رعاية صحية و امن ...).

3-3 اتساع الرقعة الجغرافية للدولة :

اتساع الإقليم الجغرافي نظرا لاستقلال بعض الأقاليم التابعة لها والتي كانت محتلة أو نظر لانضمام بعض الأقاليم للدولة بفعل الاحتلال أو بأسباب أخرى، يحتم على الحكومة المركزية زيادة حجم الإنفاق العام من أجل مواجهة متطلبات سكان الأقاليم الجديدة إلا أن نصيب الفرد من النفقات العامة الجديدة لا يتأثر بل يبقى ثابتا أو

[1]-محرزي محمد عباس، مرجع سابق، ص70.

ينخفض بفعل التدابير الجديدة والإجراءات التي تتخذها السلطات المركزية وعليه فهذه الزيادة في النفقات العامة هي زيادة ظاهرية فقط وليست حقيقية .

3-4 اختلاف النظم المحاسبية في إعداد الموازنة الأمر:

هنا يتعلق بالإجراءات التقنية المتبعة عند إعداد الموازنة العامة للدولة فهنالك طريقتين أو نوعين من الموازنات : الموازنة الصافية والموازنة الإجمالية[1] في السابق كانت الدول تعتمد على الميزانية الصافية بحيث يكون هنالك مقاصة بين بعض النفقات التي تدخل في تحصيل الإيرادات فيسجل الرصيد فقط ولكن مع تطور المالية العامة أصبح مبدأ الشمولية ضروري في إعداد الموازنة العامة من أجل إضفاء نوع من الشفافية، فتسجل كل الإيرادات والنفقات في الوثيقة المحاسبية الواحدة، وعليه فالدول التي كانت تعتمد على نظام الموازنة الصافية ثم تحولت إلى نظام الموازنة الإجمالية ينجر عن ذلك تزايد محاسبي في حجم الإنفاق العام بفعل تسجيل جميع العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية إلا أن هذا التزايد ظاهري فقط لا ينعكس على نصيب الفرد من السلع والخدمات العامة المقدمة .

ثانيا آثار النفقات العامة:

1- آثار النفقات العامة على الإنتاج الوطني

تحدث النفقات العامة آثار مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها في قدرة الإفراد على العمل و الإدخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج وعلى الطلب الفعلي وذلك على الشكل التالي:

1-1 أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد على العمل و الادخار و الاستثمار:

مما لا شك فيه أن طبيعة النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد وهي بالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل وتأخذ هذه النفقات العامة الشكل النقدي أو الشكل العيني ،الشكل النقدي للنفقات العامة تتمثل في الإعانات العائلية و المعاشات و الأجور والمرئيات التي يستفيد منها الأفراد مباشرة.

أما النفقات العامة العينية المتمثلة في الخدمات الصحية و التعليمية والإسكان فكل النفقات تزيد من قدرة الأفراد على العمل وبالتالي زيادة دخولهم ومن ثم زيادة الدخل المخصص للإذخار من هذه الدخول.

كذلك فإن النفقات العامة على هذه المرافق العامة التقليدية كالدفاع الخارجي و الأمن الداخلي والعدالة تعتبر ضرورية للإنتاج، فهذه المرافق تهيء الظروف التي يصعب بدونها الإنتاج، فهي توفر الأمن للأفراد لقيامهم بالنشاط الإنتاجي، فمن جهة تزيد هذه النفقات العامة من إمكانات الأفراد على الإدخار ومن جهة أخرى تزيد من قدرة الأفراد على الاستثمار إذا وضعت تلك المدخرات القابلة للإستثمار في أيدي الهيئات العامة أو الخاصة التي تعمل في ميدان الاستثمار، وبالتالي ما تنفقة الدولة على الوظائف التقليدية، الأمن الداخلي و القضاء، وعلى الوظائف

[1]-بشير عبد العظيم البنا، الاسس العلمية و العملية في المحاسبة الحكومية، دار البازوري، عمان، 2012، ص124.

الجديدة و التعليم و الصحة... الخ، يؤثر في قدرة الأفراد على العمل و الإدخار و الاستثمار، وبالتالي يؤثر في الإنتاج القومي.

1-2آثار النفقات العامة في القوى المادية والإنتاج (المقدرة الإنتاجية القومية)

يقصد بالقوى المادية للإنتاج الموارد الطبيعية ، القوة العاملة ورأس المال الفني والإنتاجي و هي تشكل في المجموعة المقدرة الإنتاجية القومية، تبعا لمدى توافرها كميا، و مستواها نوعيا، حيث تؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة الى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال تنمية عامل الإنتاج كما ونوعا ولدراسة أثر النفقات العامة في رفع المقدرة الإنتاجية القومية و تحديده.

يجب ان نميز بين نوعين من النفقات العامة الاستثمارية، والنفقات العامة الاستهلاكية:

يقصد بالنفقات العامة الاستثمارية النفقات العامة الإنتاجية التي تؤدي إلى زيادة تراكم المال القومي من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة و من ثم فإنها تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية خاصة في المدى الطويل، اضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري.

أما النفقات العامة الاستهلاكية التي تعرف بالنفقات العامة الجارية حيث تؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية القومية بصورة غير مباشرة ومثلها الإعانات الإجتماعية ونفقات التعليم و البحث العلمي و التدريب و نفقات العلاج و الصحة كلها تؤدي إلى زيادة الإنتاج القومي.

1-3 آثار النفقات العامة على إنتقال عناصر الإنتاج

تؤدي النفقات العامة إلى التأثير في الإنتاج القومي بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في إنتقال عناصر الإنتاج المختلفة بين الإستخدامات و الأماكن المختلفة و ذلك على النحو التالي:

- فقيام الدولة بوظائفها التقليدية وتوجيه النفقات العامة لإشباع هذه الحاجات يتطلب توجيه بعض عناصر الإنتاج إلى تلك النواحي ومن المعروف أن هذه المرافق العامة تهيء الظروف المناسبة لإزدهار النشاط الإنتاجي ونموه، وإن كانت لا تساهم مساهمة مباشرة في الإنتاج.

- وفي ظل النظام الرأسمالي يؤدي الإنفاق العام إلى زيادة الإنتاج القومي نتيجة الإنتقال عناصر الإنتاج الى بعض الاستخدامات التي لا يتجه إليها القطاع الخاص، أو يتجه إليها بقدر ضئيل، يقل عما هو المطلوب أما لأن هذه المشاريع لا تؤدي أرباحها بشكل فوري أو أن أرباحها قليلة لا تتناسب مع رأس المال و المخاطرة التي تتطلبها تلك المشاريع أو أن هذه المشارع تتطلب رؤوس أموال ضخمة يعجز عنها الأفراد وتتجاوز إمكانات القطاع الخاص مثل مشاريع الأبحاث العلمية و التعليم والصحة و الضمان الاجتماعي فيؤدي قيام الدولة بهذه الوظائف إلى انتقال عناصر الإنتاج الى تلك المشاريع التي تتفق عليها و تقيمها الدولة.

- توجيه الإنفاق العام إلى إنتاج السلع و الخدمات ذات المنفعة الكبيرة للمواطن مما يزيد الطلب عليها و بالتالي يكون هناك أثر إيجابي على الإنتاج القومي من خلال إنتقال وسائل الإنتاج إلى إنتاج هذه السلع و الخدمات.

– ويضاف إلى ذلك أن النفقات العامة تؤدي إلى تحويل عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة لما يزيد من الإنتاج القومي كالإعانات التي تقدمها السلطات الحكومية إلى بعض الهيئات و المؤسسات المحلية، لتشجيعها على القيام بوظائفها على الوجه الأمثل مما يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإقتصادية لهذه المناطق.

1-4 آثار النفقات العامة على الطلب الفعلي

من المعروف أن الطلب الفعلي يتكون من كل من الطلب على أموال الاستثمار و على أموال الاستهلاك و يتوقف حجم الدخل القومي على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية القومية على الطلب الفعلي أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار و الاستهلاك وتشكل النفقات العامة جزءا هاما من الطلب الفعلي، جزء يزداد أهمية مع إزدياد تدخل الدولة في الإقتصاد، أن هذا الأثر يعتمد على حجم النفقات العامة وعلى نوعها أي فيما إذا كانت النفقات العامة حقيقية أو تحويلية، فالنفقات الحقيقية تشكل بمقدارها طلبا على السلع و الخدمات و بذلك ترفع من الطلب الفعلي وبالتالي زيادة الدخل القومي، أما النفقات التحويلية فإن أثرها على الطلب الفعلي يتوقف على كيفية تصرف المستفيدين فيها و مدى استعمالهم لهذه النفقات في الإدخار و الاستثمار.

فإذا ما استخدمت النفقات التحويلية في شراء سلع و خدمات من داخل الاقتصاد الوطنين، فإنها تؤثر في الطلب الفعلي، أما إذا استخدمت هذه النفقات في دفع أقساط و فوائد القروض الأجنبية، أو في دفع إعانات الدول و هيئات خارجية أو في تسديد ثمن الواردات، أو تم اكتنازها ففي هذه الحالات تشكل النفقات العامة التحويلية تسريا من دورة الدخل، ولا تؤدي إلى رفع الطلب الفعلي.

2- آثار النفقات العامة على الاستهلاك

يقصد بالآثار المباشرة للنفقات العامة على الاستهلاك القومي تلك الزيادة في الطلب الاستهلاكي التي تترتب مباشرة عن النفقات العامة، أي التي لا تتم خلال دورة الدخل وتباشر النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي بطريقتين:

أولهما شراء الدولة لبعض السلع أو الخدمات الاستهلاكية و ثانيهما قيام الدولة بتوزيع دخول تخصص جزئيا أو كليا للاستهلاك، يتوقف على طبيعة هذه النفقات أي على الغرض الذي تخصص له تلك النفقات، و تحدث النفقات العامة أثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي:

– قيام الدولة باقتناء سلع استهلاكية معينة لبعض فئات المجتمع كأفراد الجيش مثلا بدلا من توزيع دخول أكبر لهم فهذا العمل يعد نوعا من تحويل الاستهلاك بدلا من قيام الأفراد بهذه المهمة، أو اقتناء أثاث و سيارات من أجل السير الحسن لخدمات المرافق العامة بالإضافة إلى الخدمات المجانية كالتغذية المدرسية و الخدمات الصحية، كل ذلك ينعكس بصورة مباشرة على الاستهلاك الوطني.

– قيام الدولة بتوزيع الدخول من مرتبات و أجور و معاشات و مكافآت للموظفين والعمال مقابل ما يقدمونه من أعمال ، فإن الجزء الأكبر منها يخصص للاستهلاك و يزيد من درجة الإشباع مما يرفع من مستوى الاستهلاك الوطني.

3- آثار النفقات العامة على إعادة توزيع الدخل الوطني

يتمثل إعادة توزيع الدخل الوطني عن طريق النفقات العامة في الفرق بين ما يدفعه الفرد للدولة من ضرائب ورسوم و أعباء عامة، وبين ما يعود عليه من منفعة نتيجة إنفاق الدولة العام فإذا إنتهى الفرق لصالح طبقة أو فئة ما تحصل عليه من منافع يتجاوز في قيمته ما تحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن الدخل الوطني قدا عيد توزيعه بواسطة النفقات العامة لصالح هذه الطبقة أو الفئة أما إذا كانت المنفعة التي تعود على هذه الطبقة أو الفئة من النفقات العامة تقل عن ما تتحمله من الأعباء العامة فإن هذا يعني أن النفقات العامة قد ترتب عليها إعادة توزيع الدخل الوطني على حساب هذه الطبقة أو الفئة ولصالح فئة أو طبقة أخرى.1 وبالنسبة للخدمات العامة القابلة للتجزئة التي تترتب على الإنفاق العام فإن تقييم المنافع التي تعود على الأفراد منها لا يثير مشكلة أما تقييم المنافع بالنسبة للخدمات العامة غير القابلة للتجزئة فإن البعض قد ذهب إلى استبعاد هذه الخدمات نهائيا من مجال تقدير وبحث اعادة توزيع الدخل، على حين رأى البعض الآخر تقسيم هذه النفقات بين المواطنين بالتساوي كما يذهب رأي آخر إلى توزيع هذه النفقات بحسب نسبة دخول الأفراد على أساس أنه كلما ارتفع دخل الفرد ارتفع نصيبه من الحماية ومن الرفاهية الجماعية.

وقد يترتب على النفقات العامة رفع المستوى العام للإستثمار، الأمر الذي يترتب عليه إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الدخول الجديدة و على حساب الدخول الثابتة التي لا تزيد عادة إلا ببطء وينسب بسيطة كما يترتب على رفع المستوى العام للأسعار إعادة توزيع الثروة الوطنية لصالح المدنيين وعلى حساب الدائنيين.

ويعتبر إعادة توزيع الدخل الوطني من أبرز الأهداف الإجتماعية للسياسة المالية في العصر الحديث، وحتى يتحقق هذا الهدف تنسق الدولة عادة بين النفقات العامة والضرائب فتقتطع الدولة الضرائب التصاعدية جانبا من الدخول الكبيرة، ثم تنقلها النفقات العامة إلى أصحاب الدخل المنخفض في صور مختلفة كإعانات نقدية، إعانات العجز، الشيخوخة والبطالة، وقد ينتقل ما تقتطعه الدولة من الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول المنخفضة في صورة خدمات كالتعليم والعلاج بالمجان.

رابعا: ترشيد الانفاق العام

1- مفهوم ترشيد الإنفاق العام

تعددت المفاهيم المفسرة لترشيد الإنفاق العام نظرا لتعدد الإتجاهات والرؤى، وللتوضيح أكثر سيتم التعرف من خلال هذا المطلب على نقطتين أساسيتين، الأولى تتضمن مفهوم الترشيد لغة واصطلاحا والثانية تتعلق بأهم التعاريف حول ترشيد الإنفاق العام.

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المعاني والمفاهيم التي حظيت بنصيب من الإهتمام من مختلف الآراء والتحليلات وتعددت التعاريف بشأنه وسوف نتطرق إلى بعضها .

يقصد بترشيد الإنفاق العام العمل على زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الإقتصاد القومي على تمويل ومواجهة إلتزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مصدر التبذير والإسراف إلى أدنى حد ممكن، لذا

فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإنفاق والإسراف، يمكن تحديد نطاقه إذا زاد الإنفاق إلى مستوى أعلى بكثير عن موارد الدولة أو إنخفاض إنتاجية الإنفاق العام إلى أدنى حد ممكن"[1].

كما يعرف ترشيد الإنفاق العام على أنه " تحقيق أكبر نفع للمجتمع عن طريق رفع كفاءة هذا الإنفاق إلى أعلى درجة ممكنة والقضاء على أوجه الإسراف والتبذير ومحاولة تحقيق التوازن بين النفقات العامة وأقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة.[2]"

واعتمادا على معايير أكثر دقة يأتي تعريف ترشيد الإنفاق العام على أنه « "إلتزام الفعالية في تخصيص الموارد و "الكفاءة في إستخدامها بما يعظم رفاهية المجتمع » ويقصد بالفعالية توجيه الموارد العامة إلى الإستخدامات التي ينشأ عنها مزيج من المخرجات تتفق مع تفضيلات أفراد المجتمع، فالفعالية تنصرف إلى مرحلة دراسة الأهداف التي يسعى المجتمع تحقيقها وترتيب هذه الأهداف وفقا لأهميتها [3].

كما أن الفعالية يمكن تعريفها على أنها « قياس مدى تحقيق الأهداف، ويتطلب هذا المفهوم مقارنة المخرجات مع الأهداف المطلوب تحقيقها والأساليب المتبعة في تحقيقها . »

وفاعلية النفقات العامة « هي حجم الأهداف المنتظرة من خلال الآثار الإجتماعية والإقتصادية لبرنامج إنفاقي معين مقارنة بالأهداف المحددة مسبقا»

أما الكفاءة فهي علاقة نسبية بين التكلفة والناتج أو بين المدخلات والمخرجات فيقصد بها تقنين العلاقة بين المدخلات والمخرجات وللكفاءة بعدين:

1-1 كفاءة المخرجات: وتعني تحقيق قدر أكبر من المخرجات بنفس القدر من المدخلات وعلى هذا فهي تقاس بنسبة المخرجات الفعلية إلى المخرجات المتوقعة عند قدر معين من المدخلات.

1-2 كفاءة المدخلات: وتعني تحقيق قدر معين من المخرجات بقدر أقل من المدخلات، ومن ثم فهي تقاس بنسبة المدخلات الفعلية إلى المدخلات المتوقعة عند قدر معين من المخرجات، عندما تكون مخرجات الإنفاق العام قابلة للقياس الكمي، أما إذا كانت تلك المخرجات ذات طابع إجتماعي فيمكن الإعتماد على مقاييس وسيطة، فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على مدخلات مثل العمل ورأس المال ...إلخ، للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرضى تعليم الأطفال ... إلخ، بهدف الحصول على مخرجات نهائية كتحسين الصحة والإرتقاء بالمستوى الثقافي، ولما كان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة من الممكن إستعمال مقاييس وسيطة مثل عدد المرضى الكل طبيب، عدد الطلبة لكل معلم.

[1]- محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الاولي، 2008، ص399.

- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، [2]جامعة الجزائر، 2004، ص171.

[3]- محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006، ص44.

وعلى العموم فإن ترشيد الإنفاق العام هو إعتماد الكفاءة والفعالية في إستخدام المواد المتاحة دون إسراف ولا تبذير مع التركيز على ضرورة تحقيق الأهداف المرجوة من خلال كل عملية إنفاق.

ثانيا: عوامل موضوعية لنجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

هناك عوامل موضوعية من شأنها المساعدة على نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام مما يستدعي تظافر الجهود من كل الجهات والنواحي لتجسيدها على الواقع ويمكن إيجازها فيما يلي:

1. تحديد الأهداف بدقة

يتم تقرير الأهداف طويلة الأجل ومتوسطة الأجل من خلال حصر الإختصاصات الرئيسية التي من أجلها تطلب الأموال، كما أن طبيعة الأهداف تحدد طبيعة وحجم الوظيفة أو الوظائف المتعدد بالمجتمع ككل أو بالوحدات التنظيمية، ومن الضروري عدم تعارض أهداف الوحدات التنظيمية مع أهداف المجتمع المحدد سلفا في خطط تنمية طويلة ومتوسطة الأجل.

يعتقد هاري من جهة أن من أهم المشاكل التي تواجه إعداد الميزانية وفقا المتطلبات الإدارة هي مشكلة تقرير وتحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لإختصاصات وحدات الجهاز الإداري حتى لا تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة، ومن جهة أخرى نرى رأي ستانري الذي يؤكد أن صعوبة تحديد الأهداف الرئيسية (طويلة الأجل) تنعكس على صعوبة تحديد الأهداف الفرعية (متوسطة الأجل) بدقة والتي تقررها الوحدات الحكومية لأن تحديد الأهداف يؤثر على صياغة البرامج[1].

2- تحديد الأولويات :

تعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط وإن احترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولوية يعني تحديد درجة أهمية البرامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع حاجات متزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة، ، يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقة.

تقوم عملية تحديد الأولويات على مجموعة من المبادئ الأساسية هي:[2]

- مدى خطورة المشكلة التنموية القائمة وانعكاساتها السلبية على أفراد المجتمع وجوانب الحياة المختلفة فيها، له دور كبير عند تحديد الأولويات.

- عامل الزمن: فالزمن المطلوب لحل مشكلة معينة يلعب دورا كبير في تحديد الأولويات بين البرامج والمشاريع، فكلما كان الوقت المطلوب لإنجاز برنامج معين أقصر كان ذلك مبرر مقنعا لإختيار هذا البرنامج.

---

[1] - فرحي محمد، النمدجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص108.

[2] - عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس و مبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص94.

– درجة إهتمام المواطنين بالمشكلة القائمة، فكلما زاد الإهتمام الشعبي بالمشكلة زاد التفضيل لها ومنحت الأولوية لحلها قبل غيرها من المشاكل .

– عامل الخبرة: كلما كانت الحلول المطروحة لحل مشكلة معينة مضمونة النجاح، كلما كان ذلك دافعة لمنحها الأولوية في الإنجاز .

3– القياس الدوري الأداء برنامج الإنفاق العام : يقصد بقياس أداء برنامج الإنفاق العام تقييم مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ الخدمات والبرامج المختلفة الموكلة إليها، وذلك أن الوحدات الحكومية يجب أن تخضع للمسائلة عن الإستخدام الأمثل للموارد العامة عند تقديم الخدمات والبرامج للمواطنين.[1]

وإن الحكم على فعالية وكفاءة أي برنامج أو سياسية أو مهمة ذات طابع عمومي يأتي بعد دراسة حلول آثارها الواقعية والحقيقية بالنظر إلى الأهداف المحددة مسبقة.

وبالتالي تقييم هذا الأداء يرتكز على ثلاث محاور :

– الفعالية الإجتماعية والإقتصادية (وجهة نظر المواطنين) وذلك ما يسمح بتثمين النتائج المتوصل إليها وأثرها على المحيط الإجتماعي وذلك من خلال مدى رضا المواطنين وبالتالي هذا المحور يسمح بتقيم مدى ملائمة السياسة المنتهجة؛ – نوعية الخدمات المقدمة(وجهة نظر المستفيدين) وذلك من خلال تحسين الخدمة العمومية المقدمة والموازنة بين التكلفة والتوعية؛ – فعالية تسيير المرافق العامة (وجهة نظر المكلفين) والتي تقود إلى إستغلال أمثل للموارد الموظفة.

4– عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره على مصلحة الفئات الأضعف

تهدف دراسة عدالة الإنفاق العام إلى تبيان مدى ملاءمته لحاجات الفئات الأكثر فقرة في المجتمع (كتوزيع هبات لا علاقة لها بالحاجة الفعلية للمستفيدين) ومراعاة حصة كل فئة من الإنفاق العام ومدى إستخدامها للخدمة العمومية.

وبالتالي يتوجب على الدولة أن تراعي العدالة في توزيع المنافع والخدمات التي تنتج عن النفقات العامة، فلا تحابي طبقة أو فئة من طبقات أو فئات المجتمع، على حساب الطبقات أو الفئات الأخرى، ولايقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات أو الفئات الأخرى ولا يقصد من ذلك أن يتساوى نصيب كل الطبقات بل هناك طبقات الفقراء هي في حاجة ماسة لخدمات الدولة يستوجب زيادة النفقات عليها لأجل النهوض بها.[2]

وتظهر الدراسات أن النفقات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب معرفة الوضعية الإجتماعية الفئات المجتمع المختلفة والتي على أساسها يتيم إعادة توزيع الدخل، ودراسة

[1]– سعيد بن صالح الرويتع، قياس الاداء في الوحدة الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الادارة، العدد 2، الرياض، 2002، ص65.

[2]– محمد شاكر عصفور، مرجع سابق، ص301.

عدالة توزيع الإنفاق العام على الفئات الفقيرة من الإستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية.

5- تفعيل دور الرقابة على النفقات العامة

ضرورة توافر نظام رقابي فعال يضمن توافق التنفيذ مع ما سبق التخطيط له على أن تتضمن عملية الرقابة مراجعة مستمرة لطرق الإنجاز، مع تطور مفهوم الرقابة المستندية إلى الرقابة التقيمية.[1]

ولكي تكون مثل هذه الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فإنه لابد أن تكون منطلقاتها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها، وضمان حمايتها من الإنحراف، لذا فإن حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة لأمن الناحية القانونية فحسب بل على صعيد الواقع العلمي أيضا، وفعالية الرقابة تحقق من خلال إنجازها لأهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع العامة توجيها إيجابية .

[1]- محمد عمر ابو دوح، مرجع سابق، ص105.

المطلب الثاني: السياسة النقدية

الفرع الاول: مفهوم السياسة النقدية

يرجع ظهور السياسة النقدية إلى أواخر القرن التاسع عشر، حيث أن فكرة حيادية النقود التي نادى بها الكلاسيك لم تترك مجالا للتداول في فكرة إيجاد آليات للتأثير على حركة النشاط الاقتصادي، وهو ما يعبر عنه بالسياسة النقدية وما كان يدور حوله الحديث هو النظرية الكمية للنقود ومعادلة التبادل والتي تفضي إلى أن زيادة الحجم في الكتلة النقدية المتداولة مع ثبات حجم الإنتاج يؤدي هذا إلى التضخم.

ثم جاءت مرحلة خمسينيات القرن الماضي، حيث أخذت السياسة النقدية مكانها في الزيادة من بين السياسات الاقتصادية الكلية على يد الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان زعيم المدرسة النقدوية" الذي ركز جل اهتمامه عليها، مما دفع إلى ظهور دعوات للمزج بين السياسة النقدية والمالية على يد الاقتصادي الأمريكي والتر هيلر ولجنة راد كليف البريطانية كي يتسنى التأثير على النشاط الاقتصادي بفعالية حيث أن هذا الصراع الفكري أحدث ثراء أدبيا في أدوات السياسة النقدية وآليات عملها وآليات انتقالها وتأثيرها على النشاط الاقتصادية.

اولا: تعريف السياسة النقدية:

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير التحكم في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي التحقيق أهداف اقتصادية معينة، خلال فترة زمنية معينة، والسلطة النقدية هنا يقصد بها بنك البنوك البنك المركزي في أية دولة وتبني السياسة النقدية على التأثير في عرض النقود أو المعروض النقدي بأدوات معينة تسمى أدوات السياسة النقدية[1]

وبعبارة أخرى يمكن القول أن السياسة النقدية هي كلما تعمله السلطة النقدية من أجل تحقيق استقرار النقد وأداء وظائفه الاقتصادية والاجتماعية بصورة كاملة ومتزنة.

كما تعرف على أنها عملية استخدام مجموعة مختلفة من الأدوات والسياسات الهادفة إلى التأثير على عرض النقد والأداء الاقتصادي بشكل عام.[2]

ويقصد بالسياسة النقدية قيام البنك المركزي بتغيير في حجم كمية النقود في المجتمع بالزيادة والنقصان وذلك بتأثيره على حجم الائتمان و أسعار الفائدة عن طريق استخدام أدواته التقليدية للتأثير على الاستثمار و بالتالي على النشاط الاقتصادي في المجتمع.

حيث عرفها خبابة عبد الله على أنها كل ما تقوم به الدولة من عمل تؤثر به في حجم وتركيب الموجودات السائلة التي يحتفظ بها القطاع غير المصرفي سواء كانت عملة أو ودائع أو سندات حكومية، كما تعتبر أداة تأثير على عرض النقود من أجل تحقيق أهداف السياسة الإقتصادية .[1]

[1]-عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013، ص18.

[2]-رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2016، ص177.

وتعد السياسة النقدية إحدى السياسات الاقتصادية المهمة التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على الاستقرار الاقتصادي من خلال التحكم بالمتغيرات المكونة له.

ثانيا: ركائز السياسة النقدية :

ترتبط السياسة النقدية التي تتبعها الدول بطبيعة هياكلها الاقتصادية، وأنظمة الصرف التي تتبعها، ودرجة انفتاحها على العالم الخارجي، ودرجة تطور القطاع المالي والمصرفي بها. فنجد أن الاقتصادات الصغيرة المنفتحة على العالم الخارجي التي لا تتسم بهياكل متنوعة للتصدير تنتهج في الأغلب سياسة نقدية تستهدف الحفاظ على سياسة سعر الصرف الثابت، حيث تربط هذه الدول عملتها بعملة ربط يحددها البنك المركزي تتمثل على الأغلب في العملة الأساسية لمتحصلات الصادرات، بالتالي لا يتاح للبنك المركزي قدرة كبيرة من المرونة في التحكم في أدوات السياسة النقدية، وتتأثر قدرة البنك المركزي على تبني "سياسة نقدية مستقلة". وفق أطر السياسة النقدية، يتم اعتماد مرتكزات أساسية للسياسة النقدية للتحكم في مسار المستوى العام للأسعار تتمثل في:

- استهداف سعر الصرف
- استهداف المجملات النقدية
- استهداف التضخم

أحد هذه المرتكزات يتمثل كما سبق الإشارة في استهداف سعر صرف ثابت، يتم من خلاله ربط قيمة العملة المحلية بعملة دولة أخرى. إلا أن السياسة النقدية في هذه الحالة تفقد استقلاليتها كما سبق الإشارة وتصبح تابعة للسياسة النقدية السائدة في دولة عملة الربط، وهو ما يظهر تأثيره السلبي في حالة اختلاف دورات الأعمال في الدولتين وحاجة الدولة إلى تبني اتجاهات لسعر فائدة مخالفة لاتجاهات سعر فائدة عملة الربط عليه، بدأت العديد من الدول في التحول تجاه تبني أسعار صرف مرنة، مما دفعها إلى اعتماد مرتكز آخر للسياسة النقدية تمثل في استهداف المجملات النقدية Monetary aggregate كوسيلة للتحكم في المستوى العام للأسعار. من الناحية الاقتصادية، ينجح هذا النهج إذا كان البنك المركزي قادرا على التحكم في المعروض النقدي جيدا، ومتى ما كانت دالة الطلب على النقود تتسم بالاستقرار ويمكن التنبؤ بها. عملية، ظهرت بعض التحديات في استهداف البنوك المركزية للمجملات النقدية نتيجة عدد من العوامل من بينها التغيرات التي شهدتها دالة الطلب على النقود التي أصبحت غير مستقرة بسبب الابتكارات في الأسواق المالية وأدوات الدفع وعدد من العوامل الأخرى. نتيجة لذلك، بدأ العديد من البلدان التي تتبنى نظم أسعار صرف مرنة في التحول نحو استهداف التضخم بشكل مباشر استنادا إلى الفهم الأدق لروابط وآليات انتقال أثر أدوات السياسة النقدية وعلى رأسها أسعار الفائدة إلى المستوى العام للأسعار. بناء عليه، توصل الاقتصاديون إلى إطار جديد للسياسة النقدية وهو ما يعرف باستراتيجية

---

[1]-خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي – البنوك التجارية- البنوك الاسلامية- السياسة النقدية- الاسواق المالية- الازمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013، ص 295.

استهداف التضخم، واعتقدوا أنه أفضل بكثير من المرتكزات السابقة التي كان يعتمد عليها كمحور ارتكاز اسمي للسياسة النقدية في حالة بعض الدول ممثلة في سعر الصرف، والمجملات النقدية

يتمثل إطار الاستهداف الكامل للتضخم التزام البنك المركزي صراحة بالوفاء بمعدل تضخم محدد، أو التزامه بتحرك معدل التضخم في حدود معينة خلال فترة زمنية محددة، والإعلان الدوري عن مستهدفات التضخم للجمهور، ووجود ترتيبات مؤسسية لضمان مساءلة البنك المركزي عن تحقيق هذا الهدف على مستوى الدول العربية، تتبني خمسة عشرة دولة عربية نظم أسعار الصرف الثابت مقابل الدولار أو اليورو أو سلة من العملات بالتالي تتأثر السياسات النقدية في هذه الدول بتغيير أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لعملات الربط في حين تتبنى ست دول عربية نظم مرنة الأسعار الصرف ، فيما لا تتوفر عملة وطنية في فلسطين .

ثالثا: اهداف و انواع السياسة النقدية:

1- أهداف السياسة النقدية

تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية انطلاقا من مجموعة من الأهداف والتي تتمثل في الأهداف الأولية، الأهداف الوسيطة، الأهداف النهائية والتي سنتطرق إليها كالتالي:

1-1 الأهداف الأولية: وهي عبارة عن مجموعة من المتغيرات التي يحاول البنك المركزي التحكم فيها قصد التأثير الأهداف الوسيطة، وتكون الأهداف الأولية من متغيرين وهما: 1 مجمعات الاحتياطات النقدية: تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدي الجمهور والاحتياطات المصرفية، حيث أن النقود المتداولة تضم الأوراق النقدية والنقود المساعدة والودائع، أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدي البنك المركزي وتضم الاحتياطات الإجبارية الاحتياطات الإضافية والنقود الحاضرة في خزائن البنوك، أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الأخرى، أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الإجبارية، ونتيجة للخلاف حوا المتغير أو المجمع الاحتياطي الأكثر فعالية فأن البنك المركزي يبقي يتسم بعدم الثبات في استخدام هذه المجاميع.[1]

1-2 أحوال السوق النقدي: يقصد بهذا المصطلح مدى سهولة أو صعوبة أسواق الائتمان، ويعني ذلك قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الإقراض الأخرى، وسعر فائدة الأرصدة البنكية يتمثل في سعر الفائدة على الأرصدة المفترضة المدة قصيرة وذلك لمدة تتراوح من يوم إلى يومين بين البنوك.[2]

-دحماني رابح، اثر السياسة النقدية و دورها في التضخم دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة [1]اكلي محند اولحاج، البويرة، 2019،ص15.

[2]-بلواقي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية و الاقتصادية، مركز الجامعي، تمنراست، العدد2، 2012، ص465.

وأختلف كل من التقنيين والكينزين على أهمية الأخذ بأحوال السوق النقدية، النقديون فضلوا استخدام مجاميع الاحتياطيات التي هي ذات علاقة وثيقة بالمجاميع النقدية وهي الهدف الوسيط المفضل بالنسبة لهم، فضلا عن رأيهم بان التركيز على أحوال سوق النقد قد يؤدي في أغلب الأحيان إلى ضياع القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطي، غير أن الكينزيون يصرون على أهمية سوق أحوال النقد وذلك لاعتقادهم بان الأهداف الوسيطة الهامة تتمثل في أسعار الفائدة في أسواق رأس المال شديدة الحساسية التغيرات أحوال سوق النقد، لهذا السبب يفضل بعض الكينزيين التنازل عن القدرة على التحكم في مجاميع الاحتياطيات والنقود حال تعارضه مع أحوال سوق النقد المرغوب فيها[1].

2 الأهداف الوسيطة: سميت أهداف وسيطة لان البنك المركزي يستطيع التأثير على قيمة هذه الأهداف كما أنها ليست نهائية ولكنها حلقة وصل بين أدوات السياسة النقدية وتحقيق الأهداف النهائية، تتمثل هذه أهداف فيمايلي:

2 -1 **سعر الفائدة** : يستعمل كوسيلة وكهدف وسيط في آن واحد، كهدف وسيط لأنه يؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من حيث الاستثمارات لأن الاقتراضات والأصول المالية تعتمد على سعر الفائدة، كوسيلة على أساس أن مراقبة سعر الفائدة يسهل التأثير على حجم الكتلة النقدية ومعدل الصرف، أي أن أسعار الفائدة المنخفضة لا تؤدي إلى جمع الموارد الادخارية اللازمة وإلى الاختيار الناجع للاستثمار، أيضا أسعار فائدة مرتفعة جدا تعطل الاستهلاك والاستثمار.

لهذا يجب على السلطة النقدية أن تراقب مستويات معدلات الفائدة، أن تبقي هذه المعدلات ضمن هوامش غير واسعة وحول مستويات وسطية تقابل التوازن في الأسواق، لأن المجال الواسع لتقلبات معدلات الفائدة يمكن أن يحدث تذبذبا في الاستقرار الاقتصادي وعند عمليات متتالية من عدم التوازن يتولد عنها حالات من التضخم والركود، ولهذا السبب تكون السلطة النقدية مضطرة أن تترك هامشا لخلق كمية من النقود أكبر أو أقل من تلك التي من المفروض تقييدها بالهدف الكمي بالنسبة للمجمعات النقدية.

2-2 سعر الصرف: يعتبر سعر الصرف مؤشر مهم لأنه يعكس الأوضاع الاقتصادية لأي دولة من خلال الحفاظ عليه في مستوى قريب من مستوى القدرة الشرائية، و تزداد أهميته في التوازن الاقتصادي عندما يكون سعر صرف العملة المحلية يساوي أو يفوق العملات الأخرى، ويعتبر سعر الصرف كهدف وسيط الان انخفاضه يحسن من وضعية ميزان المدفوعات وثباته يعطي الانطباع الجيد على استقرار الأوضاع الاقتصادية، ولهذا تحرص الدول على استقرار عملاتها مقابل العملات الأخرى ولكن المضاربة على العملات أصبحت تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يخلق صعوبة في السيطرة على هذا الهدف.

[1] -بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008، ص8-9.

أن رفع سعر صرف العملة يقلل من حدة التضخم، وهذا يساهم في تحقيق الهدف النهائي للسياسة النقدية عند رفع سعر صرف تنخفض تبعا لذلك قيمة الواردات وبانخفاض تكاليف الاستيراد في الفترة القصيرة تكون هناك آثارا ايجابية بالنسبة للتضخم وهنا تكون الفرصة مواتية للدولة التكوين ادخارات لتمويل الاستثمارات، ومنه انتقال الآثار الايجابية إلى ميزان المدفوعات في الأمد القصير وزيادة النمو في الأجل الطويل.[1]

2-3 المجاميع النقدية (نمو الكتلة النقدية) : هي مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة ، تعكس قدرة المتعاملين في السوق المحلية على الإنفاق و تتضمن وسائل الدفع المتاحة لديهم، ويطلق على هذه المؤشرات المسح النقدي، حيث يوفر المسح النقدي معلومات للسلطات النقدية تمكنها من تحليل المتغيرات النقدية الكلية التي تتأثر بتدخلاتها. فالكتلة النقدية تعبر عن حجم النقود المتداولة في اقتصاد بلد مل ، فهي تضم إضافة لمجموعة وسائل الدفع المستعملة، بعض التوظيفات المالية التي تحول إلى نقود في الأجل الطويل، ويمكن التغيير في الكتلة النقدية بتغيير الأجزاء المقابلة لها التي تتكون من الذهب و الأموال الأجنبية والديون على الحكومة والاقتصاد.

2- **الأهداف النهائية**: تتمثل الأهداف النهائية للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي عن طريق استقرار الأسعار، بالإضافة إلى تعزيز معدلات النمو الاقتصادي والمحافظة على توازن ميزان المدفوعات، وهذه الأهداف تسعى إلى تحقيق ما يسمى بالمربع السحري لكالدور[2] ويمكن إبرازه في الشكل التالي:

الشكل 1-2 : المربع السحري لكالدور

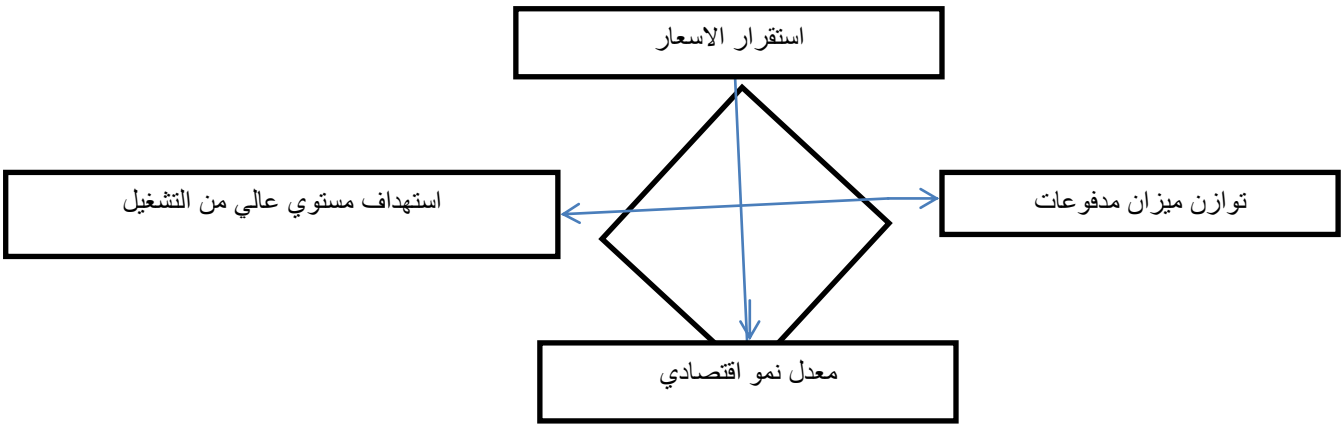

المصدر : بوروشة كريم، دور السياسة النقدية والمالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر (1990-2016)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص مالية دولية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2019.

[1] عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعلية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2013-2014.

[2] -بوروشة كريم، مرجع سابق، ص10-12

3-1 تحقيق الاستقرار في الأسعار: إن تحقيق الاستقرار في الأسعار من أهم أهداف السياسة النقدية حيث تسعي كل دولية إلى تجنب التضخم ومكافحته، وفي نفس الوقت تقوم بعلاج احتمال حدوث الكساد والركود إن وجد تصبح بذلك مهمة السلطة النقدية هي احتواء تحركات مستوي الأسعار إلى أقل مستوي لها.

3-2 تحقيق التوازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي): توازن ميزان المدفوعات هو الذي يعكس الصورة الخارجية للاقتصاد الوطني اتجاه العالم الخارجي، حيث أن اختلاله يؤدي إلى حالة عجز، الذي يوجب فيه تمويل خارجي عبر الاستدانة وزيادة خدمة الديون، كما أنه يزيد في تدهور القيمة الخارجية للعملة وهشاشة المبادلات الاقتصادية بالتعرض المفاجئ لصدمات والتقلبات الدورية للصرف مقابل العملات الأخرى، أما توازنه يؤدي إلى استقرار كلي للاقتصاد ورفع من قيمة العملة وتنويع مصادر الدخل وتحسين القدرة الشرائية للأفراد.[1]

3-3 تحقيق التوظيف الكامل (التشغيل الكامل) : تم إجماع بين الاقتصاديين على أن يكون ضمان التوظيف الكامل أو مستوى مرتفع من التشغيل من بين أهداف السياسة النقدية، وبراد بذلك أن تحرص السلطات النقدية على تثبيت النشاط الاقتصادي عند أعلى مستوى ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية والبشرية، وعلى السلطات النقدية اتخاذ جميع الإجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة وما يرافقها من عوامل انكماشية في الإنتاج والدخل، ومن هذه الإجراءات رفع حجم الطلب الكلى للمستوي اللازم لتشغيل الموارد الإنتاجية غير المستغلة.

3-4 تحقيق معدل نمو اقتصادي مرتفع: تعمل السياسة النقدية من خلال رقابتها على حجم الائتمان وكلفته في دفع النمو الاقتصادي الذي يعني زيادة المستمرة في الناتج المحلي الحقيقي للبلد، ويستطيع البنك المركزي إحداث تغيرات في حجم الاحتياطات الكلية للبنوك التجارية وقدرتها في خلق الائتمان والتأثير على حجم الائتمان المصرف، فالسياسة النقدية التوسعية تستطيع الإبقاء على سعر فائدة منخفض، مما يشجع على زيادة الطلب على الائتمان والاستثمار و النمو الاقتصادي.

2. أنواع السياسة النقدية:

يتفق علماء المالية العامة وأصحاب الاختصاص والباحثين الاقتصاديين على أن السياسة النقدية تنقسم إلى قسمين أي نوعين نوعان من السياسات النقدية التي تتبعها الدول، حيث تستخدم كل سياسة بمعزل عن السياسة الأخرى وفي ظل ظروف معينة"، حيث أنصار السياسة النقدية النقديورا يرجعون الهدف الرئيسي لأي سياسة نقدية مطبقة في أي دولة من دول العالم هو علاج مشكلة التضخم، أو مشكلة الانكماش التي يعاني منها الاقتصاد القومي لأي بلده، ويمكن القول أن علماء المالية قسموا السياسة النقدية بناء على الهدف المرجو من الاستخدام وتنقسم إلى نوعين:[2]

[1] عبد الله ياسين ، مرجع سابق، الصفحة 14.

[2] -محمد محمود ، عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي، اقتصاديات النقود و البنوك النظريات و السياسات، دار النشر المكتبة العصرية، 2012، ص257.

1-2 السياسة النقدية التوسعية:

حيث تستخدم في حالة الركود الاقتصادي أو الكساد الاقتصادي أي عندما يعاني الاقتصاد من حالة الانكماش وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات البطالة، حيث تهدف السياسة النقدية التوسعية في مجملها إلى علاج حالة الركود أو الانكماش التي يمر بها الاقتصاد، أي التدفق الحقيقي أكبر من التدفق النقدي وبالتالي تتخذ الدولة ممثلة في السلطة النقدية البنك المركزي إجراءات نقدية تسعى من خلالها إلى زيادة المعروض النقدي، ما ينجر عليه من زيادة الطلب على السلع والخدمات ويتحقق ذلك للبنك المركزي من خلال ما يلي:[1]

تخفيض نسبة الاحتياطي الإلزامي؛

تخفيض سعر إعادة الخصم؛

دخول البنك المركزي مشتريا وبائعا للأوراق المتداولة في السوق المالي.

حيث تسهل أحد أو كل هذه الإجراءات السابقة الذكر والمتخذة من طرف البنك المركزي من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع، وعليه يزداد المعروض في المجتمع، مما ينجم عليه انخفاض سعر الفائدة ويترتب عليه زيادة في حجم الاستثمار إضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل وكذلك مستوى التوظيف، ويتضح ذلك الى جهة اليمين من LMمن خلال المنحني البياني (01-01) الذي يبين انتقال منحنى

، وهذا ما يترتب عليه انخفاض سعر الفائدة وزيادة في مستوى الدخل، كما هو موضح من خلال المنحنى البياني التالي

الشكل 1-3 : آلية عمل السياسة النقدية التوسعية

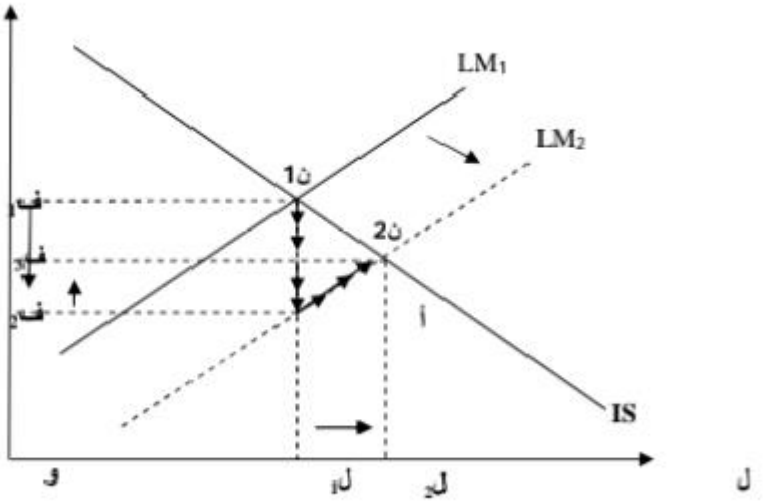

[1]-انس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،2012، ص181.

المصدر: علي عبد الوهاب نجا، محمد عزت محمد غزلان، عبير شعبان عبده، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية،مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، 2014، ص 297.

من خلال الشكل أنه قد انجر عن إتباع سياسة نقدية توسعية الانتقال من نقطة التوازن آن 0 إلى نقطة التوازن لانا، والتي على أساسها انتقل مستوى الدخل من النقطة الها، وانخفاض سعر الفائدة إلى التقطة لفا ، ونتج هذا بناء على التفاعلات المترتبة على زيادة كمية النقود وكيفية الوصول من وضع التوازن الأصلي إلى وضع التوازن الجديد ، فالزيادة في عرض النقود عند نقطة التوازن الأصلية أدت إلى وجود فائض عرض نقدي والذي أدى إلى انخفاض سعر الفائدة عند مستوى الدخل ال ، وهذا يعرف بالأثر النقدي للسياسة النقدية.

وفيما يخص انخفاض سعر الفائدة الذي يترتب عليه زيادة الاستثمار مما يؤدي كذلك إلى زيادة الطلب الكلي، بالإضافة إلى زيادة مستوى الإنتاج والدخل، وهذا ما يعرف بالأثر المالي للسياسة النقدية.[1]

حيث أنه بهذه الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي زيادة المعروض النقدي بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع يهدف إلى زيادة حجم وسائل الدفع، وتسريع وتيرة وعجلة النشاط الاقتصادي، حتى لو كلف ذلك الارتفاع إلى معدل تضخمي مقبول و زيادة في المستوى العام للأسعار و الجدير بالذكر هو أن إتباع هذه السياسة النقدية التوسعية يؤدي إلى خفض القوى الانكماشية في الاقتصاد القومي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى المحافظة على استمرار ارتفاع مستوى الناتج القومي وعدم حدوث تقلبات سعرية عنيفة وقوية.

22. السياسة النقدية الانكماشية:

الهدف من إتباع هذه السياسة إلى علاج ظاهرة التضخم التي تعاني منها الاقتصاديات القومية للبلدان، وعليه تتبع السلطات النقدية البنك المركزي الحد من خلق أدوات نقدية أي الحد من خلق النقود والتخفيض من المعروض النقدي، مما يترتب عليه الانخفاض في دخول العائلات والأفراد والمؤسسات وهذا ما يؤدي إلى الحد من إنفاق الأفراد والمؤسسات على شراء السلع والخدمات.

وباتخاذ أدوات السياسة النقدية كحل للحد من المركزية إلى اتخاذ التدابير التالية:

– رفع سعر إعادة الخصم من قبل البنك المركزي وهذا ما ينجم عنه التقليل من إقبال البنوك المركزية على إعادة خصم الأوراق التجارية، وعليه تقوم البنوك التجارية برفع سعر الخصم مما يؤدي إلى تقليل القطاعات الاقتصادية من خصم أوراقها التجارية، ما ينجر عنه تقليل حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق؛ دخول البنك المركزي بائعة في السوق المفتوحة، ما ينجر عليه قيامه بضخ حجم كبير للأوراق التجارية مقابل امتصاصه لحجم السيولة النقدية المتداولة في السوق؛[2]

[1]–علي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص298.

[2]–انس البكري، مرجع سابق، ص180-181.

كما يلجأ البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي، مما يقلل مقدار السيولة المتوفرة لدى البنوك التجارية، وبالتالي تقل مقدرتها على الإقراض وما سبق يؤدي إلى ارتفاع سعر الفائدة وبالتالي انخفاض الاستثمار وانخفاض مستوى الدخل ومن ثم امتصاص القوة الشرائية المتزايدة بالمجتمع وهو ما يحد من التضخم

الفرع الثاني : أدوات السياسة النقدية

تعبير أدوات السياسة النقدية عن الآليات التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير في حجم المعروض النقدي ما يتماشى مع أهدافها المسطرة مسبقا وفق السياسة الاقتصادية الكلية، وهي تختلف من دولة إلى أخرى تبعا لتفاوت النظم السياسية، الهياكل الاقتصادية ودرجة تطور الأسواق المالية والنقدية ، وتنقسم إلى : أدوات مباشرة وأخرى غير مباشرة .

1- الأدوات المباشرة للسياسة النقدية – الكيفية –:

تنصب أدوات الرقابة المباشرة على الاتجاهات والمسارات التي توزع فيها البنوك التجارية مواردها النقدية بصيغة قروض واستثمارات مختلفة ، إذ من خلالها يمكن تلافي العيوب و النقائص التي يمكن أن تنشأ عن استخدام الأدوات الكمية، بتشجيع قطاع اقتصادي معين عن القطاعات الأخرى عن طريق اتباع سياسة أسعار فائدة تمييزية من قبل البنك المركزي.

كما تمكن الأدوات المباشرة للسياسة النقدية البنك المركزي من التأثير على البنوك التجارية من خلال اقناعه لها بسياسته المنسجمة مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة، متبعا بذلك أسلوب التوجيه والنصح و إبداء المشورة كالإقناع الأدبي ، أو يقوم بإصدار الأوامر والتعليمات للبنوك التجارية مجتمعة أو لأي بنك على انفراد بقصد إجبارها لاتخاذ مسلك معين في مزاولة نشاطها الإقراضي، كما يقوم بتحديد النسبة بين رأس المال والاحتياطي للبنوك من جهة وحماية أصولها من جهة أخرى.

1-1 قنوات انتقال السياسة النقدية: يمكن أن ينتقل أثر السياسة النقدية إلى النشاط الاقتصادي من خلال ما يعرف بقنوات انتقال السياسة النقدية التي يبلغ بما أثر السياسة النقدية إلى الهدف النهائي تبعا لاختيار الهدف الوسيط .و تنحصر هذه القنوات في أربعة هي:

1-1-1 قناة معدل الفائدة :

تعتبر قناة تقليدية لانتقال أثر السياسة النقدية إلى هدف النمو، فإذا اتبع البنك المركزي السياسة النقدية توسعية ستنخفض معدلات الفائدة الحقيقية و ننخفض تكلفة رأس المال وبالتالي ارتفاع الاستثمار الذي يؤدي إلى زيادة الطلب الإجمالي والإنتاج .

M1 Ir ↓ Yt , 11 حيث :

M سياسة نقدية توسعية .

Ir معدل الفائدة الحقيقي .

الاستثمار.

Yحجم الإنتاج .

أما إذا كانت السياسة النقدية المتبعة انكماشية (تقييدية) والتي تهدف إلى ارتفاع أسعار الفائدة الإسمية وبالتالي ارتفاع سعرها الحقيقي و منه ارتفاع تكلفة رأس المال ، وهذا ما يؤدي إلى تقليص الطلب على الاستثمار فانخفاض الطلب الكلى، حجم الانتاج فالنمو.

1-1-2 قناة سعر الصرف

تستخدم قناة سعر الصرف للتأثير على الصادرات من جهة واستقطاب الاستثمار الأجنبي من جهة أخرى إلى جانب معدلات الفائدة، وتعود أهمية سعر الصرف إلى أن تأثيره يصل إلى الاقتصاد المحلي من خلال تأثيره على حجم التجارة الخارجية ، وعلى حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي.

1-1-3 قناة سعر الأصول :

اعتبر أنصار المدرسة النقدية في تحليلهم لأثر السياسة النقدية على الاقتصاد أن انتقال الأثر يكون عبر قناتين : قناة توبين للاستثمار والتي تعتمد على ما يعرف بمؤشر توبين للاستثمار (العلاقة بين القيمة البورصة للمؤسسات و مخزون رأس المال الصافي) وقناة أثر الثروة على الاستهلاك.

فمن خلال القناة الأولى: يؤدي انخفاض عرض النقود إلى زيادة نسبة الأوراق المالية ونقل الأرصدة النقدية بالمحفظة الاستثمارية ،مما يدفع المتعاملين إلى التخلص منها فتهبط أسعارها وينخفض مؤشر توبين، فحجم الاستثمار وتراجع الناتج المحلي الخام.

أما من خلال القناة الثانية فانخفاض عرض النقود كما في القناة الأولى يؤدي إلى انخفاض أسعار الأوراق المالية، فتنخفض قيمة ثروة الجمهور، يتراجع الاستهلاك وبالتالي ينخفض الناتج المحلي الإجمالي.

إن كفاءة هذه القناة في الدول المتقدمة ، تتطلب وجود نظام مالي متطور وأسواق رأس مال كفؤة حتى تتمكن العائلات من أخذ قرارات سليمة للإنفاق الاستهلاكي ، وأن وجود تباطؤ في انتقال أثر السياسة النقدية عن طريق سعر الفائدة يمكن أن يؤدي إلى تدهور حاد في مستوى النشاط الاقتصادي .

1-1-4 قناة الائتمان :

يرى كل من Bernanke و Getler أن قناة القروض هي مجموعة من العوامل التي تزيد من نشر الآثار التقليدية لسعر الفائدة، فمن وجهة نظرهما فإن علاوة أو قسط التمويل الخارجي يمكن أن يتأثر بفعل السياسة النقدية المتبعة من قبل البنك المركزي ، فالتغيرات في معدلات الفائدة الاسمية يمكن أن تحدث تغيرات في قسط التمويل الخارجي وهو ما يؤدي إلى زيادة التأثير النهائي وفق آليتين رئيسيتين هما:

*** آلية الميزانية":**

في ظل السياسة الاقراضية تقدم البنوك على منح القروض تبعا للوضعية الصافية للمقترضين، فحين تطبق سياسة اقتصادية توسعية تتحسن ميزانية المؤسسات من خلال انخفاض التكاليف المالية وارتفاع أسعار الأسهم ، فترتفع نفقات الاستثمار وبالتالي الإنتاج. كما يؤدي انخفاض عرض النقود إلى تراجع صافي قيمة المؤسسات والضمانات الممكن تقديمها فيتأثر استثمار القطاع الخاص ومنه الإنتاج.

***آلية القروض البنكية:**

تعرف هذه الآلية كذلك باسم قناة القروض الضيقة وهي تستند على المعروض من القروض الذي يلعب فيه السلوك البنكي دورا مركزيا، كما تلعب البنوك دور هام في الوساطة المالية وفي سيرورة السياسة النقدية حيث أن حالة الانكماش النقدي تؤدي إلى التقليل من مجموع احتياطات البنك و الذي بدوره يؤدي إلى انخفاض القروض المصرفية، يتراجع حجم الاتفاق الكلي خاصة لما تعتمد المؤسسات والعائلات على القروض لتمويل مشترياتها واستثماراتها ، في هذه الحالة تسعى البنوك لتكوين علاقات مع مقترضين معينين كالمؤسسات الصغيرة أين تغيب مشكلة المعلومات غير المتماثلة.

مما سبق يمكننا القول إن السياسة النقدية كانت ولا تزال تثري نقاشات الاقتصاديين فيما يتعلق بدورها على مستوى النشاط الاقتصادي، فمن تغييب لها في الفكر الكلاسيكي واعتبارها مصدر لوسائل الدفع، إلى أخذ مكانة ما لبثت أن تلاشت مع عدم مقدرتها على تفسير أزمة الكساد 1929 في الفكر الكينزي رغم اعترافهم بأهميتها في التأثير على الاقتصاد الحقيقي، ليظهر النقديون من جديد بعد قصور دور السياسة المالية في علاج الكساد التضخمي الذي برز في السبعينات ويردون لها اعتبارها كأداة أكثر قوة وفعالية في تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا والاقتصاد ككل .

فتحديد أهداف السياسة النقدية ومحاولة تكييفها مع متطلبات المرحلة واختيار الأداة المناسبة والقناة الملائمة، لا محالة سيسرع من النتائج المرجوة منها، أو على الأقل التخفيف من وطأة الأزمات أو بإبعاد الشبهة عنها بأن الإفراط في استعمالها سيخلق أزمة من جديد.

السياسة النقدية في الجزائر فقد استخدمت هذه الالية في تاطير القروض البنكية الممنوحة بالنسبة لي:

1-لدولة: ثم وضع سقف للقروض المقدمة للدولة من خلال قانون النقد و القرض ، حيث

2- الأدوات غير المباشرة – الكمية –

تستهدف التأثير في حجم النقد والائتمان المصرفي خاصة و كلفته و بالتالي على الكميات المعروضة في الاقتصاد، يطلق على هذا النوع من الوسائل عادة صفة التقليدية لأنها تمت مع نمو البنوك المركزية، واستعملت ولا تزال على نطاق واسع في البلدان المتقدمة اقتصاديا لتوفر شروط معينة. وأهمها:

2-1 معدل إعادة الخصم:

يعبر عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق التجارية، أذونات الخزينة و تقديم القروض للبنوك التجارية، فهو يعتبر كوسيلة للتحكم في التمويل وبالتالي حجم نمو الأرصدة النقدية، ففي حالة التضخم يرفع البنك المركزي سعر إعادة الخصم فترتفع أسعار الفائدة في السوق النقدي فينكمش الائتمان، أما في حالة الكساد يخفض البنك المركزي سعر إعادة الخصم فتنخفض أسعار الفائدة و يزيد الائتمان و منه الاستهلاك، تتوقف فعالية هذه الأداة على قدرة البنوك التجارية على التوفيق بين أسعار الفائدة التي تفرضها و سعر إعادة الخصم، وكذا عدم وجود ملجأ آخر للتمويل عند البنوك التجارية، بالإضافة إلى تحكم أسعار الفائدة في حجم الطلب على الائتمان .

الشكل1-4 : تأثير سعر اعادة الخصم علي انخفاض النقود[1]

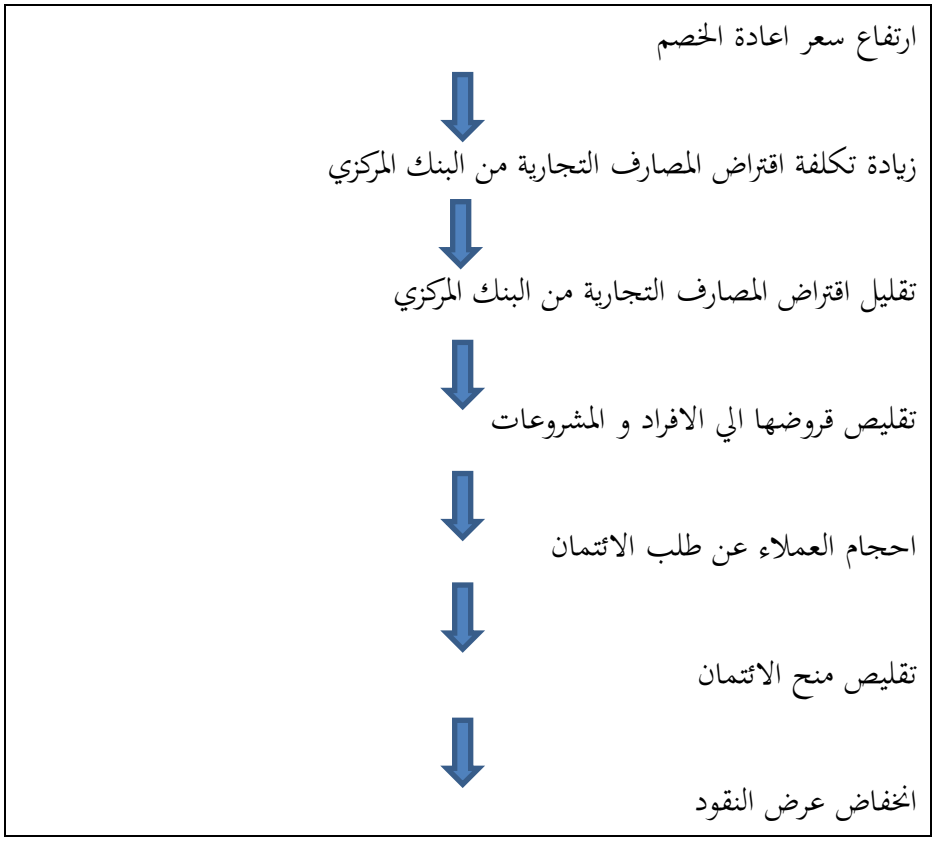

2-2 نسبة الاحتياطي الإجباري ":

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة للتأثير على حجم وكمية الائتمان المصرفي الذي تمنحه البنوك التجارية، ويكون هذا التأثير بتوسيع أو تقييد حجم الائتمان وبحسب مقتضيات الوضع الاقتصادي السائد، إذ يعمد البنك المركزي عادة إلى زيادة نسبة الاحتياطي النقدي القانوني أثناء فترات التضخم وعلى العكس تماما يعمد البنك المركزي إلى تخفيض هذه النسبة أثناء الكساد الاقتصادي بهدف تشجيع البنوك على التوسع في منح الائتمان ، خاصة وأن العلاقة عكسية بين توليد الودائع من قبل البنوك من جهة و نسبة الاحتياطي النقدي القانوني من جهة أخرى، وتعتبر هذه الوسيلة من الوسائل الكمية الفعالة في الرقابة على الائتمان وتحديد حجمه وخصوصا في البلدان

[1]-زكريا الدوري، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار البازور للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص 108.

النامية، فضلا عن أن هذه السياسة يمكنها التحكم في حجم السيولة لدى البنوك التجارية و نضمن بنفس الوقت حقوق المودعين .

جذب البنوك للتعاون معه في تنفيذ سياسته النقدية ،و العمل على سلامة النظام المصرفي من خلال الاجتماعات الدورية التشاورية التي يعقدها البنك المركزي مع البنوك التجارية. .. تعتبر هذه السياسة من أقدم الأدوات و كان بنك انجلترا أول من طور معدل الخصم كوسيلة للسيطرة على الانتمان بداية من سنة 1847 و في فرنسا سنة 1857 و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1913، لما في الجزائر ألم تستخدم إلا في 10/01/1972

2-3 عمليات السوق المفتوحة:

يقصد بها قيام البنك المركزي ببيع وشراء الأوراق المالية من تلقاء نفسه في السوق المالي والنقدي لهذا يحتفظ بمحفظة السندات الحكومية ذات الآجال المتفاوتة وتسمى عادة المحفظة الاستثمارية

فإذا كان الاقتصاد يعاني من حالة ركود"، يقوم البنك المركزي عن طريق استخدام أداة عمليات السوق المفتوحة ، بعملية شراء للأوراق المالية الحكومية من السوق المالي . وسواء كان بائعي هذه الأوراق المالية أفرادا أو مؤسسات، فإن النتيجة في الحالتين ستكون واحدة، ذلك أقم بعد حصولهم على الثمن في صورة شيكات مسحوبة لصالحهم على البنك المركزي، وإيداعهم هذه الشبكات في حساباتهم لدى البنوك التجارية التي سيزيد حجم الودائع لديها وسيرتفع بالتالي حجم الفائض من احتياطاتها النقدية لدى البنك المركزي، مما يؤدي إلى زيادة قدرها على منح الائتمان ومن ثم زيادة عرض النقود في الاقتصاد. كذلك بدخول البنك المركزي مشتريا للأوراق المالية تحدث تغيرات في أسعار الفائدة في السوق المالي في الاتجاه الذي يرغبه البنك المركزي حيث تنخفض أسعار الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأوراق المالية التي ترتفع أسعارها . أما إذا كان الاقتصاد في حالة تضخم فإن السياسة النقدية المتبعة تكون انكماشية بدخول البنك المركزي بائعا للأوراق المالية والنتائج هي عكس الحالة الأولى بالحد من قدرة المصارف على منح الائتمان من جهة وارتفاع تكلفة الإقراض من جهة أخرى نتيجة ارتفاع معدلات الفائدة على الاقتراض.

تشير نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجباري كما يطلق عليها أحيانا إلى الاحتياطات النقدية التي تلتزم البنوك التجارية وفقا للقانون، بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي الذي يقوم بتحديدها وفقا لاعتبارات السياسة النقدية، ويتم احتساب هذه النسبة من قيمة مجموع الودائع النقدية لدى البنوك التجارية التي تقوم تبعا لذلك بالاحتفاظ بجزء من أموالها لدى البنك المركزي لمقابلة نسبة الاحتياطي القانوني.

المطلب الثالث: السياسة المالية و علاقتها بأدوات السياسة النقدية

لاعتبار أي دولة قوية اقتصاديا وسياسيا مرهونة بمدى توازن ميزانيتها من الجانبين الإيرادات والنفقات، وقدرة الاقتصاد القومي مبنية على مدى قدرة السياسة المالية على عمقها و حوكمتها، فيتطور المجتمعات عبر الزمن عرفت السياسة المالية عدة تطورات إلى أن أصبحت على ما هي عليه الآن

فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية بشقيها اللغوي والاصطلاحي و الوقوف على أهم المراحل التي مر بها علم المالية العامة بداية من المجتمعات القديمة مرورا بالمالية العامة في الفكر الاقتصادي والفكر الكينزي وكذا المدرسة النقدية

الفرع الاول: تعريف السياسة المالية

يرجع مصطلح السياسة المالية إلى الكلمة الفرنسية ويقصد بها حافظة النقود أو الخزانة[1]

ولقد تغيرت الفكرة القديمة عن السياسة المالية تغيرا جذريا، حيث كان الاقتصاديون الكلاسيك ينظرون إلى السياسة المالية نظرة محايدة لا أثر لها على النشاط الاقتصادي للدولة، إلى أن ظهرت فكرة المالية العامة الوظيفية حيث تعتبر أكبر أداة من حيث الأهمية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي والتشغيل الكامل ولقد أوضح التحليل الكينزي أهمية السياسة المالية لصانعي القرار كينز وتلاميذه السياسة المالية وحدها كفيلة للتأثير على الاقتصاد الوطني، وأقر وتستطيع تحقيق الاستقرار الاقتصادية حيث تتمثل السياسة المالية في مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والمتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدول.[2]

فالسياسة المالية تتمثل في تحصيل الدولة لإيراداتها من خلال فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة مع إعادة إنفاق هاته الإيرادات التحقيق الأهداف العامة للأفراد والمتمثلة بالخصوص في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

ولقد نادى كينز بوجوب استخدام السياسة المالية بشكل أكثر دقة بحيث يسمح بوجوب عجز في ميزانية الدولة أو فائض محقق في ميزانيتها قصد استهداف علاج حالة التضخم أو حالة كساد التي تصيب الاقتصاديات لقومية وتزخر كتب الاقتصاد المالي بالعديد من التعاريف للسياسة المالية نذر منها ما يلي:[3]

يمكن تعريف السياسة المالية بأنها استخدام الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام لتحقيق مستوى التوازن العام بين الأصول والخصوم والحيلولة دون ارتفاع معدلات التضخم.

و أيضا يمكن تعريفها بأنها هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاهية المجتمع.

كما يعرفها آخرون بأنها سياسة استخدام أدوات المالية العامة من برامج النفاق والإيرادات العامة التحريك متغيرات الاقتصاد الكلي مثل الناتج القومي، الادخار، الاستثمار والعمالة، وذلك من أجل تحقيق الآثار المرغوب فيها وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كل من الدخل، الناتج القومي ومستوى العمال.

[1]–طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999، ص201.

[2]–سامي خليل، النظريات و السياسة المالية و النقدية، دار كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1982، ص465.

[3]–نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي –مبادئ و تطبيقات–، الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006، ص266-267.

وهناك من يعرف السياسة المالية بأنها السياسة التي تشمل جميع الإجراءات التي تهدف إلى زيادة رفاهية المجتمع من خلال السيطرة على الموارد المالية بواسطة النفقات العامة وتعبئة الموارد المالية.

كما عرفها بعض الاقتصاديين على أنها مجموعة من القواعد والأساليب والوسائل والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة التحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي و التأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القوم حيث أن السياسة المالية عبارة عن دراسة تحليلية لأدوات ووسائل مالية تستخدم للتأثير على مالية الدولة، وهي تتضمن فيما تتضمنه تكليفا كميا لحجم الإنفاق العام والإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة، حيث أن استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها بما يحقق أهدافها المختلفة وفق إمكانيتها وظروفها الاقتصادية، وما تعتنقه من عقائنا أو هي مجموعة السياسات المتعلقة بالإيرادات العامة والنفقات العامة، بقصد تحقيق أهداف محدد فالسياسة المالية تتمثل في دور الحكومة في فرض الضرائب المباشرة وغير المباشرة وتحصيلها في شكل إيرادات كي يعاد إنفاقها في مجال الخدمات العامة للأفراد في شكل إنفاق الحكومية فعندما يتحقق التوازن بين النفقات العامة والإيرادات العامة نقول أن الميزانية العامة للحكومة في حالة توازن، أما في حالة زيادة الإيرادات العامة عن النفقات العامة ستكون الميزانية في حالة فائض حيث تلجأ الحكومة إلى زيادة نفقاتها الاستثمارية والجارية وتسوية ديونها وعندما تزيد النفقات العامة عن الإيرادات العامة هذا يعني أن الميزانية في حالة عجز وعلى إثرها تلجأ الحكومة إلى وسائل مختلفة كالاقتراض من المصادر الداخلية البنوك التجارية] الأفراد المؤسسات أو من مصادر خارجية المتمثلة في المؤسسات والهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي وبنك الإنشاء والتعمير وكذلك من مؤسسات وهيئات إقليمية خارجية.

كما تعرف بأنها مجموعة الأهداف، التوجهات، الإجراءات والنشاطات التي تتبناها الدولة للتأثير في الاقتصاد القومي والمجتمع بهدف المحافظة على استقراره العام وتنميته ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .[1]

وعرفها آخرون أن السياسة المالية تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخري

كما تعرف بأنها تعبر عن البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر ايرادية وبرامجها الاتفاقية لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيق الأهداف المجتمع"[2].

---

[1] –درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990–2004، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصاد، جامعة الجزائر، 2005، ص48.

[2] –طارق لحاج، مرجع سابق، ص202.

الفرع الثاني: المقارنة بين السياسة المالية و السياسة النقدية

من خلال تعريفات السابقة لكلي من السياسة المالية و النقدية يمكن استخلاص ما يلي:[1]

• السياسة النقدية هي الأنشطة التي يقوم بها البنك المركزي للسيطرة على 3 أشياء: التضخم.- الحفاظ على أسعار الفائدة طويلة الأجل. - إدارة التوظيف بجميع مستوياته.

اما السياسة المالية هي قرارات الحكومة بخصوص الإنفاق الحكومي والإجراءات الضريبية، للتأثير على الاقتصاد وإجمالى الطلب .

ادا الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية يتمثل فيما يلي:

• في السياسة النقدية يتعلق الأمر بضخ الأموال، بينما في السياسة المالية يتعلق الأمر بالضرائب المعنية والإنفاق الحكومي.

• تقوم السياسة النقدية بقياس أسعار الفائدة، بينما تقوم السياسة المالية بقياس النفقات الرأسمالية والضرائب.

• السياسة النقدية تؤثر على تكلفة الاقتراض / الرهون العقارية.

• السياسة المالية العامة تؤثر على عجز الميزانية.

• كلا السياستين المالية والنقدية يستطيعان التأثير على الطلب الكلي من خلال قنوات مختلفة ولا يمكن استبدالها، وإذا لم يتم التنسيق بين أهدافهما من قبل البنك المركزي والحكومي قد يعملان ضد بعضهما البعض.

• حتى يطبق البنك المركزي السياسة النقدية على أكمل وجه، لابد أن يتمتع باستقلالية عن الحكومة؛ حتى يتخذ أهدافه بشفافية.

• تختلف أهداف البنك المركزي إلا أن الهدف الرئيسي هو استقرار الأسعار، لذا فهو يعتبر بنك الحكومة والمشرف على البنوك ومصرفها ومقرض القطاع المصرفي، والمورد الاحتكاري للاقتصادات الحديثة!

. أكبر تحدي للبنك المركزي أثناء التأثير على الاقتصاد هو عدم القدرة في جميع الأحيان على التحكم في الأموال المودعة من قبل الأسر والشركات، وعدم القدرة على التأثير في رغبة البنوك التكوين الأموال وتوسيع الائتمان، وهي أكبر تحديات السياسة النقدية.

• عندما تكون البلاد في حالة ركود، يتعين على الحكومة تطبيق السياسة المالية التوسعية أو السياسة التسهيلية، وهي زيادة الإنفاق أو خفض الضرائب؛ من أجل تحفيز الطلب والوصول للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

• عندما تكون البلاد في حالة الفجوة التضخمية، يتعين على الحكومة تطبيق السياسة المالية الانكماشية او السياسة التشديدية، وهي خفض الانفاق الحكومي او زيادة الضرائب او هما معا، من اجل خفض الطلب و الوصول للاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي.

• عندما تكون البلاد في حالة ركود، يتعين على الحكومة تطبيق السياسة النقدية التوسعية، هي زيادة المعروض النقدي أو تخفيض معدلات الفائدة؛ وذلك للوصول إلى الاستقرارالاقتصادي.

[1] - www.easytradeweb.com 21/01/2022.

• عندما تكون البلاد في حالة نمو، يتعين على الحكومة تطبيق السياسة النقدية الانكماشية، وهي خفض المعروض النقدي أو زيادة معدلات الفائدة، للحفاظ على النمو الاقتصادي أطول فترة ممكنة.

• دور السياسة المالية في التأثير على الإنفاق الحكومي وزيادة الضرائب، يؤثر على عدد من الجوانب الاقتصادية: مثل مستوى الطلب الكلي في البلاد، تخصيص الموارد الاقتصادية بين الوكلاء الاقتصاديين والقطاعات المختلفة، توزيع الدخل على الشرائح السكانية باختلافها! بعد معرفة الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية، هيا بنا نجيب على هذا السؤال..

هل تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية معا؟[1]

من الناحية المثالية، نعم تعملان معا ولكن ليس بشكل دائم! السياسة المالية هي نقاش سياسي كبير بين قادة الحكومة، لذا فهو يستطيع إعاقة عمل السياسة النقدية إذا لم يتم التنسيق بينهما-، وعند حدوث ذلك يتجه الاقتصاد ناحية الاعتماد على البنك المركزي؛ لخفض التضخم وزيادة المعروض النقدي.. ولكن عندما تعمل السياسة المالية والسياسة النقدية معا، سيكون التأثير أفضل وبمعدل أسرع، فهناك فجوة بين السياسات المالية الموضوعة وتأثيراتها، وعلى الجانب الآخر تستطيع السياسة النقدية تعزيز التوقعات على المدى القصير والمتوسط وطمأنة السوق، فعندما تعمل السياستين ما يعمل الاقتصاد بأفضل أداء! يختلف أداء كلا من السياستين المالية والنقدية في الدول المتقدمة والدول النامية، إليك الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية في كلا منهما:

السياسة النقدية في الدول المتقدمة لها دور كبير وتأثير فعال على اقتصادات البلاد. كما أنها تطبق الأدوات الرقابية المباشرة والغير مباشرة، فنجد:

. تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة بسبب التعاون والثقة المتبادلة بين البنك المركزي والبنوك التجارية ومختلف المؤسسات المالية والمصرفية.

. استعمال النقود المتداولة الغالية المتمثلة في النقود المصرفية"، وهو ما يبرز الدور الفعال للتغيير في نسبية الاحتياطي القانوني على الائتمان، ووجود سوق مالية كبيرة تتعامل بالأوراق المالية.

. تطور الأسواق النقدية.

السياسة النقدية في الدول النامية ليس لها تأثير كبير، فالظروف الاجتماعية والاقتصادية المتدهورة تمثل عائقا كبيرا بالنسبة لها، فنجد:

- قلة التعامل بالأوراق المالية؛ بسبب انتشار العادات غير المصرفية وضيق السوق النقدية والمالية.
- طبيعة النشاط الاقتصادي الموسمية والتي تنعكس على الأوضاع الاقتصادية.
- الحد من تأثير السياسة النقدية؛ بسبب سيطرة القطاع المعيشي الذي يخرج من دائرة المبادلات النقدية.
- انتشار ظاهرة الازدواجية الاقتصادية. بمعنى وجود قطاع حديث ومنظم يتواجد في المناطق الحضرية ويضم مؤسسات مالية ونقدية، وقطاع آخر تقليدي وغير منظم يتواجد في المناطق الريفية ويضم التجار وملاك الأراضي

[1]- عدنان حسن يونس، الهيمنة المالية للدول الريعية، دار الايام للنشر و التوزيع،عمان، 2016، ص286-287.(بالتصرف)

ومن يخرجون عن سيطرة البنك المركزي. انتشار الازدواجية تؤدي لحدوث آثار سلبية منها: التعامل غير النقدي، اعاقة استعمال الائتمان المصرفي؛ بسبب الحد من نمو البنوك في الريف، استمرار العادات القديمة المتمثلة في استثمار الأفراد في المباني والأراضي بدلا من الاستثمار في المنتجات، والاتجاه نحو الاكتناز بدلا من الادخار.

الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية ليس كبير، كلاهما يساعد في استقرار الاقتصاد، ويتعين على الاقتصاديين تطبيق السياستين المالية والنقدية للوصول إلى أفضل أداء، ف للتحكم في تدفق الأموال يتم تطبيق السياسة النقدية، وللتحكم في الأهداف الاقتصادية يتم تطبيق السياسة المالية. الفرق بين السياسة المالية والسياسة النقدية هي أحد الطرق الرائعة لتحسين الأوضاع الاقتصادية وتنعيم الدورة الاقتصادية.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة و موقع الدراسات الحالية للانفاق العام و مؤشرات السياسة النقدية

تفتح الدراسات السابقة مجال للانطلاق وتطوير لكلا من الانفاق العام و السياسة النقدية من اجل تحقيق نمو اقتصادي لذا سنتطرق في هدا المبحث عن الدراسات الوطنية و الاجنبية لكلي السياستين و نظرة الدراسة الحالية لما سبق.

المطلب الاول: الدراسات الوطنية

الفرع الاول: الدراسة الوطنية للانفاق العام

تعد سياسة الإنفاق العام أهم أداة من أدوات السياسة المالية، التي ينعكس التوسع فيها على معدلات النمو الاقتصادي، وهناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى هذا الموضوع نذكر منها:

– حمزة شودار وبالرقي تيجاني، أبحاث المؤتمر الدولي، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساته على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2004، الجزء الثاني، جامعة سطيف01، مارس 2013.

تناول هذا المؤتمر السياسة الاقتصادية المنتهجة في الجزائر والمتمثلة في تكريس سياسة اقتصادية توسعية ارتكزت بشكل واضح على دعم الطلب الكلي خصوصا بعد الاستمرار بالتوسع في الإنفاق العام عن طريق البرامج التنموية والتي انعكست على تحقيق معدلات نمو اقتصادي، هذه الأخيرة أصبحت المنشط الأول للقطاعات خارج المحروقات، يقابل ذلك جهاز إنتاجي غير مرن الأمر الذي يعزز حجم الاستيراد مما يؤدي إلى تأكل أحتياطي الصرف وتزايد الخسائر التي تتحملها الخزينة

– عبد الصمد سعودي، تقييم برامج الاستثمارات العمومية وانعكاساتها على النمو الاقتصادي والتشغيل في الجزائر 2001-2014، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2016.

تناولت هذه الدراسة إشكالية مساهمة برامج الاستثمارات العمومية المطبقة بالجزائر في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال تصميمها الاستراتيجية بعيدة المدى تمثلت في سياسة اتفاقية توسعية خاصة في ظل الوفرة المالية التي حققتها نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.

– الزازية سيتي، تقييم سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2001-2014، مجلة العلوم الاقتصادية، عمادة البحث العلمي، جامعة شريف مساعديه سوق أهراس، العدد 18، 2017، الجزائر. وكانت النتائج المتحصل عليها هي كيفية استغلال موارد البرامج التنموية استغلالا جيدا عن طريقه يمكن تحسين وضعية الاقتصاد الجزائري، وأيضا وضع القطاعات الإنتاجية خاصة قطاعي الصناعة والزراعة في قمة أولوياته لاسيما أن الاهتمام بهذه القطاعات له بعد اجتماعي في غاية الأهمية بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين

– فار عبد القادر وجاري فاتح، سياسة الإنفاق العام في الجزائر وأثرها على النمو الاقتصادي خلال الفترة 2006-2016، جامعة أمحمد بوقره بومرداس، 2018.

وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر السياسة الانفاقية المطبقة على النمو الاقتصادي في الجزائر، وذلك من خلال مخططات تنموية بغية الوصول إلى معدلات عالية للنمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: الدراسة الوطنية للسياسة النقدية واثرها علي الاقتصاد

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسة النقدية و النقود سواءا منها ما تعلق بحالة الجزائر أو عموما، و يعد بحثنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ، ولينة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة، ومن بين هذه الدراسات على سبيل الذكر و ليس الحصري |

– صالح مفتاح النقود و السياسة النقدية مع الإشارة على حالة الجزائر 1990-2000 أطروحة دكتوراه دولة 2002 2003 من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة الجزائر و التي تناولت النقود و السياسة النقدية من خلال الإشكالية التالي ما هي مكانة السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري خاصة في فترة الإصلاحات الاقتصادية و المصرفية في الفترة 1990- 2000 ، الهدف منها إعطاء صورة شاملة عن الجانب النظري للسياسة النقدية ، و في الجانب التطبيقي قام بإسقاط الجوانب النظرية على حالة الجزائر بالتركيز على الفترة الممتدة من 1990 – 2000.

– بركان زهية فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه 2009 I2010 من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة الجزائر، و التي تناولت فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة ، الهدف منها هو محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية و المصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية لاسيما في ظل العولمة.

– معيزي قويدرة فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر1990- 2006 أطروحة دكتوراه] 2007 2008، من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة الجزائر، و التي تناولت الإطار النظري للسياسة النقدية و التوازن الاقتصادي من خلال الإشكالية التالي إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة1990-2006 ، الهدف منها هو إبراز أهمية و مكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية و من ثمة التغيير في الواقع الاقتصادي و الاجتماعي للجزائر.

– نصر الدين بوعمامة فعالية السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير 2006 2007 من كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير من جامعة الجزائر، و التي تناولت السياسة النقدية و النقود من خلال الإشكالية التالية كيف يمكن تفعيل دور السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي؟

الهدف منها هو توضيح الإطار العام للنظريات النقدية و كيفية تفاعلها مع مختلف الظروف الاقتصادية مع تحليل كيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي و إسقاط ذلك على الجزائر مع تركيزه للفترة من بداية الإصلاحات إلى غاية بداية سنة 2003، فهو ركز على كيفية قيام السلطة النقدية بضبط العرض النقدي و سبل تفعيل ذلك، أما نحن فركزنا على مدى مساهمة السياسة النقدية في ضبط العرض النقدي من سنة 2000 إلى غاية سنة 2009، و التي عرفت فيها السياسة النقدية اتجاه مغايرة.

2016- دراسة اجري وبابا، بعنوان "دراسة قياسية لأثر السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1970-2014 هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل العلاقة بين السياسة النقدية والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال نفس الفترة وقد توصلت نتائج الدراسة إلى أن هناك تأثير موجب لكل من القروض الممنوحة للاقتصاد، أسعار الصرف الحقيقية، وتأثير سالب لكل من الكتلة النقدية والتضخم على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

- كحل الراس نوال، اثر الاصلاحات النقدية في الجزائر علي ادوات السياسة النقدية حالة الجزائر 1990-2014، مدكرة لنيل شهادة الماستر تخصص علوم اقتصادية جامعة جيجل 2014-2015 والتي تناولت ادوات السياسة النقدية و الاطار النظري لانتقال الي الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية من خلال الاشكالية التالية ما مدي نجاح سياسة الانتقال من الادوات المباشرة الي الادوات غير المباشرة للسياسة النقدية في الجزائر؟ الهدف منها محاولة احاطة بأدوات السياسة النقدية و تطورها و مدي فعاليتها والالمام بمختلف شروط الانتقال الي الادوات غير المباشرة، و استعراض بعض تجارب الدول في هدا الاطار، كما تهدف الي استعراض مختلف الاصلاحات النقدية ، البنكية و الاقتصادية في الجزائر و تقييمها.

المطلب الثاني: الدراسات الاجنبية السابقة

الفرع الاول: الدراسات الاجنبية للإنفاق العام وعلاقته بالنمو الاقتصادي

من الدراسات الرائدة في مجال تحديد العلاقة بين الإنفاق العام و النمو الاقتصادي الدراسة التي قام بها رام 1986 باستخدام معادلتين لتحديد النمو الاقتصادي، الأولى: تستخدم الإنفاق الحكومي، والثانية تستخدم الإنفاق الخاص كمحدد للنمو، وفي كلتا المعادلتين استخدم بيانات ل 115 دولة و ذلك لفترة 1960 - 1980 م. وكان من أهم النتائج التي توصل إليها الباحث أن للإنفاق العام أثارا إيجابية على النمو الاقتصادي في جميع الحالات التي تعرضت الدراسة لها، وثانيا أن الزيادة الحدية للإنفاق الحكومي بالنسبة للنمو الاقتصادي موجبة.

وفي دراسة: ل "ليو بنقن" تحت عنوان : تغير هيكل النفقات العامة وفق برنامج تنمية غرب الصين، وأكدت هذه الدراسة على ضرورة أن تواكب برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية تغيرات في هيكل الإنفاق العام بصفة عامة ، كما قامت بدراسة تأثير برامج التنمية المختلفة على مكونات الإنفاق العام، واهتمت بتحليل ومقارنة برامج

الانفاق العام في الصين قبل وبعد برامج التنمية ،وتوصلت إلى حدوث تراكم للإنفاق العام في كل من مجالات البنية الأساسية ورأس المال الاجتماعي ،كما تم إعادة توجيه الإنفاق العام نحو الأولويات الإتفاقية التي تخدم الأنشطة التي تتميز بعائد اقتصادي مرتفع وتساهم في تحقيق أهداف التنمية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل، والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية، والتعليم والبحث العلمي.

وفي دراسة بعنوان : الإنفاق الحكومي و التنمية الاقتصادية في اليونان ل :نكولاس دريتساكي " هدفت هذه الورقة على بناء نموذج اقتصادي قياسي للتحقق من العلاقة بين الإنفاق العام والتنمية الاقتصادية. النموذج المستخدم يحتوي على نظام لخمس وظائف ومتغيرات تفسر الأجور والبطالة ، والأسعار والاستهلاك وتحديد الاستثمار في الاقتصاد اليوناني. تم الحصول على تقديرات معادلات النموذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى بمراحلها وحزمة برنامج4.0 مكروفيتي وبيانات تغطي الفترة من عام 1961 إلى عام2000. وتوصلت الدراسة بصفة عامة إلى أن التغيرات في الإنفاق العام تأثيرات إيجابية في جميع المتغيرات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية في اليونان .

ومن الدراسات العربية نجد دراسة ل زين العابدين بريبى بعنوان : العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية "1970-1998 . وهدف الباحث إلى تحديد العلاقة بين الإنفاق الحكومي، وبصفة خاصة الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والناتج المحلي الإجمالي في السعودية، وقد قام الباحث بتقدير إنتاجية الإنفاق الحكومي، وتقدير مدى تأثير الإنفاق الحكومي على الناتج المحلي الإجمالي، وكذلك تحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي، وقد استخدم أسلوبا حديثا من خلال اختبار قانون ' بارو" الذي ينص على أن قيمة الإنفاق الحكومي تكون عند الحد الأمثل عندما تكون قيمة الإنتاج الحدية لهذا الإنفاق مساوية للواحد الصحيح. وقد توصل إلى أن الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية منتج حيث أن القيمة الإنتاجية الحدية للإنفاق موجبة 0.387 والحجم الأمثل للإنفاق الحكومي هو29% نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي وهي نسبة مقاربة لمتوسط الحجم الأمثل العالمي 23%.

وفي دراسة صادرة عن صندوق النقد الدولي خاصة باقتصاد المملكة العربية السعودية بعنوان: النمو الاقتصادي و الإنفاق الحكومي دراسة علمية: درست هذه الورقة البحثية أثر أنواع الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية للفترة 1969- 2010، معتمدة على نماذج قياسية، لتقدير أثار توظيف النفقات في الفترة القصيرة وخلال الفترة الطويلة، وتوصلت الدراسة إلى أهمية الاستثمارات العامة المحلية في تحفيز النمو الاقتصادي إضافة إلى أهمية الإنفاق على الرعاية الصيحة في تحديد النمو الاقتصادي، كما تشير النتائج في الأمد الطويل على إنتاجية الإنفاق على قطاع السكن. مؤكدة على وجوب الانفتاح التجاري لمساندة النمو الاقتصادي وتعزز هذه النتائج الدور الفعال للإنفاق العام في تحديد النمو الاقتصادي في السعودية.

وفي دراسة ليسرى حسين طاحون بعنوان: أوليات الإنفاق العام وأثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 1992 -2011. هدف البحث إلى دراسة هيكل الإنفاق العام في السعودية وقياس العلاقة بين بنود الاتفاق العام في السعودية وبين معدل النمو الاقتصادي بكافة أبعاده. وفي ضوء

ذلك وطبقا للنتائج المتحققة وضع هيكل مقترح لأولويات الإنفاق العام في المملكة العربية السعودية بما يخدم تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

وفي دراسة خاصة بالاقتصاد الليبي ل محمود محمد داغر و علي محمد علي بعنوان: الإنفاق العام علي مشروعات البنية التحتية وأثره في النمو الاقتصادي في ليبيا. هدفت الدراسة إلى التعرف على إستراتجية الإنفاق العام على مشروعات البنية التحتية في ليبيا و مدى تأثيره في النمو الاقتصادي ، توصل الباحثان إلى جملة من النتائج أهمها ارتباط استراتيجية الإنفاق العام في ليبيا ارتباطا وثيقا بمدى توفر الإيرادات النفطية مما أدى إلى تدهور مستويات الإنفاق عند تدهور مستوى توفر الإيرادات. وأشارت الدراسة القياسية المستندة إلى منهج سببة غرانجر إلى وجود تأثير للإنفاق العام في مشروعات البنية التحتية في النمو الاقتصادي في ليبيا خلال فترة (1970-2004)، على الرغم من انخفاض حجم التكوين الرأسمالي الثابت قياسا إلى إجمالي الإنفاق العام . ويوصي الباحثان بمشاركة القطاع الخاص كليا أو جزئيا في تمويل وإنشاء مشروعات البنية التحتية، مع إعطاء أهمية أكبر لدور التراكم الرأسمالي في مشروعات البنية التحتية، على اعتبار أن مشروعات البنية التحتية تتميز بأنها ذات كثافة رأسمالية عالية.

الفرع الثاني: الدراسات السابقة للسياسة النقدية واثرها علي النمو الاقتصادي

- دراسة (م حميد ، 2018) بعنوان "دور السياسات النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول النفطية وغير النفطية للمدة (1990-2017) - اعتنت هذه الدراسة بالبحث في مدى تأثير السياسات النقدية على النمو الاقتصادي في جمهورية العراق كمثال عن الدول النفطية وجمهورية مصر كمثال عن الدول غير النفطية باستخدام نموذج الانحدار الخط المتعدد وكانت نتيجتها أن السياسات النقدية تؤثر في نمو الناتج المحلي بنسبة 73% في جمهورية العراق وبنسبة 61% في جمهورية مصر، حيث بينت الدراسة أن تأثير السياسة النقدية العراقية وأدواتها أكبر من تأثير السياسات النقدية المصرية وأدواتها خلال فترة الدراسة، وقد يعود هذا الأمر إلى الاعتماد الأساسي للعراق على النفط في زيادة كمية النقود المتداولة والارتفاعات المستمرة في أسعار النفط خلال تلك الفترة وهو ما لا يتوافر في الاقتصاد المصري مما يوضح مدى الاختلاف في تأثير السياسة النقدية على معدلات النمو الاقتصادي بين الدول النفطية وغير النفطية

- دراسة (أم د فاضل، 2019) بعنوان "أثر السياسة النقدية في النمو الاقتصادي في الدول النامية للمدة 1990-2015 (ماليزيا نموذجا) لقد قام الباحث من خلال هذه الدراسة بتحليل أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي في ماليزيا، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ذات تأثير معنوي بين كمية النقود بمعناه الضيق ومعدل النمو الاقتصادي وأن هذه العلاقة غير منسجمة مع النظرية الاقتصادية وأن تفسير هذه العلاقة العكسية يعود إلى أن الاقتصاد الماليزي مر بعدة أزمات خلال حقبة الثمانينات ، كذلك وجود علاقة طردية بين سعر الفائدة والنمو الاقتصادي ذات تأثير معنوي الأمر الذي أدى إلى الحد من ظاهرة التضخم، حيث

بين الباحث أن السياسة النقدية التي انتهجتها الحكومة الماليزية كانت صائبة في الإبقاء على مستوى منخفض من التضخم ومعدل نمو جيد، مما أدى بالباحث إلى الحكم بنجاح التجربة الماليزية واقترح على الدول النامية إتباعها |

- دراسة (عماد و بديعة،2015) بعنوان "دور السياسة المالية والنقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية للفترة 1986-2012-هدفت الدراسة إلى تحليل مدى فعالية السياسة المالية والنقدية في التأثير على النمو الاقتصادي للملكة العربية السعودية، حيث استخدم الباحثين متغيرة الإنفاق الحكومي كأداة للسياسة المالية ومتغيرة عرض النقود وسعر الفائدة كأداتين للسياسة النقدية، النمو الاقتصادي ممثلا بمتغيرة الناتج الداخلي الخام، حيث تم تقدير العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد، وقد أظهرت نتائج الدراسة على وجود علاقة وتأثير واضح في الأجل الطويل وبمستوى عال بين المتغيرات المستقلة لكل من السياسة النقدية والمالية والمتغير التابع النمو الاقتصادي، كما بينت النتائج أيضا أن فعالية السياسة المالية كانت أكثر فعالية في التأثير على النمو الاقتصادي من تأثير السياسة النقدية - دراسة (Simon. 2013) بعنوان " Politique Monitaire et croissance économique en zone CEMAC - هدفت الدراسة إلى دراسة أثر أدوات السياسة النقدية على النمو الاقتصادي للفترة 1986-2006 في دول الوسطي لشمال افريقيا ومن خلال تطبيق نموذج بانل الديناميكي أشارت النتائج أن أدوات السياسة النقدية لها تأثير موجب ومعنوي على النمو الاقتصادي، وأن الاقتصاد الكلي كان مستقر في دول عينة الدراسة وهذا راجع إلى الدور الفعال الذي لعبته أدوات السياسة النقدية خلال الفترة 1986-2006.

المطلب الثالث: موقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

- نش اية فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2014-2020،مدكرة لنيل ماستر علوم التسيير 2020-2021

تهدف الدراسة الي معرفة مدي فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار المالي في الجزائر من خلال دراسة تحليلية خلال هذه الفترة باعتبارها فترة عايشت فيها الجزائر العديد من الازمات و من بينها وباء كوفيد 19.

- فرجي محمد المحددات الاساسية لترشيد الانفاق العام في الجزائر دراسة تقييمية قياسية اطروحة دكتوراه 2019-2020.

ركزت هذه الدراسة علي اقتصاد الجزائر بعد خروجها من ازمات و من بينها الفترة السابق من العشرية السوداء كما ان هده الفترة عرفت عدة تطورات و اصلاحات اقتصادية بالإضافة الي البرامج التنموية التي نفدتها الحكومات المتعاقبة .

- دراسة محمد يحياوي بعنوان انعكاسات الاجراءات الاستثنائية التي تبنتها السلطات النقدية الجزائرية في ظل جائحة كوفيد-19 علي النظام البنكي الجزائري،مجلة البحوث في العلوم المالية و المحاسبة، المجلد06 العدد1 لسنة 2021

جاء في صلب هذه الدراسة بان النظام البنكي قام بإجراء استثناءات وذلك بتعديل بعض ادوات السياسة النقدية كتخفيض معدلات الاحتياطات الاجبارية مرتين متتاليتين و تعديل عتبات اعادة التمويل المطبقة علي الاوراق العمومية القابلة للتفاوض.

-البنك الدولي الجزائري،2022، جاء ضمن دراسته تراجع الهيكلي في الايرادت الهيدروكربونات من ما ادي ان مستويات الحالية للانفاق العام غير مستدامة لدلك تقوم الدولة بتدابير اخري لتحسين كفاءة الانفاق و تحقيق العدل و الانصاف له.

خلاصة الفصل:

اصبح الاهتمام في الآونة الاخيرة لكل من ادوات السياسة المالية و من بينها الانفاق العام و السياسة النقدية وذلك لأهميتهما في توجيه اقتصاد الدولة لذلك تقوم هذه الدول في اطار الاقتصاد الحر بطوير العلاقة بين ادوات كل من السياستين لزيادة نشاطات الاقتصادية و دفع وتيرة النمو و كذلك لحل المشاكل التي تواجها مستخدمة السياسة النقدية و المتعلقة بالمتغيرات النقدية و التي تنفدها الدول من خلال النظام المصرفي و الانفاق العام و الدي تتحكم فيه الدولة لتاثير في انشطة المجتمع الاقتصادية بالطرق المرغوبة.

الفصل الثاني

الدراسة التحليلية للانفاق العام و اثره علي السياسة النقدية في الجزائر للفترة 1990–2021

مقدمة الفصل

علي غرار العديد من الدول النامية ، تبن الجزائر الخيار الاشتراكي كنموذج لتنظيم و تسيير الاقتصاد الوطني مند بداية السبعينات و استمرت الي غاية الثمانينات، وخلال هذه المرحلة تم تكييف السياسة النقدية (و التي هي من مهام البنك المركزي) و السياسة المالية ومن اهم ادواتها الانفاق العام(التي تدخل الدولة في تسييره) مع اليات عمل الاقتصاد الوطني، و مع بداية التسعينات اتجه الاقتصاد الجزائري نحو اقتصاد السوق الذي يحكمه العرض و الطلب، وتم تبني العديد من البرامج و الاتفاقية من اجل الوصول الي الاستقرار النقدي و النمو الاقتصادي .

وبسبب التطورات الحاصلة في مؤشرات السياسة النقدية و الانفاق العام في الفترة ما بين 1990-2021 في الاقتصاد الجزائري ارتئينا ان نقوم بدراسة تحليلية لمعرفة اهم اسباب التي ادت لهذا التطور من اجل الوصول الي النتائج و اختبار للفرضيات المقترحة في بداية الدراسة.

المبحث الاول: تطور اهم مؤشرات السياسة النقدية و الاقتصادية في الجزائر

حدد قانون النقد و القرض 90-10 في مادته رقم 55 الاهداف النهائية للسياسة النقدية في الجزائر ومن بينها هدف تحقيق معدلات نمو اقتصادي و الوصول الي مستويات التشغيل الكامل اما بالنسبة لاستقرار الاسعار و الحفاظ علي استقرار العملة الخارجية فقد جاءت في المرتبة الثانية و اكد هدا الامر الرئاسي رقم 03-11 المؤرخ في 26-08-2003 المعدل و المتمم لقانون النقد و القرض 90-10.

المطلب الاول: تطوراهم مؤشرات المستهدفة للسياسة النقدية والاقتصادية في الجزائري خلال الفترة 1990-2000

الفرع الاول :تطور مؤشر الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي:

ان ما يميز الفترة 1990-1993 هو توجه السياسة النقدية نحو التوسع بهدف تمويل عجز الموازنة الضخمة و احتياجات الائتمان لدي المؤسسات العامة الامر الذي نتج عنه ارتفاع في مستوي العام للأسعار و هدا ما يمثله الجدول في الاسفل

كما تبنت الجزائر في الفترة 1994-1998 برنامج الاصلاح الاقتصادي مع مؤسسات النقد الدولية علي مرحلتين ، مرحلة التثبيت الهيكلي من 1994/05/22 الي 1995/05/21 و التي كان من ابرز اهدافها الحد من توسع الكتلة النقدية، تم مرحلة برنامج التعديل الهيكلي من 1995/05/22 الي 1998 /05/21 حيث هدف الي اعادة الاستقرار النقدي لتخطي مرحلة التحول الي اقتصاد السوق باقل التكاليف ، و علي اثر هذه الاتفاقية تحصلت الجزائر علي قروض و مساعدات مشروطة.

الجدول 2-1 : معطيات حول معدل النمو الاقتصادي و معدل الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1990-2000

	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000
PIB%معدل النمو	0.79	-1.19	1.80	-2.1	-0.98	3.79	4.10	1.10	5.09	3.20	3.8
M2%معدل الكتلة النقدية	11.31	21.06	24.23	21.61	15.31	10.51	14.44	18.19	19.5	12.36	13.03
معدل السيولة M2/PIB	1.6	1.96	2.46	2.98	3.47	3.69	4.06	4.75	6.65	7.24	8.01
معدل سرعة دوران النقود PIB/M2	0.62	0.5	0.41	2.98	0.28	0.27	0.24	0.21	0.15	0.13	0.12

الشكل2-5: تطور مؤشر الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي 1990-2000

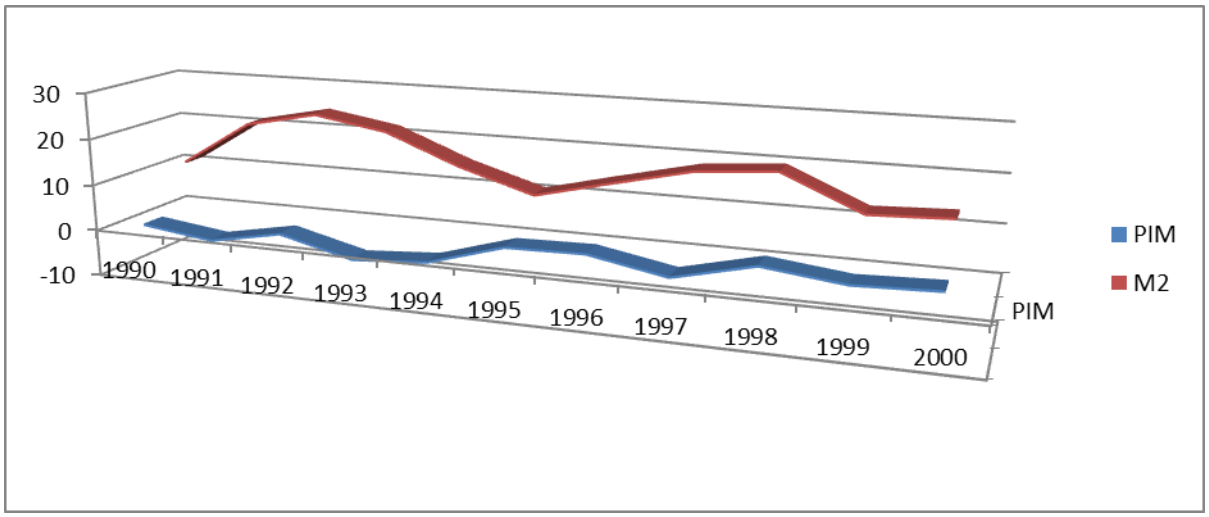

من اعداد الطالبة حسب المعطيات من الجدول السابق

من خلال الجدول و الرسم البياني اعلاه تعد السنوات 1990-1994 اسوء فترة عرفها الاقتصاد الجزائري لتدبدب في معدلات النمو و منها السالبة و ذلك راجع لانخفاض اسعار البترول خلال هذه الفترة ، فالأزمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر ابتداء من سنة1986 اثرت بمعدلات النمو الاقتصادي و التي سجلت نسب متدنية حيث بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي خلال 1987-1994نسبة 0.5%[1]، وكذلك بسبب البطيء في الاصلاحات المنتهجة و سوء التسيير، اما في ما يخص الكتلة النقدية عرفت نمو متزايد، فقد بلغت في نهاية 1992 مبلغ 515.9 مليار دولار في حين في سنة 1993 بلغت 627.4 مليار دولار.

في الفترة 1993-1995 عمدت الي تخفيض معدل الكتلة النقدي من 21 %الي 10.51% في سنة 1995 مع تحقيق نمو في الناتج المحلي الاجمالي و توفير مناصب الشغل، ويرجع هدا الانخفاض لتباع سياسة التقشف صارمة، تمثلت في تخفيض عجز الميزانية ، تجميد اجور العمال، تخفيض العملة، تقليص حجم الانفاق العام، في حين خلال الفترة (1995-1998) حاولت الحكومة معالجة الأزمة الاقتصادية من خلال تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي بمساعدة صندوق النقد الدولي، وقد تم تسجيل معدلات نمو إيجابية بلغ متوسطها3.5 % خلال هذه الفترة بعد ركود كما ان معدل الكتلة النقدية عرف استقرارا حيث بلغ متوسط معدل النمو 15.5% .

وتعد سنة 1997 السنة التي تحقق فيها أدنى معدل نمو بسبب الظروف المناخية السيئة، وانخفاض قدرة الإنتاج الزراعي ب 24%[2]، وكذا ضعف نمو القطاع الصناعي، في حين عرفت سنة 1998 أعلى معدل نمو قدر ب5.09 % لتتراجع معدلات النمو خلال الفترة التالية (1999-2000) رغم تحسن المؤشرات الاقتصادية

[1] www.almaouide.com-يومية الموعد اليومي،2012/10/29

[2] -تيتوش سهيلة، مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 1990-2016، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018، ص277.

الكلية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات لانه حبيس تقلبات الاصلاحات الاقتصادية ، وانخفاض معدل الكتلة النقدية في نهاية سنة 2000 الي13.03%

ان معدل نمو الكتلة النقدية عرف تطور كبير بشكل تعدي فيه نمو الناتج المحلي الاجمالي و رغم النتائج المحققة خلال الفترة 1990-2000 الا ان انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية ترتب عنه اوضاع اجتماعية متدهورة ميزها ارتفاع معدلات البطالة نتيجة تسريح العمال[1].

الفرع الثاني: تطور خلال الفترة 2001-2010

من خلال الجدول ادناه يمكننا التعرف علي معدلات النمو الاقتصادي مقابل تطور نمو الكتلة النقدية من اجل دراستنا التحليلية للفترة 2001-2011:

الجدول 2-2: معطيات للكتلة النقدية و النمو الاقتصادي الجزائري للفترة 2001-2011

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل النمو PIB	2.6	4.69	6.9	5.2	5.9	2.00	3.00	2.4	2.4	3.3	2.5
معدل الكتلة النقدية	22.29	17.3	15.6	11.43	11.22	18.66	21.50	16.03	3.12	15.44	19.90
معدل السيولة M2/PIB	9.55	10.7	11.57	12.26	12.97	15.10	17.81	20.18	20.32	22.71	26.57
معدل سرعة دوران PIB/M2	0.1	0.093	0.086	0.081	0.077	0.066	0.056	0.049	0.05	0.044	0.037

حيث حضيت هذه الفترة ببرامج تنموية اقتصادية وهي:

1-برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004 يتضمن هذا البرنامج غلافا ماليا قدره 52.5 مليار دينار، ادي الارتفاع في اسعار المحروقات منذ النصف الثاني لسنة 1999 الي انتعاش في الميزانية العامة للدولة و التي سمحت بتطبيق برنامج انتعاش الاقتصاد، الدي من اهدافه الاساسية الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، حيث يلغ متوسط معدلات النمو خلال هذه الفترة 4.7% و الدي بلغ سنة 2001 من المعدل ب2.1 %الي 4.7% سنة2002 ليبلغ اعلي مستوياته سنة 2003 الا انها تراجعت الي 5.2% في 2004 وسبب في ذلك يعود الي تحسين الملاحظ في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001-2003 الي ارتفاع بأكثر من 10%

2-برنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009: خصص له مبلغ مالي قدره 8705 مليار دينار جزائري، لقد تزامنت هذه الفترة مع مواصلة الجزائر سياستها الانفاقية التوسعية ذلك ، حيث شهدت معدلات نمو في

[1]-نادية العقون، اثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد الصناعي، باتنة، جوان 2016، ص410.

سنة2005 نسبة 5.1%، واستمر في الانخفاض ليبلغ 2.0% سنة 2006 وهذا مرتبط بالتدهور الحاد في قطاع المحروقات نتيجة اعمال الصيانة وانخفاض الطلب علي النفط و الغاز في الدول الاوروبية[1] في حين عرفت القطاعات الأخرى تزايد وارتفاعات ملحوظة خصوصا قطاع البناء و الاشغال العمومية الذي سجل ارتفاعا بنسبة 11.6% في نفس السنة وقطاع الفلاحة الدي نمى بنسبة 4.7% ليتحسن النمو الاقتصادي في سنة 2007 ثم سجلت انخفاض اخر سنة 2008 ليبلغ نسبة 2.4 بسبب التدهور في قطاع الفلاحة -5.6 وارتفاع حصة القيمة المضافة للقطاع الصناعي من0.7 سنة 2007 الي 4.3 سنة 2008 ليستقر النمو سنة 2009 عند هذه الوتيرة[2]

3-برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014: خصص له غلافا ماليا قدره 21214 مليار دينار، لقد تزامنت هذه الفترة مع الفترة الخاصة بتجسيد برنامج التنمية الخماسية حيث بلغ متوسط النمو فيما يقارب 3.3% و تميزت بحفاظ الجزائر علي استقرارها الاقتصادي الكلي بالرغم من تراجع مداخلها من القطاع الاستراتيجي تحت تأثير الطلب العالمي علي الخام، حيث ارتفع معدل النمو الي 3.3 %سنة 2010 نتيجة تطبيقه لهذا البرنامج ثم تباطا من جديد سنة 2011 بسبب تباطؤ قطاع البناء و الاشغال العمومية رغم التوسع الذي عرفه الانتاج الزراعي و خدمات الادارية العمومية و هو ما ادي الي تراجع النمو خارج قطاع المحروقات بمعدل 2.5%[3]

كما ساعدت عدة عوامل علي تطور الوضعية النقدية نحو التوسع في مرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد سياسة توسعية ، بعد تسجيل النمو النقدي لمستوي اقل تاريخيا سنة 2009 بمعدل 3.1% تحت تأثير الصدمة الخارجية(الرهن العقاري)، تميزت سنة 2010 بالرجوع الي سياسة التوسع النقدي بمعدل 13.8% اي بارتفاع اقل حدة من سنوات 2006-2008 بالخصوص مثل معدل النمو النقدي لسنة 2007 الذي بلغ الذروة 24.2 %، علما انه كان معدل التوسع مرتفع سنة 2001 الي انه يعود للارتفاع في سنة 2011 بمعدل 19.9% الذي بلغ 7141 مليار دينار نتيجة ارتفاع حجم المعروض النقدي و المتاحات النقدية و الارتفاع المحسوس لأشباه النقود منذ سنة 2000، و يرجع ذلك لتأثير الاصلاحات المصرفية في سلوك المدخرين و السياسة النقدية التي ادت الي امتصاص الفائض النقدي المتداول خارج البنوك.

[1] -مليك حمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد7، 2016، ص266

[2] -اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مدكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011 ، ص 181.

[3] -نادية العقون، مرجع سابق، ص 412.

الشكل 2-6: تطور الكتلة النقدية و علاقتها بالنمو الاقتصادي للفترة 2001-2011

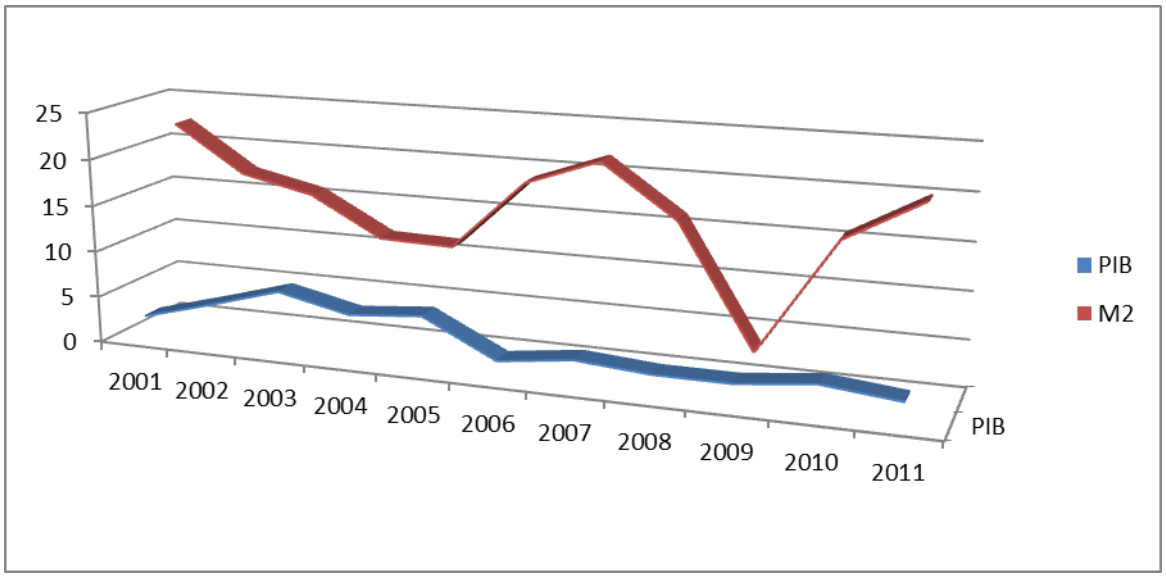

من اعداد الطالبة حسب معطيات الجدول اعلاه

نلاحظ من خلال الشكل وجود فجوة كبيرة بين معدل نمو الكتلة النقدية و معدل الناتج الداخلي الخام الحقيقي كما نلاحظ ان اتباع سياسة نقدية توسعية لم يسمح في الكثير من الحالات بزيادة معدل النمو الاقتصادي اي ان زيادة التوسع النقدي لم يقابله زيادة حقيقية في حجم السلع و الخدمات وفي المقابل نلاحظ ان اتباع سياسة نقدية انكماشية رافقه في بعض الاحيان زيادة في معدل النمو الاقتصادي و هو ما يعني عدم فعالية السياسة النقدية و فشلها في تقليص الفجوة بين حجم العرض النقدي و مستوي النمو الاقتصادي الحقيقي و لعلي ذلك راجع الي ضعف و هشاشة النظام المصرفي و المالي الجزائري.

الفرع الثالث: تطور خلال الفترة 2012-2021

بلغ النمو الاقتصادي الفعلي للجزائر لسنة 2012، 3.4 %ثم عاد للانخفاض قدر ب2.8% في السنة الموالية، كما سجلت الفترة 2014-2016 نموا منتظما قدر ب 3.8%، 3.7%، 3.2% علي التوالي حيث ان نمو قطاع المحروقات قدر ب 5.6% سنة 2015 بينما في سنة 2014 نمو سلبيا ب 0.6% و تعد عوامل النمو في الفترة 2016 هي نفسها المسجلة سنة 2015 هذا بفضل قطاع الفلاحة و الصناعة و البناء و الاشغال العمومية ، بينما في سنة 2018 سجلت معدل 1.2 %مقابل 1.3% لسنة 2017 ليسجل ادني معدل سلبي سنة 2020 بنسبة 5.2% نتيجة انخفاض الكبير لقطاع المحروقات و اجتياح موجة جائحة كورونا التي ادت الي غلق المعاملات التجارية وانخفاض في الاحتياطات النقد الاجنبي بينما تسجل سنة 2021 اعلي معدل ب 4.2 %لانتعاش الكبير في قطاع المحروقات بسبب الازمة (الحرب)الاوكرانية الروسية.

الجدول2-3 : معطيات لتطور معدل الكتلة النقدية و معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة 2012-2021

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
PIMمعدل نمو	3.4	2.8	3.8	3.7	3.2	1.3	1.2	0.8	-5.2	4.2
معدل نمو الكتلة النقديةM2	10.9	8.41	14.6	0.13	0.79	0.8	8.8	11.1	9	12.79
معدل السيولة	0.69	0.71	0.79	0.82	0.79	80.	820.	760.	750.	-
معدل سرعة دوران النقود	1.5	1.4	1.3	1.2	1.3	1.2	1.2	1.3	1.3	-

من خلال المعطيات المشار اليها في الجدول اعلاه نلاحظ ان المجمع النقدي قدر بقيمة 8.41% اي ب11941.51 مليار دينار في نهاية ديسمبر 2013 مقابل 11015.14 مليار دينار بنسبة 10.9% في نهاية 2012 هدا ما يؤكد وتيرة تباطؤ التوسع النقدي التي تميزت بها سنة 2012، حيث يخص كذلك الكتلة النقدية خارج ودائع المحروقات والتي انخفض معدلها الي 10.17% سنة 2013 في حين ارتفعت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع خارج ودائع المحروقات بسرعة و بوتيرة سداسية مقارنة بمفهومها الواسع، مؤكدة تراجع دور موارد قطاع الطاقة ضمن و سائل تدخل البنوك.

خلافا لسنتي 2015-2016 اين لم تعرف الكتلة النقدية تزايدا سوي ب 0.13% و 0.79% علي التوالي، حيث شهدت الارصدة النقدية ارتفاعا ب 8.3% سنة 2017 كما شهدت الودائع تحت الطلب ارتفاعا قويا علي مستوي المصارف بنسبة 20.1% يعود ذلك بنسبة 65% الي ودائع الشركة الوطنية للمحروقات و التي استفادت في اواخر 2017 من تسديد جزء من مستحقتها علي الخزينة العمومية و بالتالي دون ودائع قطاع المحروقات بلغ التوسع النقدي 4.9% فقط. في حين ان الكتلة النقدية و التي توازي كمية النقود المتداولة في الاقتصاد قد بلغت 19.918.39 مليار دينار مقابل 17.659.64 مليار دينار كما ارتفعت القروض المخصصة للاقتصاد بنسبة3.82 .اما فيما يخص الودائع لأجل والتي تحوز حصة تقدر ب 30.4% من الكتلة النقدية نهاية 2021 مقابل 32.6 %سنة 2020

المطلب الثاني: استقرار الاسعار(التضخم):

التضخم: هو الارتفاع المفرط في اسعار السلع و الخدمات اما التضخم النقدي هو الافراط في اصدار العملة النقدية فظاهرة التضخم قد تنتج عن عدة عوامل اقتصادية بينها اختلال العلاقات السعرية بين اسعار السلع و الخدمات من ناحية و بين اسعار عناصر الانتاج من ناحية اخري الي جانب انخفاض قيمة العملة مقابل اسعار السلع و الخدمات و الذي يعبر عنه بانخفاض القوة الشرائية

الشكل 2-7: تطور الاستقرار النقدي خلال الفترة 1990-2021 في الجزائر

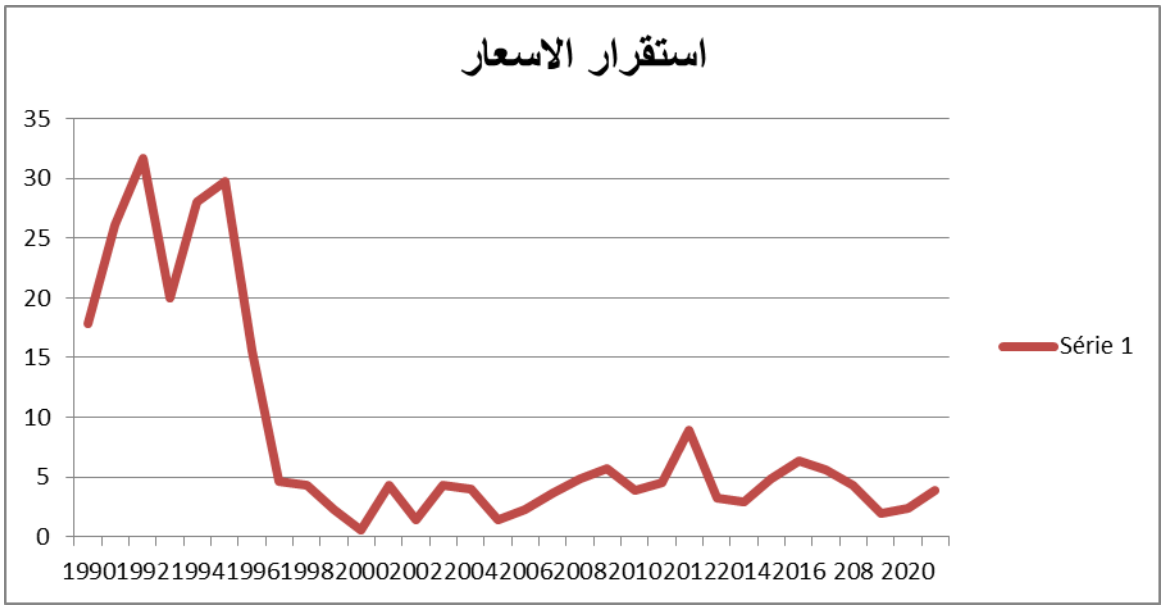

من اعداد الطالبة حسب معطيات الجدول اعلاه

شهدت معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2021 مستويات مرتفعة جدا حيث اخدت في الارتفاع من 17.88% سنة 1990 الي 31.7% سنة 1992 و هي اقصي قيمة لها ويرجع ذلك الي دخول الجزائر في مجموعة من الاصلاحات المطروحة من قبل صندوق النقد الدولي منها رفع الدعم عن المواد الاستهلاكية بالإضافة الي تخفيض قيمة العملة و كذلك سياسة الخوصصة التي انتهجتها الجزائر سنة 1994، ثم تراجعت قليلا الي ان عادت في الارتفاع بنسبة 29% سنة 1995، و ربما كان نتيجة لضبط الانفاق العام و تثبت كتلة اجور عمال التوظيف العمومي و ضبط التحويلات الحكومية ، اما التضخم المسجل في سنة2000 كان جد منخفض بل يكاد ينعدم بسبب زيادة الانتاج و انتعاش لسعار النفط في الاسواق العالمية، الا انه في السنة الموالية 2001 عاد ليرتفع ارتفاعا ملحوظا بنسبة 4.22 %ويرجع ذلك الي التوسع في الاصدار النقدي بحيث نلاحظ ارتفاع نمو الكتلة النقدية بمعدل 22.3 %و ذلك بسبب الارتفاع في احتياطات الصرف من جهة و الانطلاق في برنامج الانعاش الاقتصادي الذي تطلب ضخ اموال لتنفيذه من جهة اخري.

ابتداء من سنة2002 و لغاية 2011 شهد معدل التضخم تذبذبا بين الانخفاض في بعض السنوات و الارتفاع في سنوات اخري، حيث تقلب بين ادني حد قدر ب 1.4% في 2005 و حد اقصي ب 5.7% سنة 2009، ليقفز الي اعلي معدل سنة 2012 بنسبة 8.89 %و هذا نتيجة لزيادة الكتلة النقدية ثم يبدا بالانخفاض ولقد ساهم التضخم المستورد في تراجع التضخم القوي المسجل في 2013 بمعدل 3.26 % ليعاود الارتفاع و يصل الي 6.4% في سنة 2016 وبعدها يتراجع الي نسبة 2.1 %سنة 2019 نزولا من 4.3% خلال 2018 نتيجة تراجع اسعار المنتجات الفلاحية الطازجة و مدفوعة اساسا بانخفاض اسعار اللحوم البيضاء

و الفواكه ليرتفع في 2021 بنسبة 3.9%.و جاء ذلك نتيجة لارتفاع اسعار الاغدية و المشروبات و الملابس و النقل و التعليم و الصحة ومخلفات فيروس كوفيد 19 الدي اجتاح العالم و مس كل الاقتصاديات.

المطلب الثالث: التشغيل(البطالة)

البطالة تمتل اختلال بين قوة العمل المتاحة في المجتمع معين و بين فرص العمل المتاحة و هذا ما ينجم عليه عدم اشتغال جزء من قوة العمل بصورة كلية او جزئية رغم قدرتها علي العمل و رغبتها فيه.[1]

ثم الاجماع بين الاقتصاديين علي ان يكون ضمان التوظيف الكامل او مستوي مرتفع من التشغيل من بين اهداف السياسة النقدية ، حيث يمثل الهدف الثاني في الجزائر، ويراد بذلك ان تحرص السلطات النقدية علي تثبيت النشاط الاقتصادي عند اعلي مستوي ممكن من التوظيف للموارد الطبيعية و البشرية و علي السلطات النقدية اتخاد جميع الاجراءات الكفيلة بتجنيب الاقتصاد البطالة و ما يرافقها من عوامل انكماشية في الانتاج و الدخل ، و من هذه الاجراءات رفع حجم الطلب الكلي للمستوي اللازم لتشغيل الموارد الانتاجية غير المستغلة.[2]

الشكل2-8 : تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

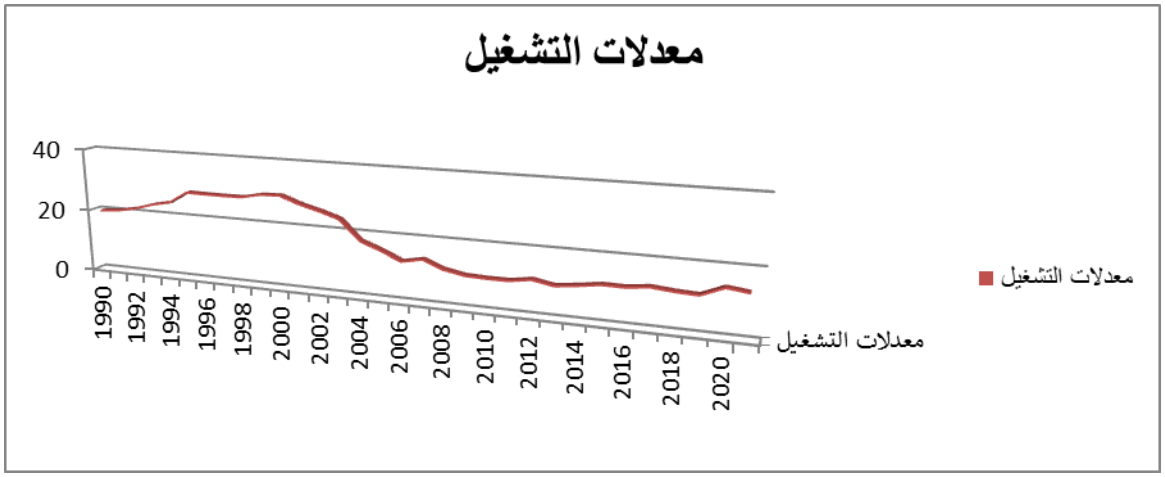

من اعداد الطالبة بالاعتماد علي الاحصائيات البنك الدولي

من خلال المنحي اعلاه يمكن تحليل المعدلات البطالة في الجزائر خلال ثلاث فترات كما يلي:

-**الفترة ما بين 1990-2000**: خلال هذه الفترة عرفت الجزائر ارتفاعا متزايدا من سنة الي اخرى في معدلات البطالة، حيث انتقلت النسبة من 19.75% سنة 1990 الي 29.49 %سنة 2000.اي بزيادة قدرها 9.5% و يرجع هذا الارتفاع الي عدة اسباب منها الضائقة المالية التي مرت بها الجزائر الناجمة عن انخفاض اسعار البترول و تقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة ، وعجز المؤسسات العمومية و عدم قدرتها علي احداث

[1]-مالكي عمر، دراسة العلاقة بين البطالة و النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة افاق علمية، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر2021، ص782.

[2]-بوروشة كريم، مرجع سابق، ص4

المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة اخرى. في الواقع يفسر الارتفاع خلال هذه الفترة بانخفاض النشاط التنموي بسبب الظروف الامنية الصعبة التي شهدتها الجزائر، اضافة الي الاصلاحات الهيكلية التي باشرتها مع صندوق النقد الدولي التي كان لها اثر كبير علي مستوي التشغيل و البطالة كعجز المؤسسات الاقتصادية العمومية ، و تسريح الجماعي للعمال كما خصص برنامج الانعاش الاقتصادي الذي خصص له 70 مليار دولار وفر 200.00 منصب شغل.

-**الفترة ما بين 2001-2010** ما خلال هذه الفترة فقد سجلت معدلات البطالة تراجعا محسوسا و انتقالا فريدا من نوعه بنتائج الفترات السابقة، حبث نجد سنة 2000 بلغ المعدل 29.49% لينخفض عام 2004 الي 17.65% اي حوالي 1.672 مليون عاطل عن العمل بالنسبة الي اجمالية المجتمع النشيط ، و انطلاقا من هذه السنة بدأت معدلات في الانخفاض الي ان وصلت الي10.0% سنة 2010 ، و يمكننا ارجاع هذا الانخفاض في نسبة البطالة خلال السنوات الاخيرة بالدرجة الاولي الي تحسين الوضعية الامنية و الاقتصادية للبلاد، و التي ساعدت علي الاستقرار السياسي مع تحسنن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهمت فيها بقدر كبير كمخطط دعم الانتعاش الاقتصادي ، اضافة الي تحسين الوضعية النقدية و المالية العمومية. ولعل فان سبب هذا الانخفاض يرجع بالأساس الي البرنامج التنموي ذات المخصصات المالية الضخمة التي اطلقتها الدولة ولعل اهمها برنامج دعم الانعاش الاقتصادي الدي يغطي الفترة 2001-2004 حيث خصص غلاف الي بمبلغ 525 مليار دينار ، قبل ان يصبح غلافه المالي النهائي مقدر بحوالي 1.216 مليار دينار اي ما يعادل 16 مليار بعد اضافة مشاريع جديدة له و اجراء تقييمات لمعظم المشاريع المبرمجة سابقا، ايضا يلاحظ ان بعد سنة 2006 تراوحت معدلات البطالة بين 13.79%كاعلي معدل سنة 2007.

- **الفترة ما بين 2011-2021** عرفت هذه الفترة ارتفاعا في معدلات البطالة وصلت الي 12.3% سنة 2017 ماعدا سنتي 2011 و 2013 والتي شهدت انخفاضا طفيف قدر 9.97% و 9.93% و ذلك بفضل برامج النمو المتتالية التي وطنت و ضاعفت في الوقت ذاته مناصب العمل، اما سبب هذا الارتفاع في السنوات الأخرى يرجع الازمة الخنقة التي شهدتها البلاد، و الدي انعكسا سلبا علي نشاط البلاد و هذا بدوره سيزيد وضع البطالة سوءا اما سنة 2019 قبل حدوت جائحة كورونا فقد قدرت نسبة البطالة 11.7% بانخفاض طفيف قدره 0.3 %مقارنة بسنة 2018 التي سجلت 11.88 %، ويشير تقرير الديوان الوطني للإحصاء ان عدد العاطلين عن العمل سنة 2019 قد بلغ 1449 مليون عاطل و في سنة 2020 ارتفع المعدل بشكل ملحوظ بلغ 14.2% بسبب فيروس كوفيد 19 وانخفاض اسعار البترول من ما ادي الي غلق العديد من المؤسسات و المشاريع وذلك بسبب الاجراءات الوقائية التي فرضتها البلاد من اجل الوقاية من الوباء من ما عمقت من حدة البطالة لاعتماد الكثير علي الاعمال الحرة حيث اظهر مسح اجرته وزارة العمل علي عينة من 3600 شركة عمل يعمل بها 440171 عاملا ان حوالي 500 الف عامل فقدوا وظائفهم بشكل مؤقت او دائم ليعود للانخفاض سنة 2021 بمعدل 13.4% ذلك لتخفيف الاجراءات الوقائية و عودة الاعمال الحرة .

المبحث الثاني تحليل العلاقة بين الانفاق العام و السياسة النقدية

ضمن هذه النقطة سيتم استعراض تطور العلاقة بين الانفاق العام و السياسة النقدية من سنة لاخري نظرا للتطورات الاقتصادية و البرامج التنموية و تطور السياسي و الاجتماعي التي عرفتها البلاد خلال فترة الدراسة 1990-2021 .

المطلب الاول: تحليل تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

تميزت هده الفترة باتخاد برامج تنموية ادت الي انتعاش الاقتصاد الجزائر و الدي بدوره اثرا علي النفاق العام

-الفترة 1990- 2000 عرفت بمرحلة الانتقال نحوي اقتصاد السوق و ما ميز هذه الفترة هو تبني سياسة الانفتاح الاقتصادي و ابرام اتفاقيات التثبيت و التعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية بهدف اعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق و سياسة التحرير.

الجدول 2-4 : تطور نفقات التسيير والتجهيز في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
1990	88800	477000
1991	153800	583000
1992	276131	144000
1993	291417	185210
1994	330403	235926
1995	473694	285923
1996	550596	174013
1997	643555	201641
1998	663855	211884
1999	77465	186987
2000	856193	321929

المصدر http//www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES-PUBLIQUES

الشكل 2-9: تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 1990-2000

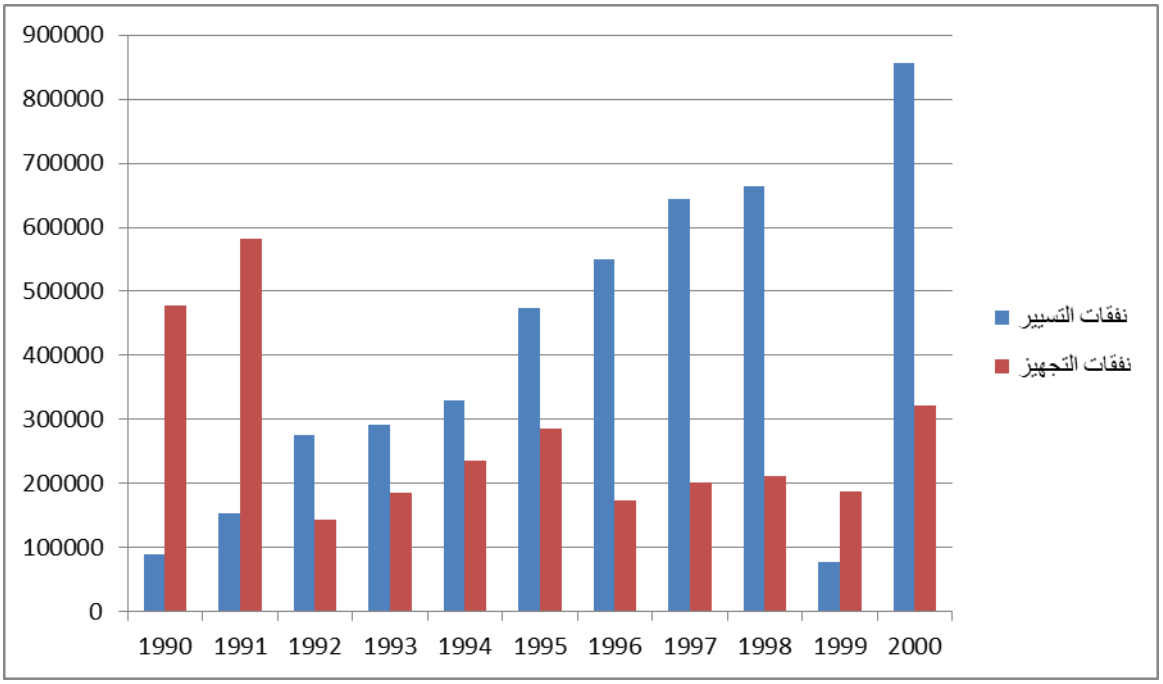

من اعداد الطالبة بناء علي نتائج الجدول

عرفت النفقات العامة تزايدا في هذه الفترة تزايدا من 124500 سنة 1999 الي 136500 سنة 2000 بنسبة 67% ثم تخصيص مبالغ كبيرة منها للتطهير المالي للمؤسسات العمومية و التي انتقلت من 76 مليار دج سنة 1994 الي 124.4 مليار سنة 1996،كلها مولت النفقات العامة للدولة وهذا ما تؤكده نسبة الزيادة المعتبرة التي قدرت بنسبة 27.6 %سنة 1995 و 22.6% سنة 1996، و ان كانت سجلت انخفاضا وحيدا سنة 1995 راجع اساسا الي اثار الاصلاحات التي مست القطاعات الاقتصادية المختلفة كما بينه الجدول السابق.

باعتبار ان نفقات التسيير هي تلك النفقات التي تخصص للسير العدي و المستمر لنشاط الدولة و مصالحها المختلفة بحيث تشمل نفقات المستخدمين و الموظفين، فمن خلال الجدول نلاحظ تزايد كبير لهذت النوع من النفقات و فرق كبير بينها و بين نفقات التجهيز.

فخلال الفترة ما بين 1990-2000 نلاحظ ارتفاع نفقات التسيير بوتيرة متسارعة ففي ظرف سنة انتقل من 96.8 %مليار دج الي 183.2 مليار دج، بزيادة وصلت ال 89.2%، لتواصل الارتفاع بحيث تضاعفت النفقات التسييرية بين عامي 1992-1999 ثلاث مرات، مع تسجيل نسبة زيادة ضئيلة سنة 1998 قدرت ب 3.2%، ويرجع هذا الارتفاع في نفقات التسيير رغم تبني برنامج التعديل الهيكلي الي الاسباب التالية

-ارتفاع مستوي الاجور و الرواتب و المنح.

-احداث برنامج الشبكة الاجتماعية ابتداء من قانون المالية 1992 و بالضبط المادة 113 منه و التي من خلالها تم انشاء اعانات الفئات الاجتماعية المحرومة، و بموجب قانون المالية التكميلي لنفس السنة تم انشاء صندوق خاص بالفئات السالفة الذكر و يشمل عديد من المنح و الاعانات.

اما نفقات التجهيز فهي مختلف الاعتمادات التي تفتح في قانون المالية و تخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة ، و ذلك من اجل تجهيزها بوسائل الانتاج للوصول الي تحقيق التنمية الشاملة ، فقد عرف هذا النوع خلال هذه الفترة زيادة محتشمة حيث كانت تمثل 477 مليار دج سنة 1990 فهو نصف نفقات التسيير تقريبا ، لتنتقل الي 285923 مليار دج سنة 1995 لتعود للانخفاض ويمكن تفسير ذلك بانخفاض النفقات الراسمالية من 42% الي 24 %سنة 1998 وقد عرفت كل من قطاعات التربية و التكوين، قطاع السكن ، الكهرباء الريفية انخفاضا في نفقات التسيير لتعود و ترتفع سنة 2000 الي 321929 مليار دج.

الفترة 2001-2010 يعد برنامج الانعاش الاقتصادي خطوة مهمة للنهوض بالاقتصاد الجزائري، حيث انتهجت الحكومة سياسة اتفاقية توسعية تمثلت طبيعتها في مبالغ مالية كبيرة كانت حصيلة هذا البرنامج عند نهايته

-استهلاك 96.22 من اجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج اي 505.55 مليار دج تم صرفها

-تم انجاز حوالي 11725 مشروع اي بنسبة 73 %من العدد الاجمالي الذي بلغ 16063 مشروع، و 26% من المشاريع قيد الانجاز بحوالي 4176، و 1 من المشاريع لم يبدا فيها التنفيذ بعدد159 مشروع

-ان كترة الاهداف الرئيسية التي تم تسطيرها للبرنامج قللت من فعاليته بسبب توزيع مشاريع و عمليات البرنامج علي قطاعات متعددة.

-ان الزيادة في الانفاق العام من طرف الدولة ادي الي زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة التطبيق هذا البرنامج ومنه زيادة للطلب الكلي .

-بسبب تباطؤ الاصلاح الاقتصادي سيؤثر سلبا علي فاعلية البرنامج، لان زيادة الانفاق العمومي المخصص لنفقات التجهيز غير ملائم في ظل الظروف الاقتصادية التي تتصف بنقص الكفاءات و ايضا فاعلية القطاع الصناعي ومع مسايرة الجهاز المصرفي و الادارة للتغيرات الاقتصادية ، مما يؤدي الي تقليل النتائج المترتبة علي الانفاق.

الجدول 2-5: تطور النفقات التسيير و نفقات التجهيز خلال الفترة 2001-2010

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2001	9.636.730	3.574.162
2002	1.067.700	4.529.830
2003	1.122.800	6.694.240
2004	1.250.900	8.069.000
2005	1.245.100	7.500.000
2006	1.437.900	13.479.880
2007	1.674.00	22.940.530
2008	2.217.800	25.190.020
2009	2.300.00	28.133.170
2010	2.837.990	30.228.610

المصدر http//www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES-PUBLIQUES

الشكل2-10 : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2001-2010

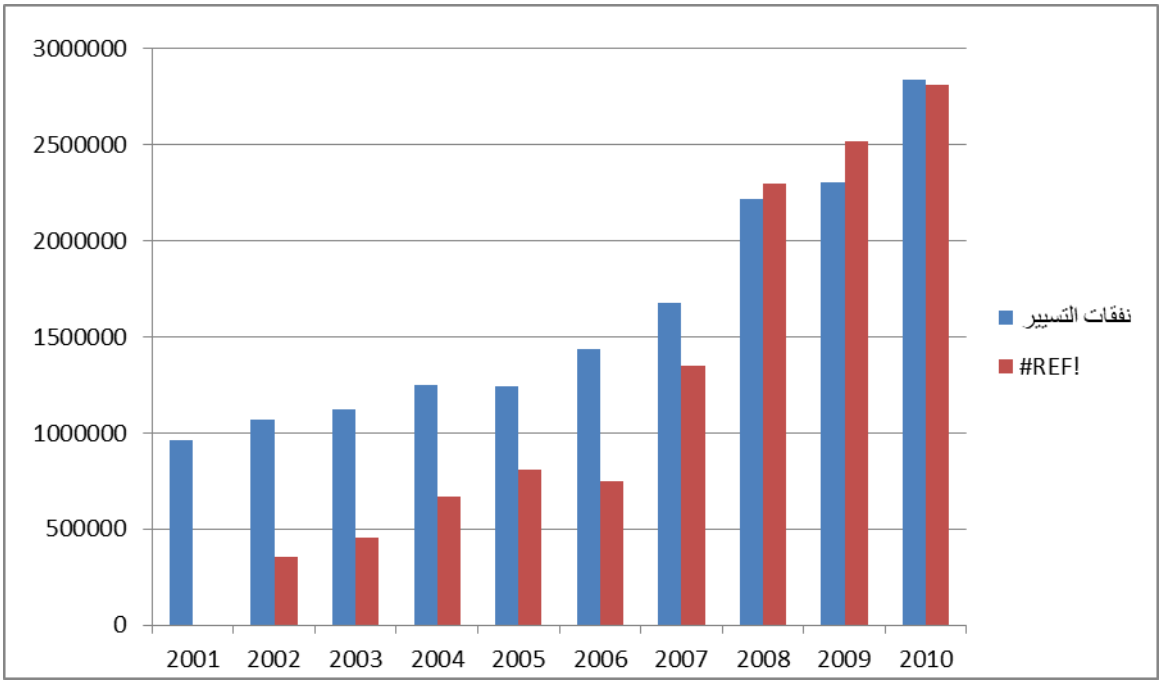

يتضح ان نفقات التسيير مثلت النسبة الاكبر من الانفاق طيلة هذه الفترة حيث قدر متوسط نسبتها % 60.5و هو راجع للأسباب سابقة الذكر وهده الزيادة كانت بوتيرة اقل تسارعا نظرا لإعطاء الاولوية لنفقات التجهيز و ذلك راجع لتطبيق مشروع الانعاش الاقتصادي ، فارتفعت سنة 2001 من 963.6 مليار دج الي 1097.7 مليار دج سنة 2002 بسبب ارتفاع تسديد نفقات فوائد الدين العام. لتصل الي 1199 مليار دج سنة

2003، بحيث شهدت هذه الفترة مراجعة للأجور و التحويلات و منح المجاهدين و منح العائلية و رفع مختلف الاعانات بالإضافة الي فتح مناصب شغل جديدة، و بالتالي تدني مستوي البطالة. اما خلال الفترة 2005-2009 فقد عرفت كذلك ارتفاعت منح المجاهدين ب 13.7% و المصالح الادارية و المستشفيات و المؤسسات العمومية ذات طابع الاداري 12.9%

اما نفقات التجهيز فقد تضاعفت بين سنتي 2000-2004 حيث انتقلت من 321.9 مليار دج الي 689.4 مليار دج و ذلك راجع لشروع الجزائر في تطبيق مشروع الانعاش الاقتصادي و بالتالي تكثيف مشاريع البنية التحتية و انتهاج سياسة انفاقية توسعية تهدف الي تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية و العمومية الكبرى، و تلاه مشروع دعم النمو الاقتصادي ما بين 2005-2009 و قد جاء هذا البرنامج كمكمل للسياسة السابقة و لتحيق التنمية الاقتصادية المستدامة .

الفترة 2011-2021:

جدول 2-6 : تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز و نفقات العامة خلال الفترة 2011-2021

السنوات	نفقات التسيير	نفقات التجهيز
2011	3.797.252	1.934.500
2012	4.782.600	2.275.500
2013	4.131.500	1892.600
2014	4.494.300	2.501.400
2015	4.617.00	3.039.300
2016	4.585.600	2.711.900
2017	4.677.200	2.605.400
2018	4.584.462	4.043.316
2019	4.954.476	3.602.681
2020	4.893.439	2.929.673
2021	5.314.506	1.280.494

من احصائيات وزارة المالية

المصدر http//www.ons.dz/IMG/pdf/CH12-FINANCES-PUBLIQUES

الشكل 2-11: تطور نفقات التسيير و نفقات التجهيز للفترة 2011-2021

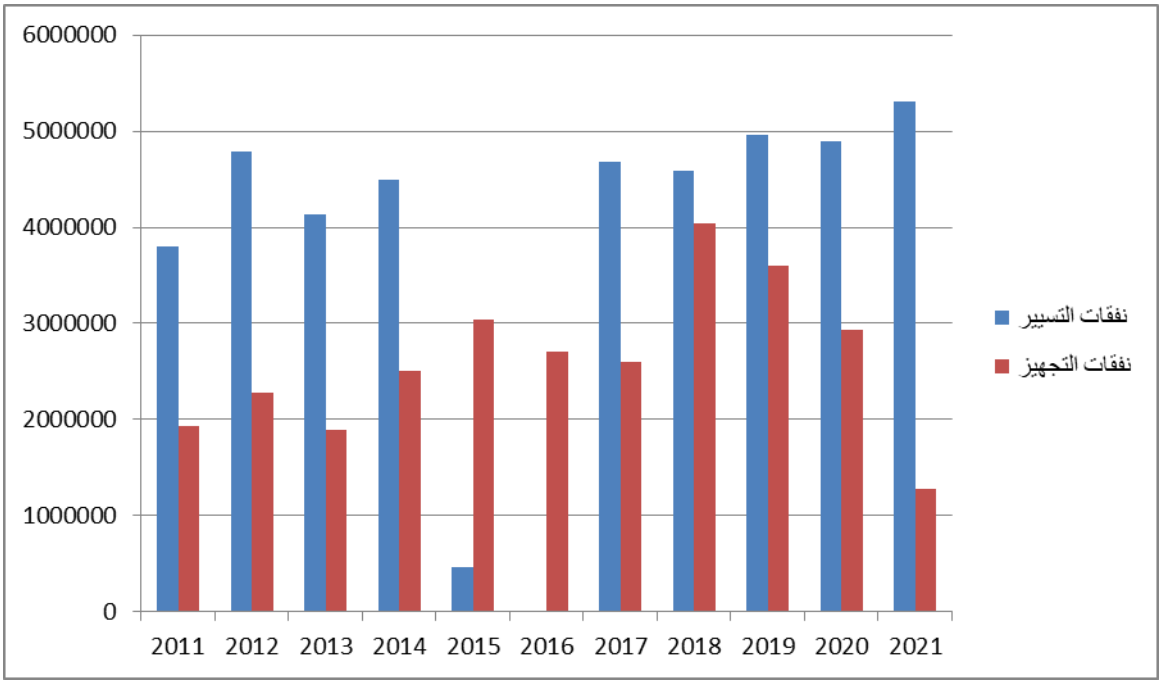

من اعداد الطالبة بالاعتماد علي الجدول اعلاه

في سنة 2011 تمت مراجعة بعض القوانين الاساسية للأسلاك الخاصة ، واستمرت نتائج هذه العملية الي غاية سنة 2012 بلغت قيمتها 4782600 مليون دج لتنخفض سنة 2013 الي 4131500 مليون دج.

اما خلال فترة 2015-2019 فهناك انخفاض في نفقات التسيير و ذلك نتيجة تراجع مداخيل الجزائر اثرا انخفاض اسعار البترول مما ادي بالجزائر الي اتخاد مجموعة من الاجراءات لتخفيض نفقات التسيير و علي راسها تجميد عملية التوظيف، مما ادى الي استقرار نفقات التسيير عند سنة 2015 الي 2018 في حدود 4617600 مليون دج و 4584462 مليون دج ، الا انها ارتفعت سنة 2019 الي 4954476 مليون دج و من نهاية سنة 2019 الي غاية 2020 انخفضت نفقات التسيير حيث بلغت قيمتها سنة 2020 مبلغ 4893439 مليون دج و ذلك نتيجة وباء كورونا الذي كان له اثر كبير علي مداخيل البلاد.

مع انطلاق برنامج دعم النمو الاقتصادي لسنة 2010-2014 انخفضت الي 1807862 مليون دج و لكنها ارتفعت مرة اخري حتي وصلت الي 2275500 مليون دج ، بعد سنة 2015 تم اطلاق برنامج توطيد النمو الاقتصادي الذي كان من المقرر ان يستمر الي سنة 2019، لكن نظرا للضائقة المالية التي مست الاقتصاد الجزائري علي اثر انخفاض مستوي الاحتياطي النقدي الي اقل من 100 مليار دولار اضافة الي انخفاض متاحات صندوق ضبط الموارد و الذي سجل رصيد صفري في سنة 2017 الذي اقتصر تنفيذه لغاية 2018 ، في سنة 2015 عرفت نفقات التجهيز ارتفاعا ملحوظا في قيمتها حيث بلغت 3039300 مليون دج ، وهذه الزيادة نتيجة ارتفاع نفقات البنية الاقتصادية ، اما سنة 2016 انخفضت الي 2711900 مليون دج وواصلت الانخفاض سنة 2017 بلغت 260540 مليون دج ثم ارتفعت سنة 2018 حيث بلغت قيمتها 4043316

مليون دج و في سنة 2019غاية سنة 2020 سجلت انخفاض في قيمتها حيث بلغت سنة 2020 ما قيمته 2929673 مليون دج و ذلك نتيجة مخلفات جائحة كورونا

المطلب الثاني :تحليل العلاقة بين السياسة النقدية و الانفاق العام

شهدت الجزائر استقرار في الكتلة النقدية في مطلع التسعينات مما جعلها تقترب اكتر من نمو النفقات العامة، و يرجع هذا التطور الي تفعيل النظام المصرفي و المالي و الذي تجلي بدوره في صدور قانون النقد و القرض90-10 و لذلك وانطلاقا من هذه المعطيات سنحاول في هذا العنصر ابراز و مناقشة اهم التطورات التي عرفها هذين المؤشرين بعد تطبيق سياسة التحرر المالي، و ذلك خلال الفترة الممتدة من 1990-2021 و اجراء مقارنة بين الكتلة النقدية و النفقات العامة بالاعتماد علي مؤشر اقتصادي يعرف بمعدل السيولة و سرعة دوران النقود التي هي مقلوب سيولة الاقتصاد.

جدول 2-7 :طور الكتلة النقدية و علاقتها بالانفاق العام في الجزائر للفترة 1990-2021

السنوات	M2	PIB	M2/PIB	PIB/M2
1990	343	142.3	2.5128	0.3979
1991	416.2	1.35.2	1.9622	0.5096
1992	519.9	420.131	1.2374	0.8080
1993	627.42	476.627	1.3163	0.7596
1994	723.51	566.329	1.2775	0.7827
1995	799.6	759.617	1.0526	0.9499
1996	915.1	724.609	1.262	0.7922
1997	1085.5	845.196	1.284	0.7786
1998	1287.9	875.739	1.4706	0.6799
1999	1463.4	691.682	2.1157	04726
2000	2022.5	1178.122	1.7167	0.5825
2001	2473.5	1321	1.8724	0.5340
2002	2901.5	1550	1.8719	0.5342
2003	3299.5	1639	2.0131	0.4967
2004	3644.4	1888.9	1.9293	0.5183
2005	4070.4	2052	1.9836	0.5041
2006	4827.6	2453	1.9680	0.5081
2007	5994.6	3108.7	1.9287	0.5185
2008	6956	4191	16597	0.6025
2009	7178.7	4246.3	1.6905	0.5915
2010	8162.8	5860.86	1.3927	0.7179
2011	9929.2	5731.75	1.7323	0.5772
2012	11015.1	7058.1	1.5606	0.6407

0.5044	1.9822	6024.1	11941.5	2013
0.5111	1.9564	6995.7	13686.8	2014
0.5586	17899	7656.3	13704.5	2015
0.5281	18932	7297.5	13816.3	2016
0.4863	2.0562	7282.6	14974.6	2017
0.5185	1.9282	8627.77	16636.7	2018
0.5151	1.9411	8557.15	16611.1	2019
0.4429	2.2573	7823.11	17659.64	2020
0.3311	3.0202	6595	19918.39	2021

المصدر: الاحصائيات الوزارة المالية

الشكل 2-12: منحنى تطور الكتلة النقدية و الانفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990-2021

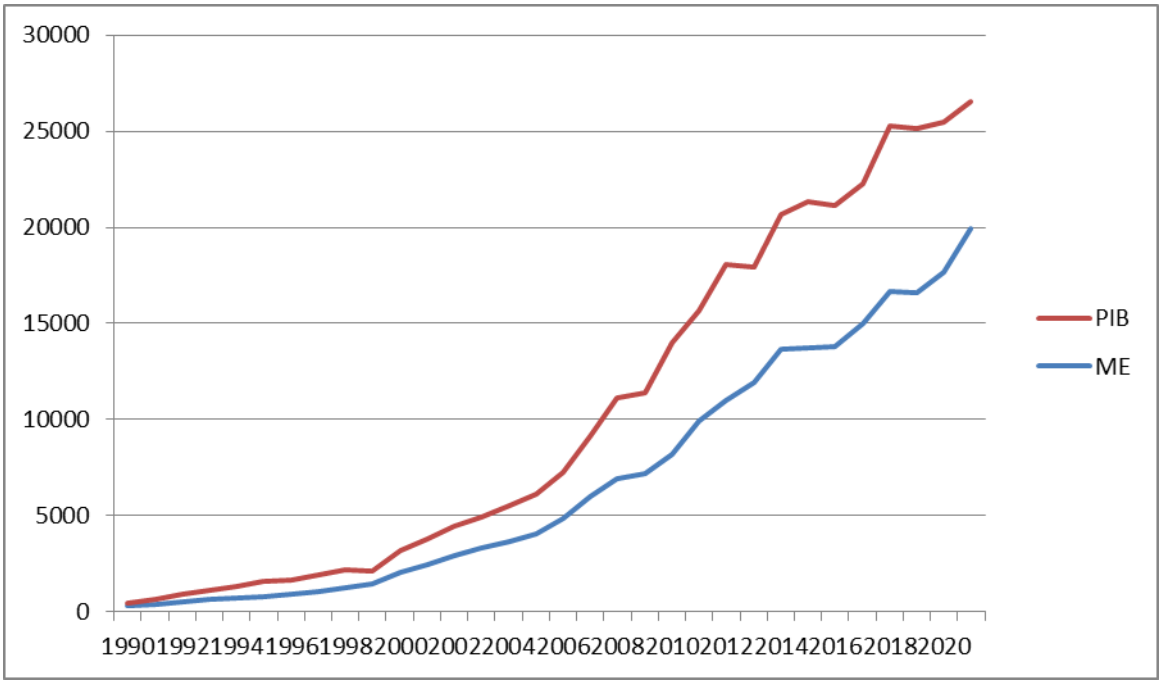

الشكل 2-13 :منحني تطور نسبة السيولة و سرعة دوران النقود خلال الفترة 1990-2021

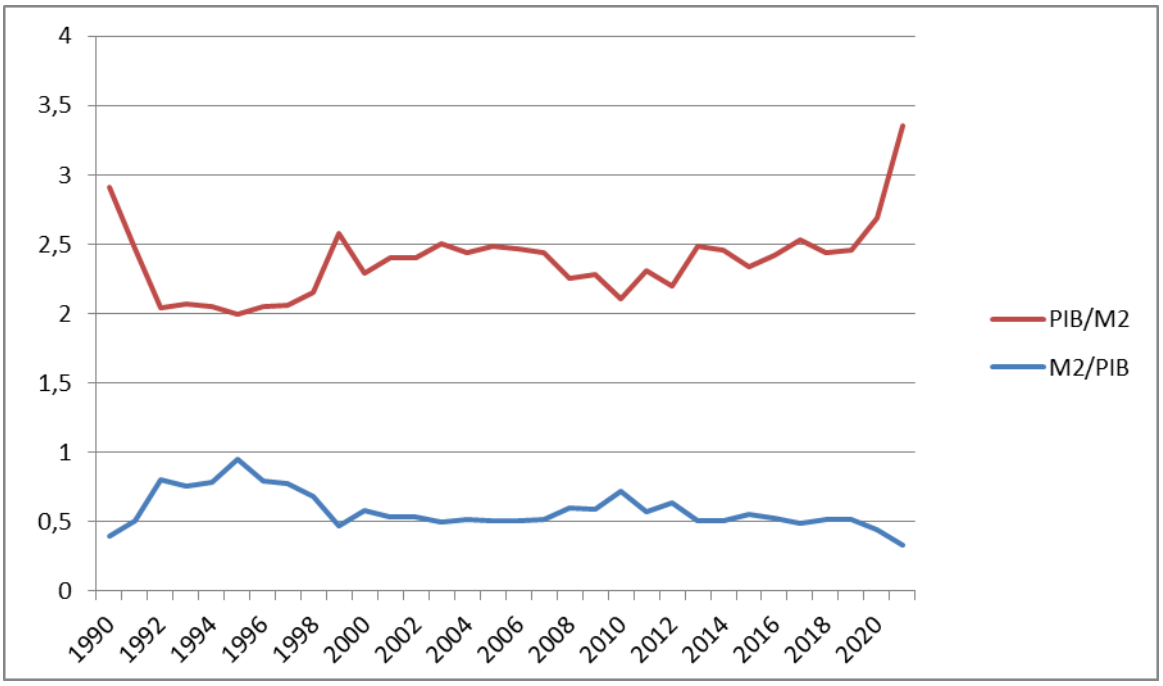

نلاحظ من خلال الجدول و الشكلين اعلاه ان الكتلة النقدية و النفقات العامة خلال الفترة 1990-2000 المنحنيين يتزايدن ولكن بشكل بطيء وهذا راجع الي الاوضاع التي كانت تعيشها البلاد في تلك الفترة منها اوضاع امنية و التي كانت تسمي بالعشرية السوداء، ومنها اقتصاديا و المتمثلة في تقلبات اسعار البترول ودلك بعد الازمة البترولية 1986 و ما نتج عنه من تداعيات كارتفاع المديونية و اختلال ميزان المدفوعات، كما عرفت سيولة الاقتصاد انخفاض شديدا من 2.51سنة 1990 الي 1.052 سنة 1995 ، وتنخفض بعد ذلك ، اما بالنسبة لسرعة دوران النقود كانت في ارتفاع من39.79% سنة 1990 الي 94.99% سنة 1995، لتعود في الارتفاع بعد دلك الي غاية 2000 حتي 2021 بحيث كان العرض النقدي 24.7 مليار دج سنة1991 ليرتفع سنة 2003 الي 3 ترليون و السبب في ذلك تمويل العجز المالي للدولة و تمويل الانفاق المدني و العسكري و لجوء السلطات النقدية الي سياسة النقد الرخيص لتلك الفترة ، كما كان تزايد كل من كتلة النقدية و الانفاق العام متسارعا بوتيرة متزايدة لما شهدته هذه الفترة 2000-2021 من اصلاحات و الانعاشات التي مست القطاع النقدي و الاقتصادي ، حيث شهد معدل السيولة ارتفاع خلال هذه الفترة فقد سجل 1.71 و 3.02 سنة 2000 و 2021 علي التوالي، ومن اسباب ارتفاع السيولة الشروع في تطبيق الانعاش الاقتصادي (2001-2004) الذي تطلب ضخ اموالا جديدة في الاقتصاد الوطني من اجل تمويل عملية التنمية، و برنامج دعم النمو (2005-2009) ، وبرنامج توطيد النمو(2010-2014) ،هذا الارتفاع ذو دلالة علي الاستعمال المفرط للنقود في العمليات الاقتصادية، و كدلك نتيجة التمويلات الحكومية للمشاريع الاقتصادية

الضخمة، وبالتالي نمو الكتلة النقدية، اما سرعة دوران النقود كانت في الانخفاض خلال الفترة 1996-2021 و التي عرفت تدبدب في قيمتها من انخفاضات و ارتفاعات بحدة متفاوتة اي كانت 79.22% سنة 1996 لتصبح 47.26% سنة 1999، وهذا بسبب ظاهرة اكتناز الاموال لدى الافراد و عدم ايداع ما لديهم من السيولة النقدية لدى البنوك ، من ما اثر علي تداول النقود في الاقتصاد الرسمي، حيث لم يتجاوز الاتنان مند سنة 2000 ، اين وصل سنة لتعود في الارتفاع 1.79%7 سنة 2010 ثم تنخفض سنة 2017 الي 48.63% وكان ذلك بسبب تسرب الاموال الي السوق الموازية و عدم دخول النقود الي الدورة الاقتصادية، اما خلال الفترة 2000-2008 و 2012-2021 فقد عرفت تباطؤ في سرعة دوران النقود كنوع من الاستقرار عند ادني مستويتها، و التي تفسر نظرية الاكتناز المتزايدة للأوراق النقدية ، و تداولها خارج المسالك البنكية مع تنامي السوق الموازية اما خلال سنة 2020 انخفضت نسبة تغطية النفقات الي 39% بسبب انخفاض في الحصيلة الجائية العادية ، نتيجة استمرار وباء كورونا الذي كان له اتر كبير علي المداخيل و ارتفاع كبير في الكتلة النقدية و مؤشرات السياسة النقدية من اشباه النقود و غيرها من ما ادي الي تدهور قيمة العملة وبالتالي حدوث التضخم في الاسعار و نقص في احتياطيات الصرف لغلق الحدود و منع الاستيراد و لكن هدا بدوره ادي الي توجه الاقتصاد نحو الزراعة من اجل اشباع او الوصول الي الاكتفاء الذاتي ة تحقيق بعض من الاستقرار الاقتصاد

المطلب الثالث: تحليل النتائج و اختبار الفرضيات

اولا: النتائج العامة

توصلنا من خلال دراستنا هذه الي النتائج التالية:

تطور الدولة من الناحية الاقتصادية يؤدي بالضرورة الي زيادة حجم الانفاق العام و الخفض من المعروض النقدي.

اهمية السياستين النقدية و المالية كمحورين اساسيين من محاور السياسة الاقتصادية، حيت يعتبر الانفاق العام من اهم ادوات السياسة المالية التي تسمح بالثائر علي الطلب الكلي و الذي بدوره يتأثر بكمية النقود المتداولة في السوق.

اظهرت السياسة التي انتهجتها الجزائر و المتمثلة في برنامج الانفاق العام هشاشة في الاقتصاد الوطني الذي اصبح عرضة لمخاطر خارجية ناتجة عن تقلبات اسعار المحروقات ، و سبب ذلك غياب الرشادة في الانفاق العام لان عددا من البرامج و المشاريع فاقت تكلفتها الاصلية لضعف الدراسات التقنية، كل هذا انعكسا سلبا علي معدلات النمو الاقتصادي.

كما ان ادوات السياسة النقدية ساهمت بشكل ضئيل في زيادة النمو الاقتصادي لأنها لم تستطع تحقيق معدلات النمو المطلوبة ، ودائما لنفس سبب وهو اعتماد الاقتصاد الوطني في تمويل اقتصادها علي النفط.

ان استمرار تنفيد السياسة التوسعية للإنفاق العام الرامية الي زيادة النمو الاقتصادي ادى الي تزايد العجز الموازي، كان له تأثير سلبي في اداء السياسة النقدية، ما ساهم في نمو القاعدة النقدية ، فكان ذلك عاملا منشئا للضغوطات التضخمية و مقيدا لاستقلالية البنك المركزي و عدم كفاءته في التحكم في الاسعار و سببا في تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

نتائج اختبار الفرضيات

لقد كان للبرامج التنموية الدور الكبير في تحسين معدلات النمو الاقتصادي الفرضية صحيحة ،لان البرامج التنموية المعتمدة في الجزائر من سنة 2001-2019 لعبت دورا حاسما في تحقيق معدلات نمو ايجابية، اذ نستطيع القول انها اصبحت المنشط الاول للقطاعات الاقتصادية نظرا لسياسة الانفاق و السياسة النقدية التوسعية المعتمدة خلال هذه البرامج.

لقد توصلت هذه الدراسة الي ان السياسة النقدية في الجزائر تساهم بشكل ضئيل في زيادة النمو الاقتصادي لانها لم تستطع تحقيق معدلات النمو المطلوبة و هذا راجع الي طبيعة الاقتصاد الجزائري الدي يعتمد بالدرجة الاولى علي قطاع المحروقات لتمويل مشاريعه التنموية.

ان حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق يأثر بشكل مباشر علي الانفاق العام فكلما زادت كمية النقود فان القيمة النقدية للعملة تنخفض و بالتالي زيادة في الانفاق العام وجود علاقة عكسية بين الانفاق العام و قيمة العملة و علاقة طردية بين الكتلة النقدية و حجم الانفاق .

خاتمة الفصل

قبل عام 1990 لم يكن هنا حديث عن وجود السياسة النقدية واضحة مطبقة في الجزائر، الا بعد صدور قانون النقد و القرض 90- 10 الدي اعطي للبنك المركزي استقلاله في تسيير النقد و الائتمان.

لذلك فان لسياسة النقدية و المالية دور فعال في تحقيق اهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر والدي يعتبر الانفاق العام اهم اداة في السياسة المالية و الذي يعتبر المحرك الاساسي في الاقتصاد الوطني و التي ترمي الي تحقيق الرفاهية الاقتصادية بعد توجهها نحو اقتصاد السوق و اتباع سياسة توسعة كما ان البرامج مسطرة مند 2001 ساهمت بشكل كبير فيتحقق النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار النقدي ولكن هذا لا ينفي التبعية الاقتصادية الوطنية لقطاع المحروقات و الذي تتأثر بشكل كبير خلال سنة 2014 و 2020 للازمة النفطية و جائحة كورونا و رغم وجود الضوابط و المحددات للاتفاق العام فهذا لم يمنع من زيادة حجمها و بالتالي تأثيرها بشكل مباشر بالسياسة النقدية في وجود خلل في الاستقرا النقدي مع زيادة البطالة المفروضة وعدم استقرار الاسعار.

خاتمة

خاتمة

بعد قانون النقد و القرض 90-10 اصبح للبنك المركزي دور فعالا و المتدخل الرئيسي لتحقيق الاستقرار النقدي و ذلك بسبب الازمات كانهيار اسعار النفط لكون الجزائر تعتمد في اقتصادياتها علي المحروقات بالدرجة الاولى ، و في الآونة الاخيرة فيروس كورونا المستجد ، لذا عملنا من خلال هذه الدراسة الي تحديد دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي، وعلاقتها بالإنفاق العام عن طريق التحليل الاقتصادي ، وقد تم اسقاط ذلك علي الاقتصاد الجزائري للفترة 1990-2021، تمثلت في البرامج التنموية تم تطبيقها بغية النهوض بالاقتصاد الوطني لتحقيق تطور في معدلات النمو تكون مقبولة، و بعد تحليلنا للموضوع في فصلين تمكنا من الوصول الي تسجيل جملة من النتائج التي بواسطتها تمكننا من الاجابة علي الاشكالية العامة، و الاسئلة الفرعية و اختبار صحة الفرضيات من عدمها.

التوصيات

بناء علي النتائج المتوصل اليها يمكننا اعطاء بعض التوصيات و المتمثلة في تنويع ايرادات الدولة و الحد من التبعية لقطاع المحروقات من خلال اعطاء اهمية كبيرة لقطاع الفلاحة الذي يعد من افضل البدائل للثروة البترولية، من خلاله يمكن تحقيق الاكتفاء الذاتي الذي يسمح بتقليل حجم الايرادات لخلق التوازن بين جانب العرض و الطلب، و كذلك لكل من القطاعين الصناعة و السياحة.

زيادة وضع برامج تنموية تناسب الازمات في حالات الضرورة مثل ازمة فيروس كورونا الذي مس الاقتصاد بشكل كبير وذلك بزيادة ترشيد الانفاق العام ضرورة اتخاد سياسة نقدية مستقلة وشاملة بمعناها الصحيح و كمحاولة معرفة الخلل في تأثيرها علي التطور للإنفاق العام في الاقتصاد الجزائري.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- سعيد بن صالح الرويتع، قياس الاداء في الوحدة الحكومية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد و الادارة، العدد 2، الرياض، 2002،
- خباية عبد الله، الاقتصاد المصرفي – البنوك التجارية- البنوك الاسلامية- السياسة النقدية- الاسواق المالية- الازمة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الاسكندرية، 2013،.
- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004،.
- رحيم حسين، النقد و السياسة النقدية في اطار الفكرين الاسلامي و الغربي، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2016،.
- عثمان محمد غنيم، التخطيط اسس و مبادئ عامة، الطبعة الثانية، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004،.
- فرحي محمد، النمدجة القياسية و ترشيد السياسات الاقتصادية مع دراسة خاصة لسياسة الانفاق العام بالجزائر، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004،. [1]
- محمد احمد حجازي، المحاسبة الحكومية و ادارة المالية العامة، المكتبة الوطنية الاردن، 1999.
- محمد شاكر عصفور، اصول الموازنة المالية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، لبنان، الطبعة الاولي، 2008
- محمد عمر ابو دوح، ترشيد الانفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية للنشر، الاسكندرية، 2006،.
- بشير عبد العظيم البنا، الاسس العلمية و العملية في المحاسبة الحكومية، دار البازوري، عمان، 2012
- بلواقي محمد، السياسة النقدية في الجزائر، مجلة الاجتهاد الدراسات القانونية و الاقتصادية، مركز الجامعي، تمنراست، العدد2، 2012،
- بوروشة كريم، دور السياسة النقدية و المالية في تحقيق التوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر 1990-2016،
- حامد عبد الحميد دراز، مبادئ المالية العامة، دار الصفاء للنشر، عمان، 1999.
- حسن محمد القاضي، الادارة المالية العامة، الاكاديميون للنشر و التوزيع، عمان، 2014،.
- خالد شحادة الخطيب، زهير شامية، راس المال العام، دار وائل للنشر، عمان، 2007،.
- خبابة عبد الله، اساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2009،.
- دحماني رابح، اثر السياسة النقدية و دورها في التضخم دراسة اقتصادية خلال الفترة 1980-2017، مدكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص اقتصاد كمي، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، 2019،.
- سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، 2011،.

- سعيد محمد العيد، اقتصاديات المالية العامة، دار الدجلة، عمان، 2011،
- سوزي عدلي ناشد، اساسيات المالية العامة، النفقات العامة، الايرادات العامة، الميزانية العامة
- عادل احمد حشيش، اساسيات المالية العامة مدخل لدراسة اصول الفن المالي للاقتصاد العام، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية ، 2006،.
- عاصف وليم اندراوس، الاقتصاد المالي العام في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، تطور الدور الاقتصادي الحكومي، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2010.
- عبد الكريم بركات، حامد عبد الحميد دراز، علم المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1971،.
- عبد المطلب عبد الحميد، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2013،.
- –عبيد المجيد قدي، المدخل الي السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر،
- غازي عنابة، المالية العامة و التشريع الغربي، دار البيارق، عمان، 1998،.
- محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- محمد الصغير بحلي، المالية العامة، دار العلوم و النشر و التوزيع، الجزائر،2003،.
- محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، 2014،.
- محمد سلمان سلامة، الادارة المالية العامة، دار المعتز، عمان، 2014.
- محمد محمود ، عطوة يوسف، عصام الدين البدراوي، اقتصاديات النقود و البنوك النظريات و السياسات، دار النشر المكتبة العصرية، 2012
- انس البكري، وليد صافي، النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، دار المستقبل للنشر و التوزيع، عمان،2012،.
- زكريا الدوري، البنوك المركزية و السياسة النقدية، دار البازور للنشر و التوزيع، عمان، 2006،
- طارق لحاج، المالية العامة، دار الصفاء للنشر و التوزيع، عمان، 1999،.
- سامي خليل، النظريات و السياسة المالية و النقدية، دار كاظمة للنشر و التوزيع، الكويت، 1982،.
- نزار سعد الدين العيسي، ابراهيم سليمان القطف، الاقتصاد الكلي –مبادئ و تطبيقات–، الحامد للنشر و التوزيع، عمان، 2006،.
- عدنان حسن يونس، الهيمنة المالية للدول الريعية، دار الايام للنشر و التوزيع،عمان، 2016
- تيتوش سهيلة، مساهمة السياسة النقدية في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية 1990-2016، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، العدد الاقتصادي، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2018،.

- نادية العقون، اثر السياسة النقدية علي النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 1990-2011، مجلة الاقتصاد الصناعي، باتنة، جوان 2016،.

المذكرات:

- اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2009، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2010-2011
- درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، حالة الجزائر 1990-2004، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علوم اقتصاد، جامعة الجزائر، 2005،.
- عبد الله ياسين، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعلية السياسة النقدية دراسة حالة الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، جامعة وهران،2013-2014.
- اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر،2007-2008،
- مليك حمودي، يوسف بركان، محددات النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية تحليلية للفترة 1990-2014، مجلة الدراسات المالية و المحاسبية، جامعة الوادي ، الجزائر، العدد7، 2016،

المواقع الإلكترونية

21/01/2022www.easytradeweb.com